



هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

ابرز الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2016

كانون ثاني- 2016م



قائمة المحتويات

مقدمة

أرقام وإحصائيات عامة حول الاستيطان

الفصل الأول : إجراءات دولة الاحتلال لدعم الاستيطان الاستعماري

- قرارات حكومية
- تحويلات مالية
- مشاريع قوانين

الفصل الثاني : إجراءات سلطات الاحتلال لدعم البناء الاستيطاني

- تواصل البناء الاستعماري
- شرعة ودعم البؤر الاستعمارية
- إنشاء ودعم المناطق الصناعية
- المخططات الهيكلية
- عطاءات تأجير الأراضي

الفصل الثالث: إجراءات وممارسات الاحتلال للسيطرة على الأراضي.

- أراضي الدولة
- الخط الأزرق
- أوامر وضع اليد
- مواصلة تسجيل الشركات ، ومواصلة قيام هذه الشركات بأعمال التزوير على ملفات الأراضي
- مواصلة تخصيص الأراضي للمستعمرين
- عدم تنفيذ قرارات الإخلاء

الفصل الرابع: إجراءات وممارسات سلطات الاحتلال بحق المباني الفلسطينية

- عمليات الهدم
- إخطارات الهدم

- إخطارات الإخلاء المؤقت

- عدم المصادقة على المخططات الهيكلية وطلبات الترخيص

: الفصل الخامس: الإجراءات التهويدية في القدس

- سحب الهويات
- الاستيلاء على العقارات
- القطار الخفيف.

الفصل السادس: أثر جدار الضم والتوسع على المدارس الواقعة خلف الجدار

- جدار الضم والتوسع والعملية التعليمية
- الاعتداءات على المدارس الواقعة خلف الجدار خلال العام 2016
- واقع المدارس الواقعة خلف جدار الضم والتوسع

الفصل السابع : اعتداءات المستعمرين.

- الاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم
- الاعتداء على الأماكن الدينية

الفصل الثامن : آثار الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة

الفصل التاسع: دراسة حالة : مستعمرة "عمونا" المثال الحي على سلب الأراضي الفلسطينية

الملاحق:



مقدمة

في مقالها المنشورة على صفحات (الغارديان البريطانية) بتاريخ 2014/8/29، تحت عنوان «المحكمة الجنائية الدولية وغزة» قطعت (فاتو بن سودا)، المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية (ICC) قول كل خطيب، «حينما ردت بما لا يقبل التأويل على السؤال الإشكالي حول ما إذا كان امتناع المحكمة الجنائية الدولية عن فتح تحقيق في جرائم الحرب المزعومة في غزة نتيجة لضغط سياسي».

«إن الإجابة هي لا قاطعة»، وأنها ترفض مثل هذا الإدعاء بكل ما في الكلمة من معنى، وأن المسؤول عن عدم فتح تحقيق بشأن تلك الجرائم إنما هم «الفلسطينيون بحكم عدم قيامهم بالتوقيع على معاهدة (روما) بعد الاعتراف بهم من قبل الجمعية العمومية عام 2012، كونهم لا زالوا في مشاورات داخلية حول ما إذا كانوا سيوقعون على المعاهدة أم لا». وأضافت «إن القرار قرارهم وحدهم وإنني كمدع عام للمحكمة الجنائية الدولية لا أستطيع أن أقوم مقامهم».

لا بأس! لن نجادل اليوم في ما جاء في مقالة بن سودا تلك، ولكننا فقط نود تذكير عطفقتها بانقضاء عامين على مصادفة الفلسطينيين على معاهدة روما، وأن الولاية الزمانية التي منحها البلاغ المقدم من دولة فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية، شملت «فترة ارتكاب جرائم الحرب المزعومة في قطاع غزة، وأيضاً شملت ما ارتكب ولا يزال، من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية «مزعومة» في جزء آخر من الإقليم الفلسطيني المعروف بالضفة الغربية».

إننا نعتقد، أن عدم المبادرة إلى فتح تحقيق في هذه الجرائم يساهم يوماً ليس فقط في استمرارية معاناة الضحايا، بل على تشجيع الجناة في مواصلة ارتكاب جرائمهم، وسقوط المزيد من الضحايا، مع أن المهمة الأسمى للمحكمة المذكورة هي العمل على وقف تلك الجرائم منعاً لتكرارها، وتحقيق العدالة عبر محاسبة الجناة وإنصاف الضحايا.

وهذا التقرير الموجز الذي يتضمّن أبرز الانتهاكات الإسرائيلية التي طالت الأملاك غير المنقولة للفلسطينيين في العام 2016، بما يشمل من إثباتات على توافر الركنين المادي، والمعنوي لوقوع جرائم حرب مثل نقل سكان دولة الاحتلال إلى الإقليم المحتل، التهجير القسري، تدمير الأعيان المدنية، والإستيلاء على مصادر رزق السكان المحميين، إضافة إلى الممارسات الإسرائيلية للسيطرة على الأراضي وتهويد القدس، وتم التطرق كذلك إلى أثر جدار الضم والتوسع وتحديداً على العملية التعليمية، كما تم رصد إجراءات الاحتلال بحق المباني الفلسطينية من عمليات هدم وخطارات بالهدم، إضافة إلى اعتداءات قطاعان المستعمرون وفصل متخصص حول آثار الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وأخيراً مثال حي على سلب الأراضي الفلسطينية وغيرها، والذي يأتي نشره بعد أيام من صدور قرار مجلس الأمن رقم (2334) الذي أكد في محتواه على وقوع مثل هذه الجرائم، إنما يعاود طرح السؤال من جديد وبالذات على «بن سودا» نفسها، أولم تكف كل هذه الأدلة – بما في ذلك الوثائق المفصلة التي قُدمت لمكتب المدعي العام على مدار الفترة السابقة – للانتقال من مرحلة الفحص الأولي إلى مرحلة فتح التحقيق بشأن وقوع جرائم حرب «مزعومة» في الأراضي الفلسطينية؟ أم أن التلكوء يعود (في ظل نفي أثر الضغوط السياسية) لإعتبارات المدعي العام الخاصة، حينما يتعلّق الاتهام بطرف إسرائيلي، كما رأينا ذلك حينما ردت الدعوى الخاصة بجريمة إسرائيل لمديني سفينة



معطيات وأرقام حول الانتهاكات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية خلال العام 2016

المؤشر	العدد
قرارات الحكومة الاسرائيلية رقم (34) الخاصة بدعم وتشجيع الاستيطان خلال 2016.	20
قوانين ومشاريع قوانين متعلقة بالمستوطنات والاستيطان الكنيست الـ 20.	9
مليار شيكل تحويلات مالية صادقت عليها لجنة المالية البرلمانية لدعم المشروع الاستعماري.	1.8
موقع استعماري تشمل (174) مستعمرة، (106) بؤرة استعمارية، (93) موقع استعماري، (25) منطقة صناعية، (25) موقع خدماتي وسياحي، (11) كسارة اسرائيلية، (132) بيت مستولى عليه كلياً او جزئياً في مدينة القدس.	566
بؤرة تم شرعنتها خلال الفترة السابقة.	15
بؤرة قيد الشرعنة.	13
مخطط تنظيمي جديد خلال 2016.	115
وحده استعمارية تم الاعلان عن مخططاتها خلال 2016.	4280
عطاء بناء خلال 2016.	22
شركة تم تسجيلها منذ 2015 حتى منتصف 2016.	54
الف دونم تم الاستيلاء عليها وزراعتها من قبل المستعمرين .	105
دونم تم اعلانها كأراضي دولة خلال العام 2016.	3882
عملية هدم خلال 2016 نجم عنها تضرر 1620 مواطناً بينهم 772 طفل في حين تأثر 7046 من بينهم 2130 طفل.	1114
اخطارات الاخلاء خلال 2016 شملت هذه الاخطارات (361) عائلة.	310
اخطارات الهدم خلال 2016.	771
مخطط هيكل جديد لتجمعات فلسطينية خلال 2016، جدير بالذكر انه منذ 2011 حتى اليوم تم تقديم 97 مخطط هيكل تمت المصادقة على 4 منها فقد.	14
اعتداءات المستعمرين موزعة على (299) اعتداء على المواطنين والممتلكات، و (266) اعتداء على الأماكن الدينية.	565
كم طول الجدار في حال اكتماله، مكتمل 488 كم اي ما نسبته 68%، قيد الانشاء 226 كم اي ما نسبته 32%، 560 الف دونم معزولة خلف الجدار في حال اكتماله، والاراضي المعزولة حالياً 296 الف دونم.	714
بوابة اقيمت على جدار الضم والتوسع.	60

مرمرة على أساس عدم تحقق عنصر الجسامة في تلك الجريمة، بل وحتى عدم امتثالها لقرار القضاة الذي أوعز لها بفتح التحقيق في تلك الجريمة.

وإذا كان الأمر كذلك، فنحن نتمنى على مكتب المدعى العام تزويدنا بنشرة إرشادية تتضمن معايير المدعى العام اللازمة لتحقيق اكتمال أركان الجرائم. فمثلاً: إذا كان لا يكفي وجود أكثر من (600) ألف مستوطن إسرائيلي يتواجدون في أكثر من (300) مستعمرة مقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يشكّل ركناً مادياً لوقوع جريمة نقل سكان دولة الاحتلال إلى الإقليم المحتل فما هو العدد اللازم؟ وإذا كانت نسبة التزايد في هذه المستعمرات بفعل الانتقال السكاني من دولة الاحتلال (حسب معطيات مركز الاحصاء الإسرائيلي) حوالي 2.5% سنوياً فما هي النسبة المطلوبة، وإذا كان استمرار تواجدهم هذه المستعمرات وهذا التزايد يأتي بفعل تقديم الحماية القانونية والعسكرية، ومنح الامتيازات والتسهيلات المالية، وتوفير البنى التحتية والبيئة الاستثمارية، والدعم المعنوي العلني والمتواصل من قبل النافذين في المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية في دولة الاحتلال وسلطات الاحتلال لا يكفي ليكون معياراً لتحقيق الركن المعنوي فمتى يكون.

رئيس الهيئة

م. وليد عساف

الفصل الأول

إجراءات دولة الاحتلال لدعم الاستيطان الاستعماري

أ: قرارات حكومية

ب: تحويلات مالية

ج: القوانين ومشاريع القوانين المتعلقة بالمشروع الاستيطاني الاستعماري الكنيست الـ 20



إجراءات دولة الاحتلال لدعم الاستيطان الاستعماري

المشروع الإسرائيلي الاستعماري في الأراضي الفلسطينية يعكس جوهر الطبيعة الكولونيالية العنصرية للقيادة الرسمية الصهيونية في إسرائيل، ومع أن تنفيذ هذا المشروع كان يحظى دوماً بأولوية لدى القيادة السياسية لقوة الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تسارعاً وتعاضماً في آليات تنفيذه، وكان القيادة السياسية الحالية بقيادة «نتنياهو» تحاول استباق الزمن عبر سن التشريعات واتخاذ القرارات، وفرض المزيد من الوقائع على الأرض التي من شأنها – في رأيهم – تأييد هذا الاستعمار، وقد تجسدت أهم هذه الإجراءات في:

أ: قرارات الحكومة الإسرائيلية رقم (34) الخاصة بدعم وتشجيع الاستيطان الاستعماري.

أبرز القرارات الحكومية المعلنة التي اتخذتها حكومة نتيناهو (34) في عام 2016 دعماً للاستيطان كانت كما يلي:

- في 31 يناير 2016م اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم 1072 لإنشاء «لجنة وزارية للمستعمرات التي تقع ضمن قائمة التجمعات ذات الأولوية الوطنية، والمنطقة المحيطة بغزة¹» برئاسة رئيس الوزراء (بنيامين نتيناهو)، وجدير بالذكر أن الحكومة الإسرائيلية تصنف غالبية المستعمرات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة ضمن قائمة (مناطق الأفضلية الوطنية).
- في الثاني من شهر شباط 2016م اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (1098) القاضي برفض القانون المقترح والخاص بـ «حماية التمويل العام» والذي من شأنه أن يمنع تمويل وتقديم خدمات للبؤر الاستعمارية غير المرخصة.
- في السابع من شهر شباط 2016م اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (1117) "للدعم نفقات التنمية في المناطق الزراعية" بما يشمل المساحات الزراعية التي يسيطر عليها المستعمرون الإسرائيليون في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- في 24 مارس 2016م اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (1317) الخاص بـ "تعزيز إنشاء مساكن الطلبة في مؤسسات التعليم العالي في دولة إسرائيل"، ويشمل ذلك بناء مساكن أقيمت على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبما يضمن "منح الأفضلية لمنطقة القدس² ومحيطها الجغرافي والاجتماعي والإقتصادي، إلى أقصى حد ممكن." ويشمل القرار مساكن الطلاب في الجامعة العبرية في القدس، وتشمل «قرية الطالب»، المرفق الرياضي والتعليم الترفيهي، ومعظم مساكن طلبة منشأة «ماتيرسدورف»، المبنية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالإضافة إلى ذلك تم إدراج ثلاث مؤسسات في المستوطنات الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل المجلس

1 Government Secretary, Prime Minister's office, GOI Decision 1067, 31-01-2016, <http://www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2016/Pages/dec1067.aspx>
2 Central Bureau of statistics, Presentation on peripheral rating, http://www.cbs.gov.il/www/presentations/atar_madadperiph.ppt Accessed May 2016

- في 15 مايو 2016م اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (1453) والقاضي بـ « تغيير تعريف (الريف) الاجتماعي فيما يخص نشاط وزارة التنمية (الريفية) والنقب والجليل» – حيث تضمن القرار تغيير تعريف (الريف)، بحيث لا يقتصر على مفهوم الريف الجغرافي فقط³، والترجمة الفعلية لهذا التغيير يعني إعادة إدراج العديد من المستعمرات الإسرائيلية التي لم تتضمنها قائمة المناطق ذات الأولوية إلى تلك القائمة مثل مستعمرة «موديعين عيليت»، «عمنويل» و«كريات أربع»، ذلك أن القرار الحكومي أوجب «التعامل مع الريف الاجتماعي كمناطق ذات أولوية وطنية».
- في 13 يونيو 2016م اتخذت الحكومة القرار رقم (1527) « تحديد الأولويات الوطنية فيما يتعلق بتوفير المزايا في مجال البناء والإسكان»، وشملت ما مجموعه 92 من المستوطنات الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة⁴.
- في 13 يونيو 2016م اتخذت الحكومة القرار رقم (1561) وموضوعه « تقديم مساعدات خاصة في العام 2016 لمنطقة يهودا والسامرة»، وقد حدد القرار مسار صرف (75) مليون شيكل سيتم تحويلها من خلال أجسام حكومية للتجمعات الاستعمارية في المناطق الفلسطينية المحتلة في العام 2016م⁵.
- في 24 يونيو 2016م اتخذت الحكومة القرار رقم (1582) الذي تم بموجبه تفويض وزير البناء والإسكان تغيير حدود البناء في مناطق البناء المصنفة «إخلاء، بناء» وهو تصنيف خاص بإنشاء أبنية جديدة دائمة في العادة أبنية متعددة الشقق – بدل الأبنية القائمة المؤقتة، أو التي يتوجب هدمها⁶، وقد شمل هذا التصنيف «إخلاء، بناء» مستعمرات مثل «أرنيل»، «ونفيه يعقوب».
- في 7 يوليو 2016م القرار (1627) والقاضي بـ «تعديل قرار الحكومة/ ترقية المراكز التجارية والأسواق في مناطق ذات أولوية وطنية». هذا القرار يرفع من ميزانية تطوير المراكز التجارية والأسواق في مناطق ذات الأولوية الوطنية بما في ذلك المستوطنات الاستعمارية.

3 Prime Minister's Office, Government secretary, Government Decision 1453 Changing the definition of the social periphery in the interest of the activities of the Ministry of Development periphery, the Negev and Galilee – Correction for government decision, 15-05-2016 <http://www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2016/Pages/des1453.aspx>

4 لمزيد من التفاصيل حول قائمة المستوطنات الاستعمارية المدرجة في هذا القرار، انظر الملحق (A)، (قائمة الملاحق)

5 للاطلاع على القائمة الكاملة للهيئات الحكومية المعنية بتحويل الأموال إلى المستوطنات الاستعمارية في هذا القرار انظر الملحق (B)، (قائمة الملاحق)

6 Ministry of Housing and Construction website, Evacuation for construction – Route for Local Authorities http://www.moch.gov.il/shikum_vehitchadshut/hitchadshut_ironit/Pages/pinuy_ubinuy_masul_harashuyot_hamekomiyot.aspx



- في 3 نوفمبر 2016 أصدرت الحكومة القرار رقم 2022 وموضوعه «تمديد المنحة الإدارية لتشجيع بناء فنادق في يهودا والسامرة».
- في 1 ديسمبر 2016، تم اعتماد ثلاثة قرارات على التوالي هي (2095، 2096 و 2097) ، لدعم مشروع قانون «تسوية المشروع الاستيطاني في يهودا والسامرة» باعتبارها قرارات حكومية، وهذه القرارات الثلاثة جرى اعتمادها من قبل لجنة التشريع في الحكومة.
- القرار الأساسي (2095) جاء من أجل دعم مشروع قانون تنظيم الاستيطان لسنة 2016م ، والمقدم من عضو الكنيست بتيسلائيل سموتريش وآخرين، أما القرار التالي (2096) فجاء لدعم مشروع قانون سابق في سنة 2016، كانت قد اقترحه شولي معلم رفائيلي وآخرين، ولكن اشترط أن يتم ربطه بصيغة مشروع قانون تنظيم الاستيطان في يهودا والسامرة لسنة 2016، والمقدم من عضو الكنيست (بتيسلائيل سموتريش) وآخرين، كذلك الأثر بالنسبة للقرار 2097 الخاص بدعم مشروع التنظيم المقترح من عام 2015 من قبل عضو الكنيست (يواف كيش) وآخرين، شريطة ربطه بصيغة مشروع قانون تنظيم الاستيطان في يهودا والسامرة المقدم 2016/12/18م اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم (2177) وعنوانه «المحافظة على الأطر المالية للسنتين 2017 – 2018 م وتطبيق الاتفاقيات الانتقالية».

نص القرار على اقتطاع مبالغ من موازنات الوزارات المختلفة، وتخصيص المزيد من المبالغ لميزانية الدولة للعامين 2017 – 2018. التبرير الذي طرحته الحكومة الإسرائيلية لهذه التعديلات كان المصاريف الإضافية في العامين المذكورين على أثر المصادقة على قانون الموازنة للعامين 2017 – 2018 والذي تضمن زيادة الحماية في المواصلات في «يهودا والسامرة»، وإنشاء مبانٍ بديلة لمن يتم إخلاؤهم من «عمونا».

قائمة المبالغ الإضافية تضمنت إضافة (45.2 مليون شيكل يتم صرفها للمستوطنات الاستعمارية من خلال أجسام حكومية، وكذلك (84 مليون شيكل لدعم التجمعات الريفية – بما يشمل أساساً المستوطنات الاستعمارية – بواسطة شعبة الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية. والجدول التالي المأخوذ من الملحق (ب) لهذا القرار يبين أوجه صرف هذه المبالغ :

جدول(1): أوجه صرف المبالغ المالية حسب الملحق (ب)

الهدف	عام 2017	عام 2018	من موازنة
رفع مستوى الحماية في سيارات التاكسي والباصات في «يهودا والسامرة».	15 مليون شيكل	15 مليون شيكل	وزارة الأمن
تطوير المستعمرات الريفية بواسطة شعبة الاستيطان.	36 مليون شيكل	48 مليون شيكل	وزارة الزراعة
دعم اللجنة المحلية في مستعمرة الخليل.	2 مليون شيكل	2 مليون شيكل	وزارة الداخلية
منح أمني في يهودا والسامرة في ضوء تجميد الاستيطان.	2 مليون شيكل	2 مليون شيكل	وزارة الداخلية
منح حماية للمناطق المفتوحة في يهودا والسامرة.	2 مليون شيكل	2 مليون شيكل	وزارة الداخلية
صيانة أنفاق حائط المبكى.	1.6 مليون شيكل	1.6 مليون شيكل	رئيس الحكومة
المجموع	58.6 مليون شيكل	70.6 مليون شيكل	-

- في 10 يوليو 2016م اتخذت الحكومة القرار رقم (1652) والقاضي بالمصادقة على «خطة المساعدة الخاصة بمستوطنة كريات أربع والبور الاستيطانية اليهودية في مدينة الخليل» وهو ما يعتبر متابعة للقرار رقم (1561)، وتحدد تفاصيل القرار الخطوط العريضة لصرف (49.66) مليون شيكل إضافية للمستوطنات الاستعمارية في الخليل بالإضافة لمستعمرة كريات أربع في منطقة الخليل.

ويشارُ هنا إلى أن القرار تضمن تعليمات إلى «وزارة الاستيعاب والهجرة من أجل إدارة برنامج مساعدة لاستيعاب ودمج المهاجرين اليهود من الهند» أبناء منشأة» في مستعمرة كريات أربع، وتخصيص ما مجموعه (3) مليون شيكل من ميزانيتها» لهذا الغرض⁷.

- في 11 أغسطس 2016م صدر القرار رقم (1862) «تخطيط وتسويق العقارات للسكان الحريديم» بما في ذلك المستوطنات الاستعمارية.

فقد تقرر أنه بالنسبة لمستوطنات «موديعين عيليت»، «بيتار عيليت»، «وكوخاف يعقوب» و«جبل صهيون»، فإن وزير الداخلية سينظر في تغيير حدود هذه التجمعات، مع موافقة من القيادة المركزية. وعلى أن يقوم بعرض النتائج على مجلس الإسكان في غضون (120) يوماً.

- في 27 سبتمبر 2016م، ووفق القرار (1973) تم اعتماد «برنامج المساعدة للسلطات المحلية في الحد من مخاطر داء الليشمانيات (وردة أريحا) لتوجيه الدعم من خلال وزارة حماية البيئة إلى السلطات المحلية، «للحد من المخاطر من داء الليشمانيات ورصد ومراقبة أثر الإجراءات المتخذة، وفقاً للقانون. وسيتم تخصيص 14.5 مليون شيكل لدعم المجالس المحلية كما هو موضح لاحقاً، وعلى الرغم من قرب التجمعات الفلسطينية في المناطق الفلسطينية المصنفة (ج) إلا أنه لم يتم منحها هذا النوع من الوقاية⁸.

- في 9 أكتوبر 2016م أصدرت الحكومة القرار رقم (1998) بشأن «تعيين مندوب الحكومة في مجال تسوية وتنظيم العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية وشعبة الاستيطان»، هذا القرار منح صلاحيات واسعة لشعبة الاستيطان بما يشمل تكليفها بتنفيذ إجراءات لتعزيز الزيادة السكانية والنمو الديموغرافي في المستعمرات الريفية والتجمعات الاستيطانية الاستعمارية بالإضافة إلى إدارة عمليات صفقات الأراضي في القطاع الريفي للمستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وقد أشار مجلس الوزراء الإسرائيلي إلى القرار الذي أعلن عنه رئيس الوزراء نتينياهو والقاضي بتعيين لجنة من أجل تقديم توصيات للحكومة تتعلق بإدارة أراضي الدولة في المناطق الريفية المستولى عليها في الضفة الغربية.

7 : للمزيد من التفاصيل عن الهيئات الحكومية المعنية بتحويل الأموال، وحصّة كل منها، إلى كريات أربع ومستوطنات الخليل في هذا القرار انظر الملحق C،

8 للحصول على القائمة الكاملة للمستوطنات الاستعمارية المستهدفة بهذا القرار انظر الملحق D (قائمة الملاحق).



● في 18 ديسمبر 2016 اتخذت الحكومة القرار رقم (2178) وموضوعه «إقامة مبانٍ سكنية لسكان « عموناه »، والمباني التسعة في عوفرا، وتقديم دعم للسكان» ونظراً لأهمية هذا القرار وما يترتب عليه فقد ارتأينا ترجمة ما جاء فيه بشكل شبه حرفي وإضافته كملحق في نهاية التقرير.

ب : تحويلات مالية في ميزانيتي 2015 / 2016م

مصادقات لجنة المالية البرلمانية، وبلاغات وزارة المالية لمحاسب الدولة العام

وفقاً لقانون الموازنة الإسرائيلي فإن المناقلة بين بنود الميزانية يحتاج إلى طلب من وزارة المالية، للجنة المالية البرلمانية، لكون «الكنيست» من أقر الموازنة العامة. أما إذا كان الأمر يتعلق بمناقلة داخل بند الصرف الواحد فهذا يتم بقرار من قسم الميزانيات في وزارة المالية، ويتم إبلاغ المحاسب العام للدولة.

أ: مصادقات لجنة المالية البرلمانية على طلبات وزارة المالية:

● طلب رقم 010-83, 17006، ورقم التوجه للجنة المالية: 29-30، تاريخ الطلب يوم 2015/12/14، أما تاريخ المصادقة فهو 2015/12/22. «تحويل (5,8) مليون شيكل لمنسق شؤون الحكومة في الضفة الغربية»

تحويل (5,8) مليون شيكل لمنسق شؤون الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بعد أن تم نقل الميزانية الفائض في بند «صرف آخر» إلى بند الاحتياط العام للميزانية، ومن ثم تحويله لمنسق شؤون الحكومة، لغرض استكمال بنى تحتية تتعلق بالمعابر.

● طلب رقم 009-18 ورقم التوجه للجنة المالية: 192، تاريخ الطلب يوم 2015/12/22م، أما تاريخ المصادقة فهو 2015/12/30م. «تحويل (66) مليون شيكل للمستوطنات في الضفة».

والطلب يتعلق باستخدام مبلغ إجمالي (66) مليون شيكل من احتياط الميزانية العام، «لمجالس محلية في يهودا والسامرة».

● طلب رقم 003-15، ورقم التوجه للجنة المالية: 35، تاريخ الطلب يوم 2016/6/22، أما تاريخ المصادقة فهو 2016/07/11: «تحويل (304) ملايين شيكل لبنى تحتية في المعابر العسكرية».

ورد في البند الثالث في الطلب المذكور، تحويل ميزانية بقيمة (304,1) ملايين شيكل «لتطوير معابر البضائع والمشاة في منطقة يهودا والسامرة» (الضفة المحتلة).

● طلب رقم 003-17، ورقم التوجه للجنة المالية: 20، تاريخ الطلب يوم 2016/6/22م، وتاريخ المصادقة عليه يوم 2016/07/19م. «تحويل (112,5) مليون شيكل للإدارة المدنية».

هذا الطلب إضافة ميزانية للطلب الوارد في (مستند داخلي رقم 1002)، الذي تضمن تحويل (مليون) شيكل لتطوير المعابر.

”هذا التوجه يهدف إلى إضافة ميزانية صرف مشروطة بمداخيل بقيمة (112,5) مليون شيكل لبند التطوير في ميزانية الإدارة المدنية، بهدف تطوير بنى تحتية ومعابر بضائع ومشاة في منطقة يهودا والسامرة، بموجب إتفاق بين وزارة المالية، ووزارة الأمن، في يوم 19 أيار/ مايو 2016م، الخطة متعددة السنوات بحجم (304,1) مليون شيكل، وهذه الإضافة تشكل مدمكاً أول في الخطة في حين أن باقي الصرف مشروط بمداخيل، وسيتم تحويلها في العام 2017.

● طلب رقم 006-07، ورقم التوجه للجنة المالية: 60، تاريخ الطلب يوم 2016/7/20م، وتاريخ المصادقة عليه يوم 2016/8/3م. «تحويل (80,5) مليون شيكل إلى شعبة الاستيطان».

ورد في البند الثالث في الطلب المذكور، تحويل ميزانية بقيمة (80525000) شيكل إلى شعبة الاستيطان، بناء على قرار في وزارة الزراعة، إذ أن الوزير ذاته وصي على الشعبة من قبل الحكومة، بموجب إتفاق الائتلاف القائم.

● طلب رقم 13-33، 18-55، ورقم التوجه للجنة المالية: 162-163، تاريخ الطلب يوم 2016/10/10م، وتاريخ المصادقة عليه يوم 2016/11/2م «تحويل (1,9) مليون شيكل للبويرة الاستيطانية في محافظة الخليل».

أقرت اللجنة المالية البرلمانية يوم 2016/11/2م تحويل (1,9) مليون شيكل للجنة الاستيطانية في البلدة القديمة في محافظة الخليل المحتلة، وجاء في بيان اللجنة المالية البرلمانية لوسائل الإعلام، أنه نظراً إلى أن لجنة المستوطنين لا تعد مجلساً للحكم المحلي، لذا لا يمكن تخصيص ميزانية ثابتة في كتاب الموازنة العامة، ولهذا يتم تحويلات خاصة له على مر العام.

● طلب رقم 08-18، تاريخ الطلب يوم 2016/8/11م، وتاريخ المصادقة عليه يوم 2016/11/2م. «تحويل (756) ألف شيكل إضافي لمجالس المستوطنات».

أقرت اللجنة المالية البرلمانية يوم 2016/11/2م تحويل (756) ألف شيكل لمجالس المستوطنات في الضفة المحتلة. المبلغ هو من فائض العام 2015 ليتم صرفه في العام 2016. والتفصيل العيني يظهر في جدول التحويلات التفصيلية، وليس في طلب وزارة المالية العام.



ب : بلاغات قسم الميزانيات في وزارة المالية لمحاسب الدولة العام.

- طلب رقم 004-15، تاريخ الطلب يوم 2015/12/22م. «تحويل (288) مليون شيكل لبناء الجدار الشرقي».

الطلب يتعلق بتغيير أوجه صرف في بند «مصرفات تطوير آخر» في ميزانية وزارة الأمن (الدفاع)، وحسب ما ورد، أن تغيير الصرف جاء بسبب تنفيذ الأهداف الأولى التي وردت في الميزانية، وجاء في البند (2) من الطلب تحويل (288) مليون شيكل لبناء الجدار الشرقي.

- Σ طلب رقم 002-79، تاريخ الطلب يوم 2016/03/16م. «تحويل (382) مليون شيكل لشركة المواصلات في القدس الشرقية».

ورد في البند (4) من طلب لتغييرات داخلية في ميزانية وزارة المواصلات، تخصيص (382) مليوناً و(97) ألف شيكل، لتمويل شركات المواصلات العامة «إيجد» و«دان» وشركات القدس الشرقية، الفاعلة كلها في القدس الشرقية، إضافة إلى الصرف على تشغيل المواصلات في النصف الأول من العام 2016.

- Σ طلب رقم 002-73، تاريخ الطلب يوم 2016/04/4م: «تحويل (62) مليون شيكل لشركة المياه في القدس الشرقية»

يتضمن الطلب تحويل (62) مليون شيكل، كمساعدة لشركة المياه في القدس، بهدف تقديم خدمات مياه وخطوط مجاري للأحياء خلف الجدار في القدس الشرقية.

- Σ طلب رقم 008-79، تاريخ الطلب يوم 2016/04/20م. «تحويل (30) مليون شيكل لتطوير شوارع في منطقة تل أبيب، ضمن مشروع تطوير المواصلات مع مستعمرات الضفة».

جاء في البند (5) من الطلب، تخصيص (30) مليون شيكل لغرض أعمال بنى تحتية في شبكة شوارع في منطقة تل أبيب، ضمن قرار الحكومة تطوير شبكة الشوارع مع مستعمرات الضفة المحتلة، كما ينص عليه البند ذاته.

- Σ طلب رقم 010-79، تاريخ الطلب يوم 2016/06/16م. «تحويل (475) مليون شيكل لشبكة مواصلات عامة جزء منها لمستعمرة (بيتار عيليت)».

ورد في البند الأول لهذا الطلب، تحويل (475) مليون شيكل، لتفعيل عطاءات للمواصلات العامة في منطقتي بئر السبع ومستعمرة (بيتار عيليت)، دون توضيح الميزانية الخاصة بالمستعمرة بشكل خاص.

ج: القوانين ومشاريع القوانين المتعلقة بالمشروع الاستيطاني الاستعماري الكنيست الـ 20

*قائمة القوانين تشمل قوانين ومشاريع القوانين المتعلقة ببناء المستعمرات وثباتها وضمها إلى ما يسمى السيادة الإسرائيلية وبعض مما يتعلق بمقاطعة اقتصاد الاستيطان.

*القائمة تضم القوانين التي أدرجت منذ بداية عام 2016م وحتى نهايته، علماً أن بعض هذه القوانين، والخاصة بفرض السيادة الإسرائيلية على المستعمرات الإسرائيلية جاءت استكمالاً لعدد من مشاريع القوانين التي طرحت عام 2015م بهذا الهدف.

جدول (2): القوانين ومشاريع القوانين المتعلقة بالمشروع الاستيطاني الاستعماري

الرقم	القانون	اسم القانون بالعبرية	رقم القانون	تاريخ آخر تدأول به في الهيئة العامة	ملاحظات
1	مشروع قانون لفرض ما يسمى «السيادة الإسرائيلية» على مستوطنات الضفة الغربية المحتلة.	הצעת חוק החלת המשפט הישראלי ביישובים הישראליים ביהודה והשומרון, התשע"ו-2016	פ/20/2574	2016/2/1م	اقترح مشروع القانون النائب دافيد إمسالم .
2	مشروع قانون لسريان أنظمة التنظيم والبناء الإسرائيلية على مستوطنة معاليه أوميم.	הצעת חוק החלת דיני התכנון והבנייה הישראליים בתחום מעלה אדומים, תשע"ו-2016	פ/20/2886	2016/3/30م	اقترح مشروع القانون النائب صوفا لاندنفر.
3	مشروع قانون لسريان أنظمة التنظيم والبناء الإسرائيلية على مستوطنة أريئيل	הצעת חוק החלת דיני התכנון והבנייה הישראליים בתחום אריאל, התשע"ו-2016	פ/20/3002	2016/5/23م	اقترح مشروع القانون النائب صوفا لاندنفر .

الفصل الثاني

إجراءات سلطات الاحتلال لدعم البناء الاستيطاني الاستعماري

أ- تواصل البناء الاستعماري

ب- شرعية ودعم البؤر الاستعمارية

ج- إنشاء وتطوير المناطق الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

د- المخططات التنظيمية لتوسيع المستعمرات الإسرائيلية

هـ- عطاءات تأجير الأراضي



صورة (2): تواصل البناء في مستعمرة معاليه مخماس على أراضي دولة تابعة لقرية دير ديوان



صورة(3): تواصل البناء في مستعمرة معاليه ادوميم والتي صودرت من أراضي الخان الأحمر



أ- تواصل البناء الاستعماري

بالرغم من انقضاء حوالي العامين على قبول دولة فلسطين كعضو في الجمعية العامة لهيئة الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية، وقيام المدعي العام بفتح تحقيق ابتدائي (فحص) بشأن وقوع أي من الجرائم التي تدخل ضمن ولاية المحكمة الجنائية الدولية على الأراضي الفلسطينية، لا تزال إسرائيل تواصل ارتكاب جريمة نقل سكان دولتها إلى الإقليم الفلسطيني المحتل، فعلى مدار العام 2016م جرى رصد استمرارية أعمال البناء والتوسعة في معظم المستعمرات الإسرائيلية على أراضي دولة فلسطين. والصور التالية، المأخوذة في شهر كانون أول ديسمبر من العام 2016م تؤكد هذا الواقع.

صورة (1): تواصل البناء في مستعمرة كوخاف يعقوب على اراضي تابعة لكفر عقب وكانت قد أعلنت كأراضي دولة





جدول (3): توزيع البؤر التي تمت شرعنتها مؤخراً حسب المستعمرات القريبة منها وسنة التأسيس

الرقم	البؤرة	المستعمرة القريبة	سنة التأسيس	البعد عن المستعمرة
1	اليشع	حلميش	1999م	600 متر
2	المتان	معالي شمرون	2000م	900 متر
3	جفعات هدجان	افرات	2000م	600 متر
4	جفعات هتمار	افرات	2002م	900 متر
5	جفعات سلعيت	محولاه	2001م	250 متر
6	هاروش يرون	تلمون	December 1997م	650 متر
7	كفار الداد	نوكديم	1982م	900 متر
8	متسبيه اشتموع	شمعاه	2003م	350 متر
9	متسبيه لخيش	نجهوت	2002	1100 متر
10	تل ناحال	تلمون	2012	1100 متر
11	ميغرون الجديدة	كوخاف هشاحر	2012	950 متر
12	نوفي نحما	رحليئم	2003	2000 متر
13	سديه بار	نوكديم	1998	1100 متر
14	زايث رعنان	تلمون	2001	400 متر
15	افيجال	ماعون	December 2001	2000 متر

- تنظيم مخططات هيكلية خاصة بالبؤر الاستعمارية والمصادقة عليها لـ "شرعة الابنية" المقامة بأثر رجعي، واعتبارها مستعمرات جديدة على الرغم من تعهد دولة الاحتلال بعدم إنشاء أية مستعمرة جديدة في الأراضي الفلسطينية، هذا الأسلوب أدى إلى تحويل مجموعة من البؤر الاستعمارية مثل "بروخين"، "رحاليم"، "سنسانة"، "شفوت راحيل" و "تل منشي" إلى مستعمرات. كذلك فإن هناك العديد من البؤر الاستعمارية (13) بؤرة التي تم تنظيم مخططات لها أو التي تناقش الآن في لجان التنظيم كمقدمة لإقرارها كما هو مبين في جدول رقم (4) ادناه.

جدول (4): قائمة البؤر قيد إجراءات الشرعة

الرقم	اسم البؤرة	المستعمرة القريبة	سنة التأسيس
1	كفار تفوح غرب	كفار تفوح	2001م
2	متسبي داني	معالي مخماس	1999م
3	نفيه إيرز	معالي مخماس	2001م
4	عادي عاد	شفوت راحيل	1998م
5	كيدا	شفوت راحيل	2003م

ب - شرعة البؤر الاستعمارية في الضفة الغربية

شكلت توصيات لجنة «لوفي» أساساً لممارسات دولة الاحتلال الهادفة الى التنصل من التزاماتها بشأن وجوب إزالة البؤر الاستعمارية، والمضي في إجراءات تثبيتها وشرعة حقها في التمتع بالتمويل العلني من موازنات حكومة الاحتلال، عبر تحويل تلك البؤر إلى مستعمرات، وتجسيداً لهذه السياسة انتهجت سلطات الاحتلال عدة مسارات كان أهمها:

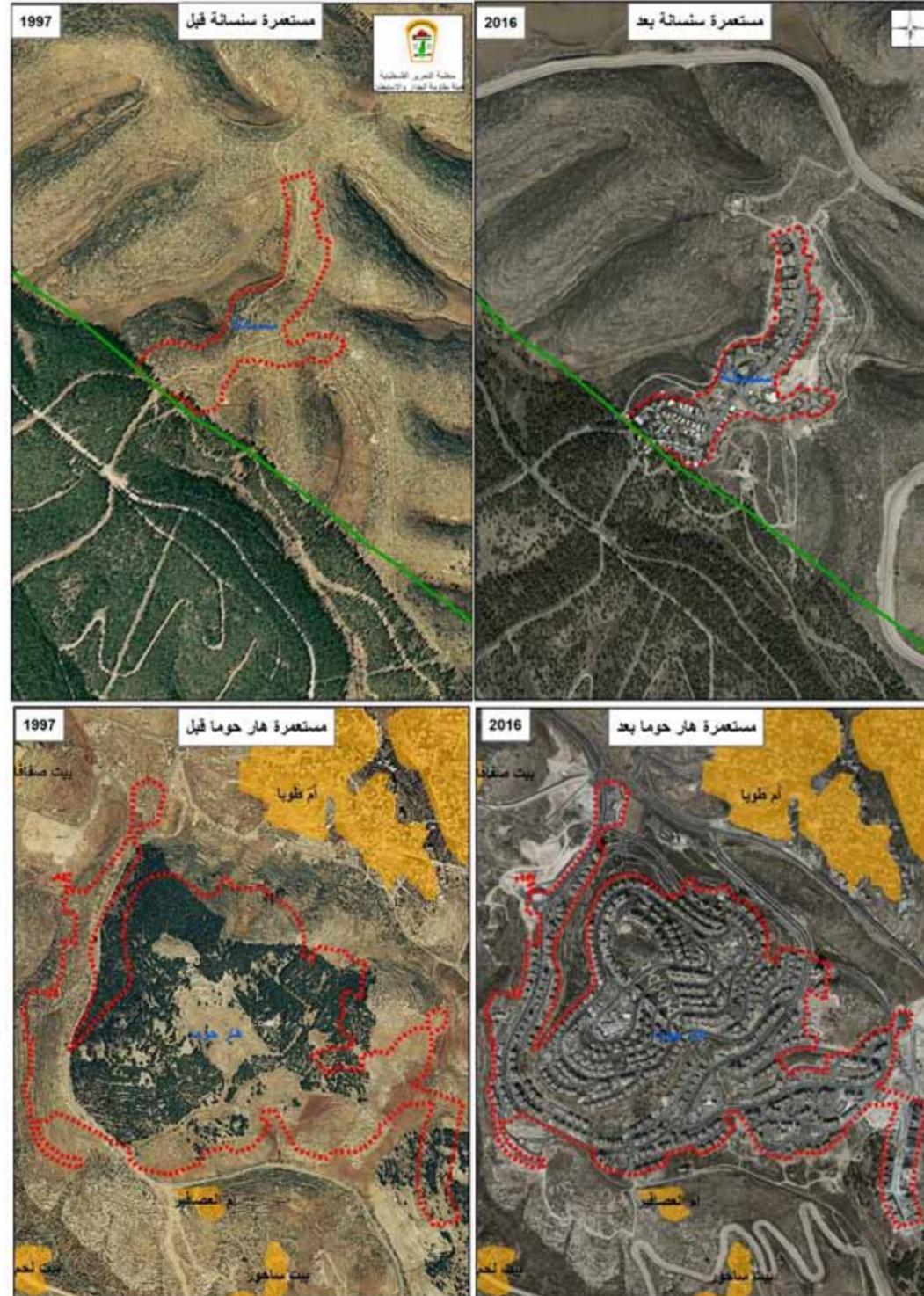
- اعتبار البؤر القريبة من المستعمرات كأحياء تابعة لها على الرغم من البعد المكاني لتلك البؤر عن المستعمرات التي اتبعت لها، وكذلك على الرغم من بقاء تلك البؤر مستقلة في إدارتها عن المستعمرات التي ألحقت بها اسماً، ويكشف الجدول رقم (3) أن هناك (15) بؤرة استعمارية تمت «شرعتها» بهذا الأسلوب، ولعل الخارطة أدناه الخاصة بالبؤرة الاستعمارية (افيجال) والتي تبعد عن مستعمرة (ماعون) حوالي (2 كم) تعطي صورة واضحة عما قصدناه بهذا الشأن.

خارطة (1): بؤرة افيجال وموقعها بالنسبة لمستعمرة ماعون





خارطة(2): مستعمرة سنسانة ومستعمرة هار حوما



الرقم	اسم البؤرة	المستعمرة القريبة	سنة التأسيس
6	احيا	شفوت راحيل	م1997
7	ايش كدش	شفوت راحيل	م2000
8	ديرخ هابوت	العزاز	م2001
9	هروئيه	ايلى	م2002
10	معاليه رحفعم	معالي رحفعم	م2001
11	رمات جلعاد	كارني شومرون	م2001
12	هيوفال	ايلى	م1998
13	حورشاه	تلمون	م1995

إحدى البؤر الاستعمارية التي تمت شرعنتها بقرار حكومي قبل أعوام كانت بؤرة / مستعمرة " سنسانا" الواقعة بالقرب من الخط الأخضر جنوب محافظة الخليل، الحجة الإسرائيلية لبناء تلك المستعمرة في الجانب المحتل عام 1967م هو أن الجزء الغربي(الإسرائيلي) المقابل لتلك البؤرة هو عبارة عن محمية طبيعية مزروعة بالأشجار الحرجية، وأنه حفاظاً على تلك المحمية تم تنظيم المخطط ليقع في الجانب الشرقي المحتل.

هذا في الوقت الذي جرى فيه إزالة محمية جبل أبو غنيم في القدس ليتم إقامة مستعمرة " هار حوما" على أنقاض تلك المحمية. والصورة الجوية أدناه تكشف بما لا يدع مجالاً للشك زيف الادعاءات الإسرائيلية وأهدافها الاستعمارية.



جدول(5): عدد المناطق الصناعية التابعة للمستعمرات

المناطق الصناعية				
1.	ارئيل غرب	.9	الفية منشه	.17
2.	شاعر بنيامين	.10	ناحل عوز	.18
3.	مجدال عوز غوش عصيون	.11	موديعين عليت	.19
4.	كرني شومرون	.12	معلي افرايم	.20
5.	ميشور ادوميم	.13	شاحك - شكيد	.21
6.	شمعه ميتريم	.14	كريات اربع	.22
7.	جيبع بنيامين (ادم)	.15	بيتار عليت	
8.	بار أون كدوميم	.16	إفرايم	

كما وأدرجت ذات القائمة المناطق الصناعية - بدون تسميتها - التابعة لثلاثة مجالس إقليمية للمستعمرات هي المجلس الإقليمي لـ "مطيه بنيامين"، "شومرون"، "هار حبرون"¹²، ونحن نعتقد أن عدم التسمية هنا جاء ليشمل المناطق الصناعية التي لا تزال في إجراءات المصادقة عليها مثل المنطقة الصناعية التي يقع مخططها على أراضي بيت سيرا، خربثا المصباح، وصفاء، غرب مدينة رام الله وكذلك المناطق الصناعية التي لم يجر تنظيم مخطط هيكل لها، كالمناطق الصناعية المقامة على أراضي مدينة طولكرم والمعروفة بـ "نيتساني شالوم" التي تحتوي على "مصانع كيشوري".

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الدور الحكومي الإسرائيلي في دعم وتشجيع المناطق الصناعية لا يتوقف فقط عند تخصيص الأراضي، وتأهيل البنية التحتية لهذه المناطق، بل يتعدى ذلك إلى المشاركة في إدارتها، وإعطاء أولوية لتسويق منتجاتها، وذلك كله بهدف تشجيع انتقال مواطنيها للسكن والعمل في مستعمراتها في الأراضي المحتلة، من أجل «تشجيع وجذب الشباب للانتقال إلى التجمعات الريفية» و «تطوير المناطق الصناعية في المناطق ذات الأفضلية الوطنية وزيادة فرص التشغيل فيها»، وذلك عبر منح المستثمرين حقوق ملكية في الأراضي دون إخضاعها لعطاءات المزايعة العلنية، وعبر إيجاد فرص عمل جديدة، وزيادة دخل الأسرة.

والوثيقة التي نشرتها إدارة المناطق الصناعية في وزارة الاقتصاد الإسرائيلية، في آذار عام 2015م بعنوان «تطوير المناطق الصناعية وتخصيص الأراضي»¹³ تتحدث بوضوح عن دور هذه الإدارة باعتبارها الذراع التنفيذي للحكومة، حيث تقوم بتشغيل (4) شركات تعمل في مجال تأهيل وتطوير البنية التحتية في المناطق الصناعية بميزانية تصل إلى (250) مليون شيكل. كما أنها تعتبر الفاعل الرئيسي في المناطق الصناعية بحكم الصلاحيات المخولة لها في موضوع التخطيط والتطوير من قبل سلطة أراضي إسرائيل، ما أهلها لإدارة (120) منطقة صناعية في المناطق ذات الأفضلية الوطنية¹⁴، إضافة إلى كونها تشكل أداة الحكومة في دعم تكاليف التطوير في المناطق الصناعية.

ج- إنشاء وتطوير المناطق الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

قرار الحكومة الإسرائيلية رقم (1117) الصادر بتاريخ 2016/2/7م بشأن مواصلة دعم تخصيص الأراضي الصناعية في المناطق الصناعية للأعوام 2016 - 2017م، استهدف ليس فقط المناطق الصناعية التي تقوم فيها وزارة الاقتصاد والصناعة بدور الفاعل الرئيسي، بل وأيضاً المناطق الصناعية التي تقوم فيها وزارة الاقتصاد والصناعة بتقديم التوصيات والمساعدة للإدارة المدنية في «يهودا والسامرة» في هذا المجال⁹.

القرار المذكور كلف مدير عام وزارة الاقتصاد والصناعة بإعداد المعايير المناسبة للدعم المطلوب، وفي تاريخ 2016م/6/28 قدم الأخير الوثيقة المطلوبة تحت عنوان «توجيهات المدير العام»، وحملت رقم (6,2) مرفقة بعدد من الملاحق، وتضمنت المعايير التي يتم على أساسها ربط نسبة الدعم الحكومي في تغطية تكاليف التأهيل والتطوير للأرض المخصصة للمنطقة الصناعية وهي:

- بعد المسافة وصعوبة الوصول للمنطقة الصناعية من (الميناء أو المطار).
- صعوبة التسويق بالمقارنة مع المناطق الصناعية الأخرى.
- التصنيف الاقتصادي الاجتماعي للمجلس المحلي التابعة له.
- الخطر الأمني وقربها من الحدود¹⁰.

وبالاستناد إلى هذا التصنيف فإن المناطق الصناعية التابعة مثلاً إلى مستعمرة «كريات أربع» أو مستعمرة «شمعه»، والتي تقدر تكلفة تأهيل وتطوير الدوم الصناعي فيهما إلى ما يزيد عن (340 ألف شيكل، فإن مساهمة صاحب المشروع فيها لا تتعدى (34) ألف شيكل، كذلك الحال بالنسبة لمستعمرة «شيلو»، التي تقدر تكلفة الدوم في المنطقة الصناعية التابعة لها بحوالي (400) ألف شيكل، بينما لا تتعدى مساهمة المستثمر في مثل ذلك الدوم (39) ألف شيكل. أي أن نسبة المشاركة الحكومية فيها تصل إلى 90%¹¹.

قائمة المناطق الصناعية:

الوثيقة المذكورة اعتبرت أيضاً أن المعايير التي تطرق لها قرار الحكومة (1117) بشأن تخصيص الأراضي الصناعية في المناطق الصناعية للأعوام 2016 - 2017م دونما عطاءات علنية، تنطبق على كافة المناطق الصناعية الواقعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد تضمن الملحق الأول للوثيقة المذكورة قائمة تخللتها أسماء (22) منطقة صناعية تتبع المستعمرات الآتية:

12 - المصدر السابق. الملحق الأول

13 - www.industry.org.il/GetFileCI.asp?File=1(403).pdf

14 - http://economy.gov.il/Industry/DevelopmentZoneIndustryPromotion/Pages/Periphery_Industry_Promotion.aspx

9 - http://www.pmo.gov.il/Secretary/2016/Dec1117.aspx

10 - http://economy.gov.il/Legislation/CEOInstructions/Pages/06-02.aspx

11 - المصدر السابق، ملحق رقم 2



د - المخططات التنظيمية لتوسيع المستعمرات الإسرائيلية

النظرة السريعة على بروتوكولات جلسات لجنة التنظيم الخاصة التي تنظر في مخططات المستعمرات الإسرائيلية المعروفة باسم «اللجنة الفرعية للاستيطان» والتي تعقد جلساتها في بيت ايل بشكل شهري تقريباً تعطي صورة واضحة عن مفهوم التخطيط في الذهنية الاستعمارية الاسرائيلية وأدواتها التنفيذية.

فالجلسة رقم (2016001) التي عقدتها اللجنة الفرعية للاستيطان بتاريخ 20/01/2016م على سبيل المثال ناقشت (18) مخطط تنظيمي، وصادقت على (14) منها، في حين حولت (2) من المخططات للجنة الاعتراضات لوجود اعتراض عليهما، ولم تناقش المخططين الأخيرين لغياب ممثل البلدية ولوجود مخطط جديد.

أما الجلسة رقم (2016002) بتاريخ 2/02/2016م فناقشت (13) مخطط وصادقت عليها جميعاً، في حين أن الجلسة رقم (2016003) بتاريخ 16/03/2016م ناقشت (26) مخطط وصادقت على (22) منها وأجلت النظر في (3) مخططات ورفضت المصادقة على مخطط واحد في صيغته المقدمة.

الأمر نفسه ينسحب على الجلسة رقم (2016011) بتاريخ 28/09/2016م التي تضمن جدول أعمالها نقاش (6) مخططات وصادقت عليها جميعاً، وكذلك على الجلسة رقم (2016012) بتاريخ 2/10/2016م، والتي احتوى جدول أعمالها نقاش (16) مخطط فقد امتنعت اللجنة عن نقاش ستة منها (3) لعدم إحضار الوثائق المطلوبة، و (3) لوجود مخططات جديدة، وجرت المصادقة على المخططات العشرة الأخرى.

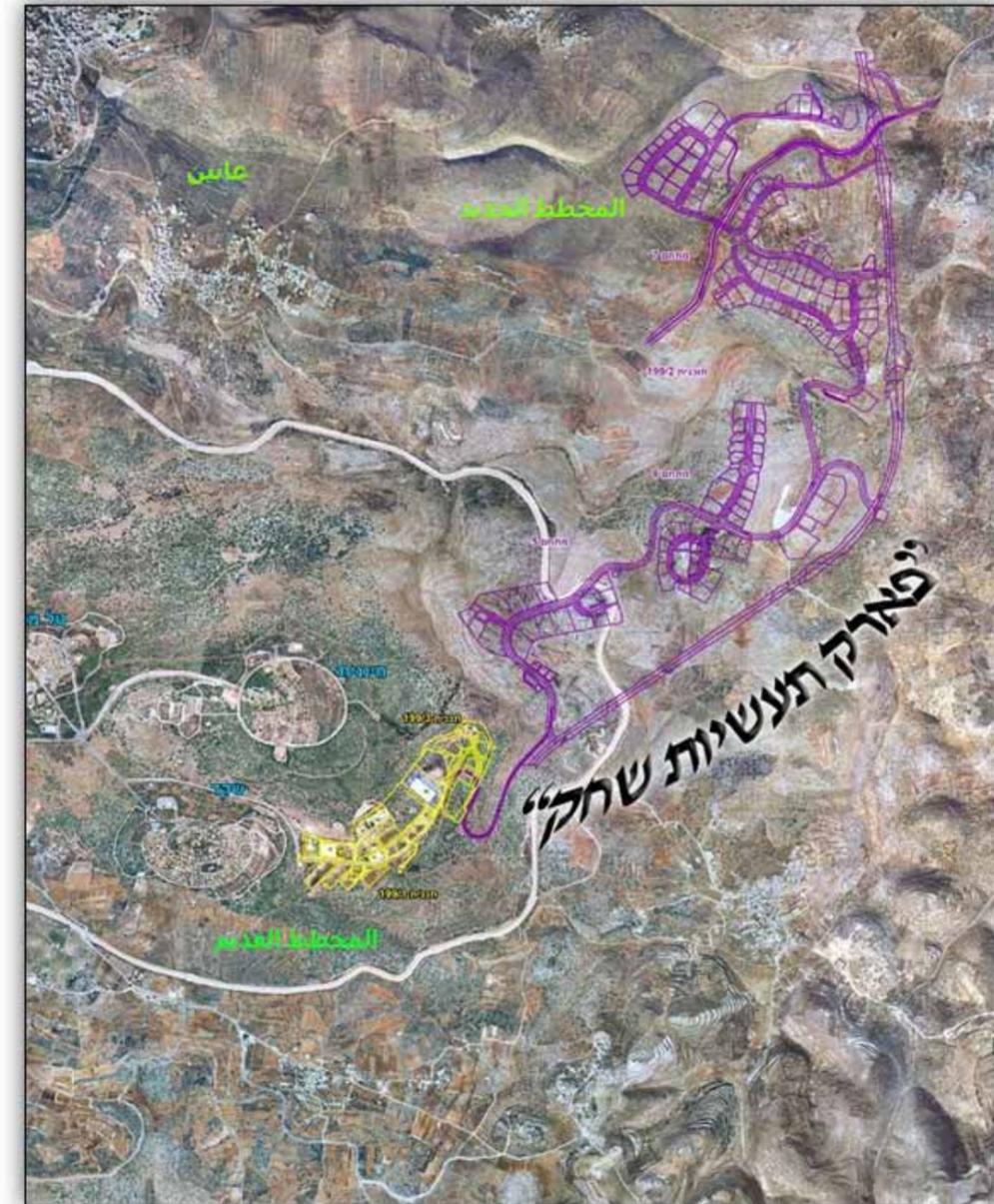
وعلى أية حال فقد بلغ مجموع المخططات التي جرت المصادقة عليها بشكل أولي أو بشكل نهائي (115) مخطط تنظيمي كما هو مبين في الجدول ادناه.

جدول (6): المخططات التنظيمية المصادق عليها بشكل أولي أو نهائي

الرقم	اسم المستعمرة	الأرض تعود لـ	رقم المخطط	وحدات جديدة	بالدوم
	الخان الاحمر / السامري الطيب	النيبي موسى	يوش / הת / תקש / 13 / 2	منشأة اتصالات لشركة ستورم	برج اتصالات لشركة ستورم
	ادورا		يوش / הת / תקש / 13 / 22	منشأة اتصالات لشركة ستورم مع برج لشركة كهرباء اسرائيل	برج اتصالات لشركة ستورم
	علي زهاف	كفر الديك	يوش / 2 / 3 / 132	مباني عامة. صناعات خفيفة. ومنشآت تجارية ومحطات وقود	180.45
	علي زهاف	كفر الديك	يوش / א / 4 / 132	317	341
	الكل		يوش / תקנות / חינוך / 1	مجمعات تعليمية	-

كذلك صادقت اللجنة المالية في الكنيست الإسرائيلي بالقراءة الثانية والثالثة بتاريخ 13/6/2016م على مشروع قانون يسمح للمستثمرين في مستعمرات الضفة الغربي ومناطقها الصناعية بتلقي المنح الخاصة بتشجيع الاستثمار، أسوة بالمستثمرين داخل إسرائيل¹⁵.

خارطة (3): المخطط التفصيلي الجديد للمنطقة الصناعية (شاحاك - شاكيد)





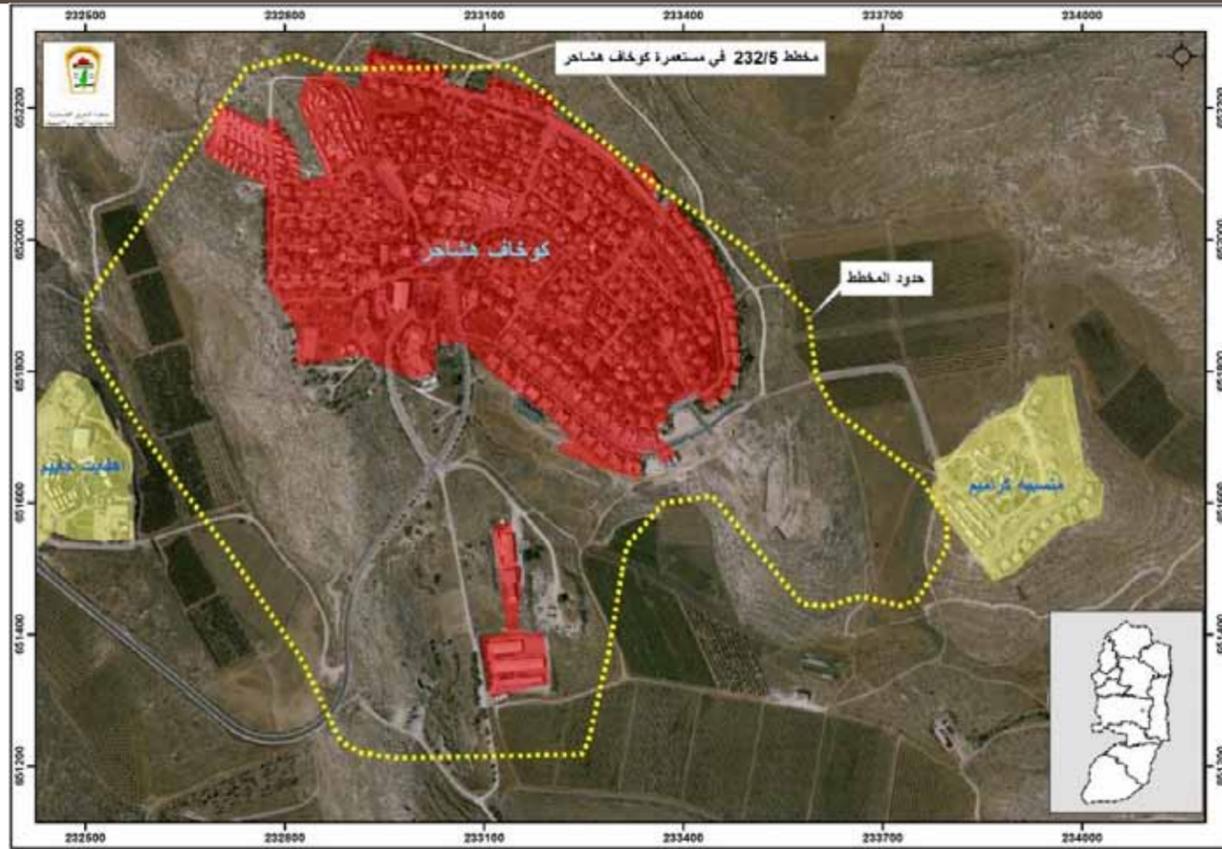
الرقم	اسم المستعمرة	الأرض تعود لـ	رقم المخطط	وحدات جديدة	بالدوم
	شيلو	ترمسيعا	يوش/ הת/ תקש/ 14/ 28	موقع اتصالات لشركة ستورم	-
	روتم	طوباس	يوش/ א/ 322	181	259.14
	شعاري تكفا	مسحة سنيرية	يوش/ 3/ 1/ 122	6	1.6
	موديعيت عيليت	المدية نعلين	يوش/ 23/ 1/ 208	48	-
	شيلو	جالود	يوش/ 1/ 3/ 205	98	141.24
	شيلو	جالود ترمسيعا	يوش/ 2/ 3/ 205	مركز تخزين ومعالجة مياه	-
	تلمون	الجانية	يوش/ 1/ 1/ 235	غير متوفر	مراكز ثقافية وترفيهية
	الحائط الغربي	القدس	11053.00	مركز زوار	1.84
	تكواع	عرب التعمارة	يوش/ 1/ 2/ 4/ 412	200	370
	تسوفيم	جيوس	يوش/ 6/ 4/ 149	8 أبنية عامة	-
	تسوفيم	جيوس	يوش/ 7/ 4/ 149	2	1.46
	تسوفيم	عزون جيوس	10/149	32	18.5
	وادي الحرامية	عزون جيوس سلواد	يوش/ הת/ תקש/ 12/ 12	موقع اتصالات لشركة ميرس	-
	جفعات هاتوس	بيت صفا	א/5834	بناء مكثف	-
	غيلو المنحدرات الغربية	الشرفات	13157	بناء مكثف	-
	رامات شموئيل ب	-	7509	بناء محمي	-
	بسغات زئيف	حزمة	11647	بناء مكثف	-
	بسغات زئيف	حزمة	א4430	بناء مكثف	-
	منحدرات ارنونا	-	0053751-151	-	-
	عموناه	سلواد	1777	-	-
	عوفرا	سلواد/ عين يبرود	1778	-	-

ومن الأمثلة على مخططات البناء للمستعمرات المخطط 5/232 والمسمى "مستعمرة كوخاف هشاحر" إلغاء المخططات التفصيلية رقم 223 و1/223، والذي نشر في صحافه بتاريخ 2016/1/15م، وتم نقاشه في اللجنة الفرعية في ظل الاعتراضات المقدمة عليه في 2016/5/29م، والخارطة رقم (4) توضح ذلك.

هذا المخطط يشرعن بأثر رجعي (288) وحدة سكنية التي هي على جزء من (850) دونم من أراضي دير جرير وكفر مالك والتي صودرت لأغراض عسكرية جرى تقديمه بواسطه "المكلف بإصدار رخص بناء في الأراضي المصادرة لأغراض عسكرية وفقاً للأمر العسكري (977)"

الإعتراضات على المخطط والتي نوقشت في اللجنة الفرعية للإعتراضات التابعة للإدارة المدنية، جرى تقديمها جميعاً من قبل المستوطنين الذي يسكنون في مستعمرة "كوخاف هشاحر" كون حدود المخطط تقتصر على الاراضي المصادرة

الرقم	اسم المستعمرة	الأرض تعود لـ	رقم المخطط	وحدات جديدة	بالدوم
	معاليه شمرون	عزون دير استيا	يوش/ 1/ 5/ 116	مخطط جديد	11.06
	المنطقة الصناعية مقابيم	صفا بيت سيرا	يوش/ 230	مستعمرة صناعية جديدة	310.461
	محولا	طوباس	يوش/ 329	بركة سباحة	-
	المنطقة الصناعية غوش عتصيون	بيت أمر	407 / 2 / 3	مباني مؤقتة	4.65
	تقاطع مجاليم	يوش/ הת/ תקש/ 14/ 34	موقع اتصالات لشركة ستورم	-	-
	متسبيه يريحو	نبي موسا	يوش/ م/ 3	حفر للمياه	-
	موديعين عليت	بلعين صفا	يوش/ 2/ 8/ 210	بيوت مؤقتة	87.56
	نيريا ظلمون	راس كركر دير عمار	يوش/ 1/ 4/ 2/ 235	98	97
	نوف تسبون	جبل المكبر	365908.00	كنيس ديني	1.215
	الفية منشيه	عزون	يوش/ 14/ 115	24	80.176
	نوفيم	دير استيا	يوش/ 8/ 119	48	-
	نيكوديم	عرب التعمارة	2/4/6/411	70	69.05
	عوفرة	سلواد	يوش/ תקנות/ מגורים/ 1	غير متوفر	-
	اورنييت	كفر قاسم عزون	يوش/ 16/ 121	10	9.4
	اورنييت	سنيريا	يوش/ 20/ 121	4	1.211
	عنثينيل	دورا	يوش/ 1/ 1/ 512	مباني عامة ومقبرة	29.06
	كريات اربع	الخليل	يوش/ 1/ 18/ 510	-	82.98
	بسجات زئيف	حزمة	143768.00	30	6.48
	كريات اربع	الخليل	يوش/ 1/ 22/ 510	24	7.6 دونمات
	رموت	لقتا	0291419-101	52	14.928
	راموت	بيت اكسا	103754.00	100	21.086
	اقليمي	غير متوفر	يوش/ 1544/ 60	حفر وخزانات	غير متوفر
	رحليم	الساوية يتما اللين	يوش/ 171	97	287.18
	رفافا	دير استيا- حارس	يوش/ 5/ 4/ 170	21	1.757
	ريمونيم	رمون	يوش/ הת/ תקש/ 14/ 33	موقع اتصالات لشركة ستورم	-
	شارع 60	قرب رام الله	يوش/ הת/ תקש/ 14/ 35	موقع اتصالات لشركة ستورم	-
	شارع 90	جسر دامية	يوش/ הת/ תקש/ 13/ 44	موقع اتصالات لشركة ستورم	-
	شارع 90	العوجا	يوش/ הת/ תקש/ 13/ 14	موقع اتصالات لشركة ستورم	-
	بني موسى	النبي موسى	يوش/ הת/ תקש/ 15/ 41	موقع اتصالات لشركة ستورم	-



لأغراض عسكرية ولم تشمل الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بدون أمر عسكري، وقد جاء في المداخلة القانونية التي قدمها محامو المعترضين "هيرتسوغ فوكس فيمان" ما يلي:

«إن بداية المستوطنة «كوخاف هشاحر» مرتبط بالقرار رقم 12 الصادر عن اللجنة المشتركة للحكومة والمنظمة الصهيونية للإستيطان (المقصود شعبة الاستيطان) بتاريخ 1976/6/29م بشأن إنشاء إقامة معسكر (لناحال كوخاف هشاحر (A)) والذي بعد ذلك وبتاريخ 1979/4/10م تم اتخاذ قرار رقم (675) (119)) لتحويل هذا المعسكر إلى تجمع مدني.

من وجهة نظرنا، فإن حقيقة أن كون تلك الأراضي مغلقة (لم يتم وضع اليد عليها لأغراض عسكرية) كانت معروفة للجهات المسؤولة المرتبطة بتوجيه إنشاء المستوطنة حتى لو كان ذلك إجراءً مختلفاً عن ذلك الذي استخدم في إنشاء مستعمرات أخرى (بالإستناد إلى أراض مصادرة لأغراض عسكرية) فإن ذلك ليس بالإجراء غير العادي.

ففي عملية تحويل المعسكر إلى تجمع مدني وجدت السلطات الإسرائيلية أن من المناسب أن تصدر بتاريخ 1980 /7/29م أمر وضع اليد رقم 1/80 على جزء من مساحة الأرض (850) دونم.

إن هذا دليل على أن أمر وضع اليد قد شمل مساحة أقل نسبياً من مساحة أمر الإغلاق، ومع ذلك فإنه لا يشير بالضرورة "إلى أن واقع وضع اليد على الأراضي هو من أجل المستوطنة"

وهناك ثلاثة مخططات هيكلية لإقامة مستوطنات استعمارية على أراضي صودرت لأغراض عسكرية يجري نقاشها في العام في العام 2016م. فإلى جانب المخطط الذي يشرعن البناء الاستعماري في كوخاف هشاحر، هناك المخطط رقم 125/14/1 لبناء مركز للمتقاعدين الاسرائيلين يتكون من (15) طابق، على أراضي صودرت من قرية مسحه بحجة الأغراض العسكرية، والذي هو مخطط يمثل امتداداً لمستوطنة الكناه الاستعمارية وكذلك هناك المخطط رقم 14/219 لإقامة مبان سكنية وتجارية للمستوطنين المستعمرين في بيت ايل على أراضي صودرت لأغراض عسكرية في قرية دورا القرع.

خارطة(4): مخطط 5/232 في مستعمرة كوخاف هشاحر

ه- عطاءات تأجير الأراضي

في 30 آذار 2016م، تم نشر العطاء رقم 49/2016 (القدس) من قبل كل من سلطة أراضي إسرائيل، الشركة الحكومية للسياحة ووزارة السياحة، ويتضمن هذا العطاء عقداً تطويرياً لمدة (3) سنوات، وتأجير الأرض لمدة (49) سنة قابلة للتجديد مدة (49) سنة أخرى.

الكتيب التوضيحي الخاص بالعطاء يعرض مخططات بناء مجمع يضم 4-6 فنادق، ومحطة للحافلات في المستوطنة الاستعمارية «أرموني هنتسيف» في القدس الشرقية المحتلة، ويحتوي المجمع ضمن اثنتين من البنايات التاريخية التي سيتم تحويلها إلى مقاهي.

هذا المجمع سوف يقام على حافة أراضي «صور باهر» ويربط ما بين المستوطنة الاستعمارية «تليوت شرق» و «الخط الأخضر» ليشكل حلقة في سلسلة المستوطنات الاستعمارية التي تفصل منطقة الحوض المقدس عن بقية أراضي الضفة الغربية.



جدول (7) : توزيع عطاءات البناء خلال العام 2016م

الرقم	المستعمرة	رقم العطاء	تاريخ الاصدار	تاريخ تصميم الوحدات السكنية	تاريخ الاغلاق
.16	عمانويل	ش/2015/7	2015/01/23م	تجاري	بناء تجاري
.17	معاليه ادوميم	ش/2015/8	2015/01/23م	فندق	فندق
.18	معاليه ادوميم	ش/2015/10	2015/01/23م	تجاري	بناء تجاري
.19	معاليه ادوميم	ش/2015/11	2015/01/23م	تجاري	بناء تجاري
20	معاليه ادوميم	ش/2015/12	2015/01/23م	تجاري	بناء تجاري
.21	معاليه ادوميم	ش/2015/13	2015/01/23م	تجاري	بناء تجاري
.22	ارائيل	ش/2015/175	2015/08/18م	3 مباني تضم وحدات سكنية	مباني

ومن الجدير بالذكر أن الاجسام التي قامت بنشر العطاءات في عام 2016م، هي سلطة أراضي اسرائيل، المسؤول عن الأموال الحكومية والمتروكة، وزارة البناء والإسكان، وزارة السياحة، الشركة الحكومية للسياحة، شركة التنمية الاقتصادية لمعاليه أدوميم.

الرقم	المستعمرة	رقم العطاء	تاريخ الاصدار	تاريخ تصميم الوحدات السكنية	تاريخ الاغلاق
عطاءات نشرت بدون نتائج 2016					
.1	تل بيوت الشرقية	ش/2016/49	2016/04/03م	فنادق	فنادق
.2	معاليه ادوميم، ميشور ادوميم	ش/2016/59	2016/3/30م	منشأة جديدة لموقف سيارات	كراجات
.3	كريات اربع، جفعات خارصينيا	ش/2016/119	2016/07/05م	وحدة سكنية 42	-
.4	نفي يعقوب	ش/2016/133	2016/07/26م	وحدة سكنية 36	-
.5	جيلو	ش/2016/134	2016/07/26م	وحدة سكنية 89	Not Available
.6	كرني شمرون	ش/2016/194	2016/09/19م	مكاتب أو منشأة تجارية	محال تجارية ومكاتب
عطاءات نشرت مع نتائج 2016					
.7	معاليه ادوميم	ش/2016/29	2016/06/15م	مكاتب أو منشأة تجارية	1,893,391 2,705,500
.8	هارحوما	ش/2016/131	2016/11/06م	130	-
.9	بسجات زئيف	ش/2016/132	2016/11/13م	68	7,005,180
عطاءات نشرت عام 2015 ونشرت نتائجها عام 2016					
.10	كرني شمرون	ش/2015/40	2016/03/16م	محطة غاز	3,770,770
.11	معالي ادوميم، ميشور ادوميم	ش/2015/14	2016/11/06م	مكاتب أو منشأة تجارية	2,612,360
العطاءات المفتوحة لتقديم عروض في عام 2016					
.12	رامات شلومو	ش/2014/12	2014/01/10م	600	وحدة سكنية
.13	جفعات زئيف، اغان هيلوت	ش/2014/174	2014/06/05م	100	وحدة سكنية
.14	رامات شلومو	ش/2014/177	2014/06/05م	400	وحدة سكنية
.15	عمانويل	ش/2015/6	2015/01/23م	تجاري	بناء تجاري

الفصل الثالث

إجراءات وممارسات الاحتلال للسيطرة على الأراضي

1. إعلان أراضي الدولة.
2. إعلانات طاقم الخط الأزرق
3. أوامر وضع اليد على الأراضي الخاصة لأغراض عسكرية
4. مواصلة ترخيص الشركات الإسرائيلية التي تقوم بالاستيلاء على ملكيات الأراضي الفلسطينية الخاصة بالتزوير
5. مواصلة تخصيص الأراضي للمستعمرين
6. عدم تنفيذ قرارات الإخلاء



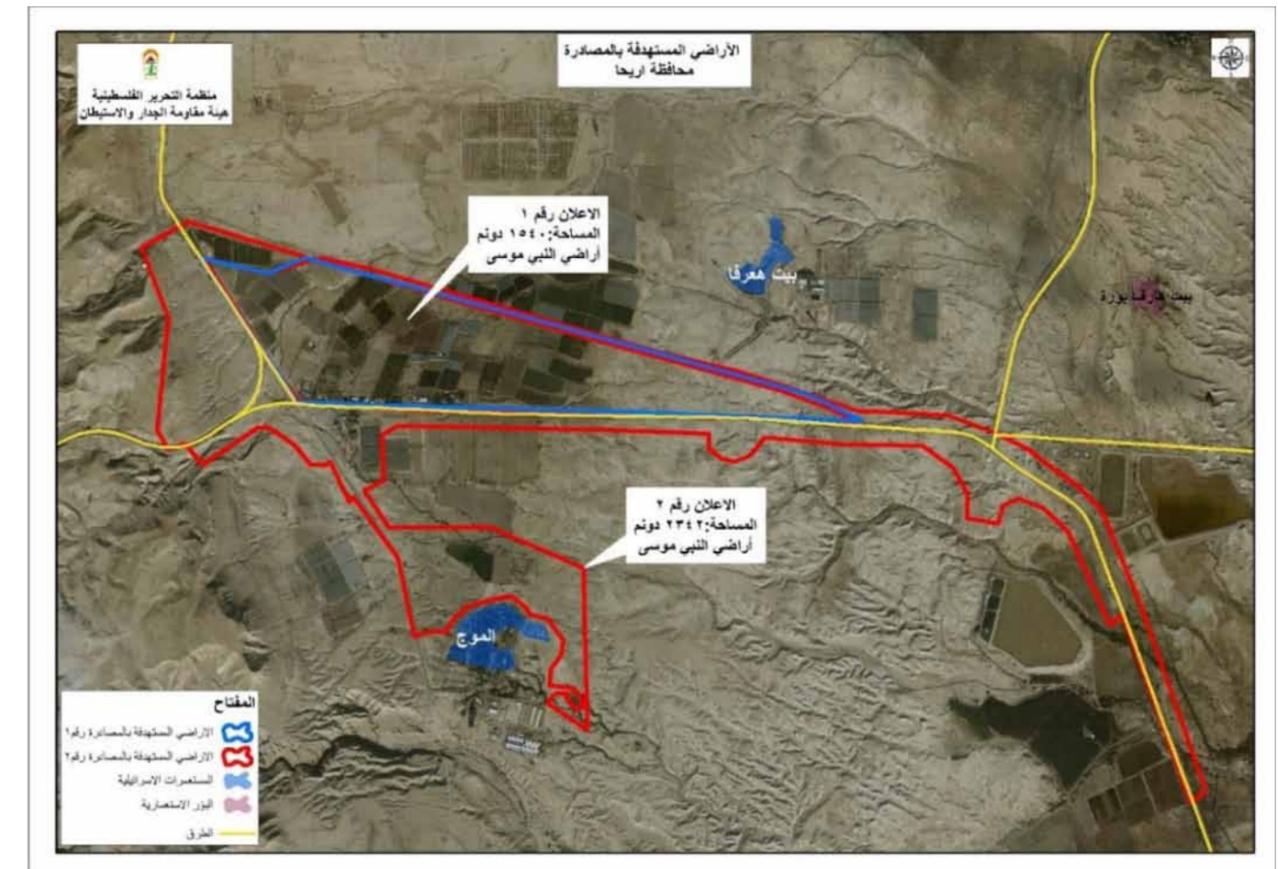
1. إعلان أراضي الدولة

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياستها في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وتحت ذرائع مختلفة، ففي محافظة أريحا مثلاً، أعلنت سلطات الاحتلال بتاريخ 2016/1/20م أمراً بإعلان (1540) دونم من أراضي «النبى موسى» أنها «أراضي دولة».

ولاحقاً لهذا الإعلان، عاودت سلطات الاحتلال وأعلنت عن مساحة (2342) دونم من أراضي النبى موسى أيضاً- أنها أراضي دولة وذلك مقدمة لتخصيصها للمستوطنين والمستعمرين القاطنين في مستعمرات ما يعرف بالمحلي الإقليمي «مجيلوت» لإقامة منشآت سياحية وتجارية وزراعية عليها.

اللافت للنظر هنا علماً أن غالبية الأراضي التي تضمنها هذا الإعلان هي أراضي سبق وإن استولى عليها المستوطنون المستعمرون، ويقومون منذ سنوات طويلة بزراعتها لحماية الجيش الإسرائيلي، كما يتبين ذلك بوضوح من الخارطة المرفقة.

خارطة (5): الاراضي التي أعلن عنها كأراضي دولة في النبى موسى في أريحا



2- إعلانات طاقم الخط الأزرق

واصل ما يعرف بطاقم الخط الأزرق عمله الهادف إلى إعادة ترسيم «الأراضي الفلسطينية التي جرى مصادرتها في الماضي عبر آلية إعلانها أراضي دولة تحت ذريعة التوقف عن زراعتها مدة من الزمن، أو لكونها وعره، وغير قابلة للفلاحة».

جزء من هذه الأراضي خصصتها سلطات الاحتلال لإقامة مستعمرات، ومع توسع المستعمرات فإن الكثير من هذه المستعمرات تمددت خارج مخططاتها التنظيمية القائمة بل وحتى خارج ما يعرف بمنطقة نفوذ المستعمرة وامتدت لتصل الأراضي الفلسطينية الخاصه خارج منطقة نفوذ المستعمرة.

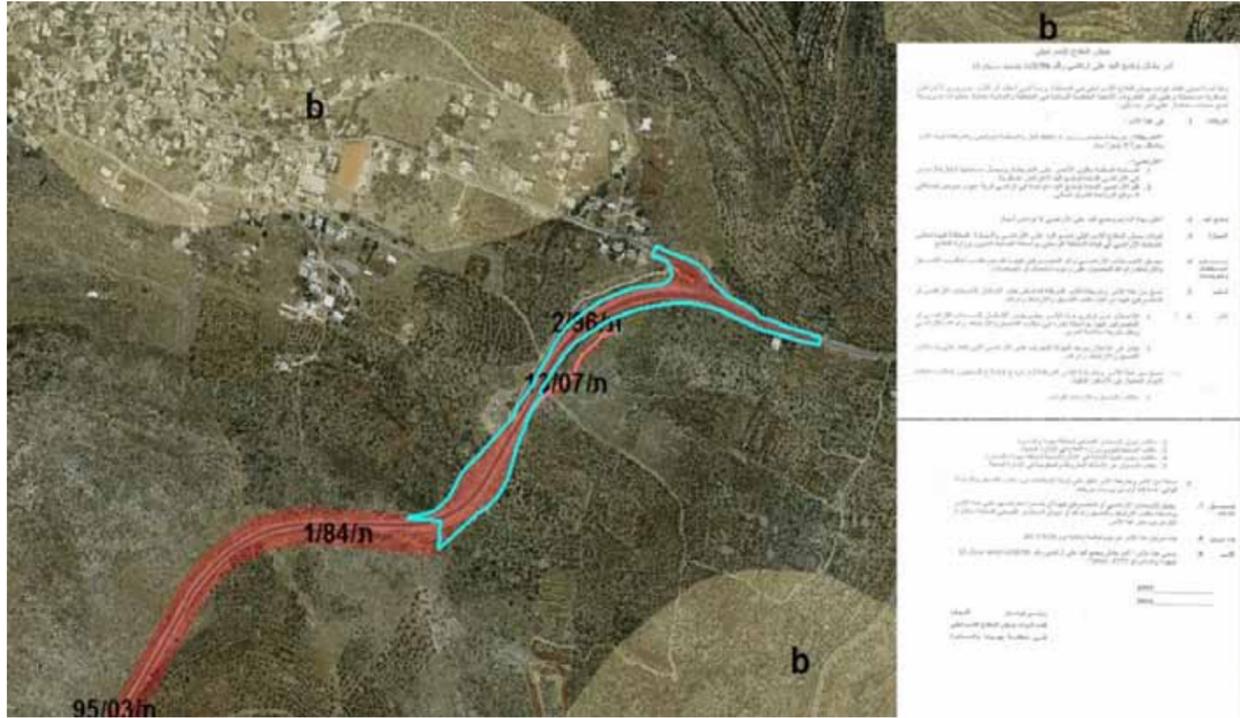
ومن أجل إضفاء الشرعية على سلب الأراضي تلك والسيطرة الواقعة عليها أوجدت سلطات الاحتلال منذ التسعينات آلية جديدة يتم اللجوء إليها كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتعرف بالآلية «طاقم الخط الأزرق» حجتها في ذلك أن أدوات المساحة التي كانت قائمة في الثمانيات لم تكن دقيقة وأن سلطات الاحتلال عادلة ومنصفة ولا تريد الوقوع في الحرام، خصوصاً بعد أن أصبحت لديها معدات مساحة وخرائط متطورة فإنها توعد لطاقم الخط الأزرق بإعادة ترسيم حدود إعلان الدولة، وهذا الترسيم الأخير لا يجوز لأحد الاعتراض عليه في المحاكم الإسرائيلية، تجربة الفلسطينيين في هذا السياق، والمستمدة من القاسم المشترك لنتائج مسح طاقم الخط الأزرق تشير وكما تبين الخارطة رقم (6) إلى أن المساحة الكلية المعلنة في أمر الإعلان القديم تبقى تقريباً كما هي، أو مع اختلاف محدود نسبياً، ولكن الأخطر هو أنه يتم إدخال مساحات جديدة في خارطة الترسيم الجديد بحكم أنها ذات أهمية استراتيجية لتوسع المستعمرات المستقبلية.

مقابل إخراج مساحات مشابهة تقريباً من حيث عدد الدونمات ولكن الأهم هو أن الأراضي التي يتم إخراجها من قرار إعلان الدولة، لا يستطيع أصحابها الوصول إليها، ولا يستطيعوا حتى تسجيلها تسجيلاً مجدداً في قيود الأراضي لصالحهم، بحكم أن مجرد كونها غير قابلة للفلاحة، أو أن المساحة غير القابلة للفلاحة تزيد عن نسبة 50% من مساحتها الكلية، فهي تعتبر أراضي دولة حتى لو لم يسبق أن تم الإعلان عنها كأراضي دولة.

والأخطر أيضاً، أنه في حالات كثيرة- وكما هو الحال في خارطة إعلان طاقم الخط الأزرق في الأراضي المحيطة بمستعمرة عيلي أدناه فإن الكثير من المساحات التي يتم إخراجها هي في الواقع جزء من المناطق المقامة عليها أبنية المستعمرات.



خارطة(7): الأمر العسكري رقم (2/96/ت)

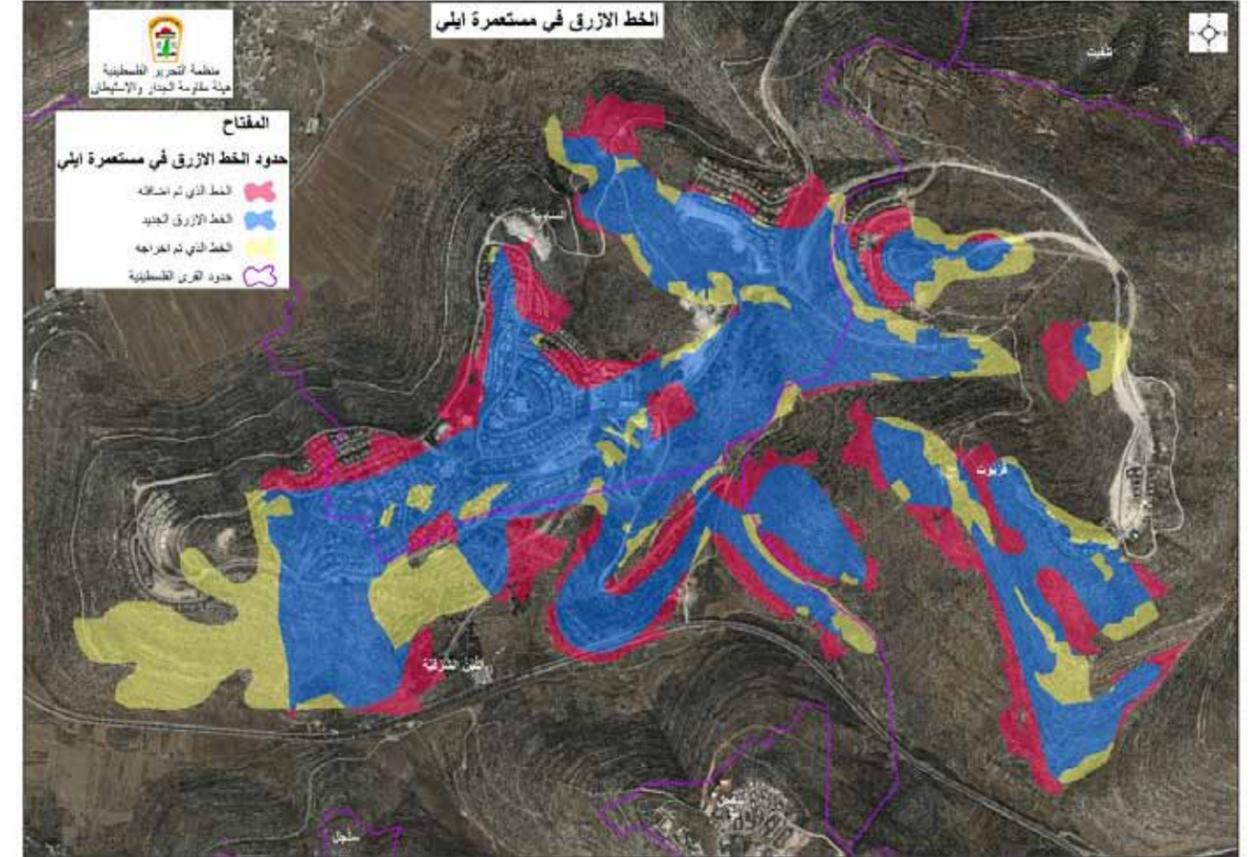


4. مواصلة تسجيل الشركات

استمراراً لسياسة دولة الاحتلال الاستعمارية بشأن الاستيلاء على المزيد من أراضي الفلسطينيين، وخصوصاً تلك التي تواجه سلطات الاحتلال صعوبة في تجريد ملكيتها من أصحابها بحجة الضرورة العسكرية أو بإعلانها «أراضي دولة» (كونها مسجلة في سجلات الطابو، أو كونها مزروعة بالأشجار). فإنها تواصل إصدار شهادات التسجيل للشركات الاستعمارية التي تقوم بالاستيلاء على ملكيات الأراضي الفلسطينية الخاصة بالتزوير باعتبارها شركات عقارية محلية، لتقوم بهذه المهمة وتعتبر هذه القضية من القضايا المهمة التي يجب علينا كشعب فلسطيني الوقوف عندها وفضحها وفضح كل ممارسات الاحتلال وجرائمه.

وبالرغم من أن مالكي أسهم هذه الشركات، التي تجاوز عددها المئات، يحاولون إخفاء جوهر شركاتهم بإطلاق أسماء عربية عليها أحياناً (لتسهيل مواصلة ارتكابها لأعمال التزوير والخداع) أو بالاختباء خلف شركات وهمية يجري تسجيلها في الخارج كشركات أجنبية، ثم يعاد تسجيلها لدى سجل الأراضي المكلف من سلطة الاحتلال هرباً من المسؤولية القانونية عن جرائم التزوير، إلا أن هذه الشركات تظل تشترك مع تلك المسجلة بأسماء عبرية في حقيقة أن تسجيلها كشخصية قانونية مخالف لقواعد القانون الدولي الإنساني، لأنها ولدت على أنقاض القانون المحلي الواجب النفاذ، ناهيك عن أن ممارساتها وأساليبها مخالفان لأبسط القواعد القانونية.

خارطة(6): حدود الخط الأزرق في مستعمرة عيلي



3- أوامر وضع اليد على الأراضي الخاصة لأغراض عسكرية

تعتبر هذه الآلية، هي الأقدم و التي استخدمتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي للسيطرة على أراضي المواطنين الفلسطينيين. وهي آلية تصلح حتى في الأراضي المسجلة طابو، والأراضي الزراعية الخصبة، وحيثما شاء المشروع الاستعماري الاستيطاني للإسرائيليين.

أوامر وضع اليد هي أوامر مؤقتة مع أنها ترتبط بالضرورة العسكرية الملحة- إلا أن تفسير سلطات الاحتلال لهذه الضرورة، والمسألة المؤقتة أمر مختلف بحكم طبيعتها الاستعمارية. وهكذا فإن أوامر وضع اليد في العادة تصدر لمدة سنة أو سنتين، يتم تمديدتها مع نهاية المدة المحددة في الأمر.

وقد شهد العام 2016م تجديد العديد من الأوامر العسكرية، وكمثال على ذلك الأمر العسكري رقم (2/96/ت) أدناه.



ووفقاً لمعطيات الإدارة المدنية في نهاية عام 2016م فإنه جرى تسجيل (54) شركة استثمارية عقارية جديدة لدى سجل الشركات في بيت ايل منذ بداية 2015م وحتى منتصف 2016م استناداً إلى قانون الشركات الأردني وكانت على النحو الآتي:

جدول(8_3) : قائمة اسماء الشركات التي جرى تسجيلها منذ العام 2015 وحتى منتصف 2016

الرقم	الاسم	التاريخ	رقم التسجيل في بيت ايل
1	سديه حمد (جبعات زئيف) م.ض	2015/1/25م	1-0003-5023
2	رموت هجبعاه (جبعات زئيف) م.ض	2015/1/25م	9-0004-5023
3	نور الجبل (حارس) م.ض	2015/2/2م	6-0005-5023
4	ناحل موديعين (موديعين عليت) م.ض	2015/2/2م	4-0006-5023
5	الشعب المختار (جبرون) م.ض	2015/2/3م	2-0007-5023
6	أ.ميمون يزوم ندلان (موديعين عليت) م.ض	2015/2/3م	0-0008-5023
7	تحسين مكرعين (تصوفيم) م.ض	2015/2/25م	8-0009-5023
8	أشبال (عناتوت) م.ض	2015/2/25م	6-0010-5023
9	افيفوت هشكعوت وفتيواح (ورانيت) م.ض	2015/2/26م	4-0011-5023
10	ايندج فاتال (ارنيل) م.ض	2015/2/26م	2-0012-5023
11	بيت براحا (كفار عصيون) م.ض	2015/3/1م	0-0013-5023
12	حفره لمسحار بيوء ويتسوء (بني صموئيل) م.ض	2015/3/1م	8-0014-5023
13	برويرتيم (شعاري تكفا) م.ض	2015/3/3م	5-0015-5023
14	ش.ب. يزوموت (الفي منشه) م.ض	2015/3/5م	3-0016-5023
15	ع.ي.ن يزوموت وبنياه (الفيه منشه) م.ض	2015/3/5م	1-0017-5023
16	نيتسان (الكناه) م.ض	2015/3/29م	9-0018-5023
17	م.ي.م حفره ليزوم وهشكعوت بيهودا م.ض	2015/3/29م	7-0019-5023
18	الجيب بنياه وفتيواح (الجيب) م.ض	2015/4/20م	5-0020-5023
19	هشارون (الجيب) م.ض	2015/4/29م	3-0021-5023
20	ي.د.ن ندلان قولان (عمونائيل) م.ض	2015/6/3م	1-0022-5023
21	ر.ص. هشكعوت هشومرون (أورانيت) م.ض	2015/6/4م	9-0023-5023
22	لمارز بدلينغ (جبعات زئيف) م.ض	2015/6/22م	7-00024-5023
23	بيشا هداس (جبعات زئيف) م.ض	2015/6/22م	4-0025-5023
24	نعلين لهشكعوت (هشمونائيم) م.ض	2015/6/22م	2-0026-5023
25	ش.ل. نخسيم (تصوخيم) م.ض	2015/6/29م	0-0027-5023

الرقم	الاسم	التاريخ	رقم التسجيل في بيت ايل
26	م.ج. فيتواح (اورانيت) م.ض	2015/7/7م	8-0028-5023
27	ميتريم (شمعه) م.ض	2015/7/8م	6-0029-5023
28	م.و. لهشكعوت م.ض (شركة أجنبية)	2015/7/12م	4-0030-5023
29	نوفي جبعات زئيف م.ض (شركة أجنبية)	2015/8/24م	2-0031-5023
30	دوك 442 (جبعات زئيف) م.ض	2015/9/21م	0-0032-5023
31	نحلات كدوميم (الكناه) م.ض	2015/9/21م	8-0033-5023
32	غبنا يزوموت وبنياه يوش (اورانيت)	2015/10/22م	6-0034-5023
33	موشيه (بيت ايل) كوخاف هندلان م.ض	2015/10/22م	3-0035-5023
34	بسجات هجبعاه (جبعات زئيف) م.ض	2015/10/22م	1-0036-5023
35	ش.ر. جبعات زئيف م.ض (شركة أجنبية)	2015/11/10م	9-0037-5023
36	ه.ي.ت.ي. نخسي ندلان (الفيه منشه) م.ض	2015/11/12م	7-0038-5023
37	غولفيز (بيت ايل) عسكي هندلان م.ض	2015/11/20م	5-0039-5023
38	ك.أ.باب (هارش موئل) م.ض	2015/11/18م	3-0040-5023
39	حويتم فارسه (كرني زئيف) م.ض	2015/12/31م	9-0042-5023
40	م.أ.ك (جبعات زئيف) م.ض	2016/1/6م	7-0043-5023
41	جبعات كدوميم 2015 (كدوميم) م.ض	2016/1/21م	5-0044-5023
42	د.د. (معلوت) تصوفيم م.ض	2016/2/1م	2-0045-5023
43	أ.ر.ي. هشكعوت (جبعات زئيف) م.ض	2016/2/1م	0-0046-5023
44	حيوط هشكعوت م.ض (شركة أجنبية)	2016/3/9م	8-0047-5023
45	بشوفاه يعبد (شكيد) م.ض	2016/3/9م	6-0048-5023
46	م.ش.م. هشكعوت ويزوموت (كرني شومرون) م.ض	2016/3/30م	4-0049-5023
47	بونيم بسجنون أخير (الفيه منشه) م.ض	2016/5/9م	2-0050-5023
48	غولدلاين د.ش. نخسيم وهشكعوت (شركة أجنبية)	2016/5/8م	0-0051-5023
49	إيتان هشكعوت ويزوم (جبعات زئيف) م.ض	2016/5/16م	8-0052-5023
50	زيتناين (افرات) م.ض	2016/5/23م	6-0053-5023
51	بيتلات (افرات) م.ض	2016/5/23م	4-0054-5023
52	سيتمانيا (افرات) م.ض	2016/5/23م	1-0055-5023
53	جبعات تسفي (جبعات زئيف) م.ض	2016/5/25م	9-0056-5023
54	إيرتس تسفي (جبعات زئيف)	2016/6/15م	7-0057-5023



صورة (4): شهادة تسجيل شركة باسم سحب هشكعوت وفيتوح (بركان) م.ض 16



رابعاً- مواصلة الاستيلاء على الأراضي الزراعية الفلسطينية وزراعتها من قبل المستعمرين

نشرت وزارة الزراعة الإسرائيلية بتاريخ 2016/6/21م وثيقة تحت عنوان «آلية دعم البنى التحتية للمزارع الواقعة في יהودا والسامرة وغور الأردن». جاء في مقدمتها أن الهدف من هذه الآلية هو تنفيذ قرار الحكومة رقم «358» الصادر في آب 2015م (بشأن تطوير البنى التحتية، والمرافق العامة، ومنح أمنية بلدية في יהودا والسامرة).

16: شركة سحب للاستثمار والتطوير (بركان) م.خ.م. جدير بالذكر أنه في العام 2016 تم إبطال محاولة قامت بها هذه الشركة للاستيلاء على قطعة أرض تعود للمواطنة فاطمة صرصور بعد تزوير أوراق ملكية تلك القطعة، بواسطة أحد المحامين من حملة إجازة المحاماة الإسرائيلية.

ووفقاً للوثيقة المذكورة فإن تلك الآلية تسعى إلى تحقيق هدف أو أكثر من الأهداف الآتية:

1. خلق الإمكانيات لاستيعاب مستعمرين جدد في المستعمرات الريفية، وعبر تأهيل مزارع جديدة.
2. تأهيل أراضٍ بهدف استغلالها زراعياً وبما يشمل تسييجها.
3. تمديد خطوط مياه رئيسية للقطع الزراعية.

وتتطرق الوثيقة في فصلها الرابع إلى محددات المنح والمساحات كما يلي:

1. تحديد سقف الدعم الحكومي للدونم الواحد في منطقة الأغوار والبحر الميت بـ(1500) شيكل، بينما يصل السقف إلى (5000) شيكل في مستوطنات الجبل (المجالس الإقليمية شومرون، موشيه بنيامين، غوش عتصيون وجنوب جبل الخليل).

2. تحديد سقف المساحة للمستثمر الجديد بـ (80) دونم.

3. مصادقة لجنة الدعم على تأهيل (400) دونم لكل مستوطنة.

أما عن شروط القرض كما تضمنتها الصفحة الرابعة من الوثيقة:

إن على طالب المنحة إثبات أن لديه أرضاً تحتاج إلى الاستثمار المطلوب من خلال الوثائق التالية:

1. إتفاقية تخصيص بين المسؤول عن الأراضي الحكومية والمتروكة في الإدارة المدنية وبين الهستدروت الصهيوني العالمي (شعبة الاستيطان) لمدة (49) سنة.
2. صورة جوية للأرض.
3. إتفاقية تخصيص بين الهستدروت الصهيوني ومقدم الطلب.
4. مصادقة الإدارة المدنية بشأن الحيازة القانونية للأرض.

دعم الحكومة الإسرائيلية ومؤسستها الرسمية، إضافة إلى دعم سلطات الاحتلال لشعبة الاستيطان أدى إلى أن تبلغ مساحة الأراضي الزراعية التي يستولى عليها المستوطنون الاستعماريين الإسرائيليين اليوم في الضفة الغربية ما يزيد 100000 دونم. تنقسم هذه المساحات من حيث ملكيتها الأصلية إلى ثلاثة أقسام:

1. أراضٍ خاصة مسجلة في سجلات الطابو بأسماء مواطنين فلسطينيين أو باسم الوقف الإسلامي، ولكن سلطات الاحتلال الإسرائيلي وضعت يدها عليها بحجة الضرورة العسكرية، وسمحت لاحقاً للمستوطنين بإنشاء مزارعهم عليها.



2. أراضٍ مسجلة باسم الخزينة الأردنية، أو أراضٍ خاصة أعلنتها سلطات الاحتلال "أراضي دولة" وجرى منحها لشعبة الاستيطان" أو قام المسؤول عن الأموال "الحكومية والمتروكة" في الإدارة المدنية بتخصيصها للمستعمرين. كما هو في الصورة أدناه

صورة (7): أراضٍ دولة يقوم المستوطنون بزراعتها في منطقة النبي موسى جنوب أريحا



خامساً- مواصلة تخصيص الأراضي للمستعمرين

كثيرة هي الأراضي التي سيطر عليها المستعمرون (الذراع المدني لسلطات الاحتلال الإسرائيلي) بقوة السلاح، أو من خلال تخصيصها لهم من قبل أجهزة الاحتلال دعماً لتوسعاتهم الاستعمارية، والمشكلة أنه حتى بعد إقرار الجهات ذات العلاقة بوجود هكذا اعتداء، فإن محاولة إزالته وتصويب الوضع تصطدم دوماً بمماطلات ومعوقات لا تنتهي، ولعل في المثالين الاتيين ما يعطي لمحة عن ممارسات ممنهجة، وعن واقع يكاد يكون عاماً في جميع مناطق الضفة الغربية.

• أراضي عين الساكوت

تقع أراضي عين الساكوت في الجزء الشرقي من محافظة طوباس (بالقرب من نهر الأردن) وهي أراضي سهلية وخصبة تبلغ مساحتها حوالي 5000 دونم، الجيش الإسرائيلي قام عام 1967م بنصب سياج حول تلك الأراضي وحال دون وصول أصحابها إليها، وفي العام 2012م أزال جيش الاحتلال السياج وسمح بالدخول إلى أجزاء من تلك الأراضي.

في العام 2014م قام احد المستعمرين بمنع أصحاب الأراضي من الوصول لأراضيهم بقوة السلاح و الجيش الإسرائيلي الذي تدخل من البداية قام بإغلاق الطريق الوحيدة الموصلة بين طوباس والأراضي المذكورة، وطلب من أصحاب الأراضي أوراق ملكيتهم لفحصها (علماً أن الأراضي مسجلة في أوراق الطابو). بعد الفحص أبلغ المواطنين

صورة (5): أرض تم الاستيلاء عليها عام 1970 م لأغراض عسكرية من أراضي البيرة ودورا القرع ويقوم المستعمرون بزراعتها



تاريخ الصورة نهاية شهر ديسمبر 2016م.

1. أراضٍ خاصة، مسجلة في قيود الأراضي بأسماء فلسطينية استولى عليها المستعمرون بالقوة وبحمائية من الجيش الإسرائيلي وهي في الغالب إما تقع في محيط المستعمرات، أو في مناطق يمنع وصول الفلسطينيين إليها، كذلك الواقعة على مقربة من نهر الأردن، أو في مناطق بعيدة نسبياً عن القرى.

صورة (6): أراضٍ خاصة تم الاستيلاء عليها وزراعتها من قبل المستعمرين بالقرب من مستعمرة بساجوات الواقعة على أراضي البيرة





صورة (8): صورة تظهر جزءاً من أراضي عين الساكوت



● سهل قاعون :

هذا السهل يقع ضمن أراضي بردله وطوباس في الأغوار الشمالية التي يقطعها الخط الأخضر تاريخياً كان يشكل مصدر دخل لمئات العائلات من المزارعين الفلسطينيين، وظل كذلك حتى سبعينات القرن الماضي حين أعلنتها الجيش الإسرائيلي منطقة تدريب عسكري (منطقة رقم 900)، رغم أنه لم يتدرب فيها ولو جندي واحد، لم يكتف الجيش الإسرائيلي بمنع أصحابها من الوصول إليها، بل تعامل معها كجزء من الأراضي الإسرائيلية، على الرغم من كون ملكية أصحاب الأراضي مسجلة في سجلات الطابو.

في نهاية الثمانينات تم تحويل 1500 دونم من تلك الأراضي لصالح كيبوتس "ميراف" الواقع داخل الخط الأخضر بواسطة "دائرة أراضي إسرائيل". وفي العام 2007 م أصدر القائد العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية أمراً بوضع اليد على 238,6 دونم بهدف إقامة الجدار في تلك المنطقة، والذي جرى إنشاؤه في مسار يضمن ضم تلك الأراضي إلى الجانب الإسرائيلي، وبدون أن يترك فيه أية بوابة أو طريق يمكن من خلالها الوصول إلى تلك الأراضي.

في العام 2012م تقدم العديد من أصحاب تلك الأراضي بواسطة محام بطلبات للإدارة المدنية لاستعادة أراضيهم ولكن طلباتهم تلك ومكاتباتهم لم تلق تجاوباً، و فقط في العام 2013 م تم تحويلهم إلى "دائرة أراضي إسرائيل" التي اعترفت "في شباط من ذلك العام أنها خصصت الأراضي للكيبوتس الإسرائيلي "ميراف" عن طريق الخطأ وأنها ستقوم بتصحيح ذلك الخطأ.

بأنه تم الإعلان عن تلك الأراضي كمنطقة مغلقة، وليكتشفوا لاحقاً بأن الجيش سمح بالمقابل للمستعمرين الإسرائيليين بمواصلة زراعتها.

في تاريخ 2015\3\5 وبعد مكاتبات مع الإدارة المدنية لسلطة الاحتلال توجه عدد من أصحاب الأراضي من مدينة طوباس (25) شخص يملكون حوالي (800) دونم بالتماس لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية ضد سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تمنع الملتزمين من دخول أراضيهم لزراعتها وتسمح بالمقابل، للمستعمرين الإسرائيليين بالاستيلاء عليها وزراعتها.

في رده الأول على الالتماس، نفى الجيش الإسرائيلي بأن له علم بمن يسيطر على الأرض وادعى أن الأرض موجودة ضمن المنطقة المغلقة، التي يُحظر دخولها من قبل المدنيين بدون تصريح . بعد ذلك وفي رده الثاني للمحكمة، اعترف الجيش الإسرائيلي بأن مستوطنين من مستوطنتي "محولة" و"شدموت محولة" هم الذين يسيطرون على الأرض بموافقة الجيش.

أما في رده الثالث للمحكمة، وقبل جلسة يوم 2016\1\11 ، أعلن الجيش الإسرائيلي بأنه سيتم إلغاء أمر الاغلاق العسكري في غضون أسابيع لكي يسمح للفلسطينيين من الوصول لأراضيهم، إلا أنه لن يسمح لأصحاب الأراضي التي استولى عليها المستعمرون من استعادة أراضيهم في الوقت الحالي حتى يتم إيجاد حل للمسألة، وأوضح أنه تم تعيين مساعد وزير الأمن الإسرائيلي من أجل مفاوضة المستوطنين والفلسطينيين أصحاب الأرض من أجل إيجاد حل، وأنه سوف يقدم تقريراً للمحكمة خلال 6 أشهر يعلمها فيه بالتطورات، وأرفق لرده للمحكمة خريطة جوية تبين القسائم التي يسيطر عليها المستعمرون والقسائم التي لا يسيطر عليها المستعمرون.

في جلسة المحكمة التي عقدت يوم 2016\1\11 وبناءً على رفض الملتزمين الفلسطينيين إجراء أي نوع من المفاوضات مع الجيش الإسرائيلي، والمطالبة بإعادة أرضهم لهم، رفضت المحكمة إعطاء الجيش وقتاً لتقديم تقرير عن المفاوضات وطلبت منه تقديم تقرير عن حل نهائي للقضية خلال ثلاثة أشهر، إلا أن محامي الجيش الإسرائيلي طلب عدة تمديدات حتى موعد الجلسة التي عقدت يوم 2016\7\11، وأثناء الجلسة صرح بأن هنالك مفاوضات تجري مع المستعمرين من أجل تعويضهم بأرض أخرى وذلك بأمر من وزير الأمن الجديد "ليبرمان" ما دفع المحكمة إلى منح الجيش مدة 90 يوم إضافية.

واليوم، وعلى الرغم من انقضاء أكثر من عامين على هذا الاعتداء الصارخ فإن أصحاب الأراضي المستولى عليها لا يزالون ممنوعين من فلاحه أراضيهم، في الوقت الذي يواصل المستوطنون زراعتها.

مضى عامان على ذلك الوعد، وكل ما جناه أصحاب الأراضي الفلسطينيين وعود ومماطلات ومكاتبات لم تنته مع سلطات الاحتلال، وفي النهاية تم التقدم بالتماس لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية (4442/15) عام 2015، وبالرغم من إقرار كافة الشركاء في الجريمة بأدوارهم إلا أن الواقع على الأرض، من حيث قدرة أصحاب الأراضي على الوصول لأرضهم لم يتغير بل إننا لا نستبعد - في أحسن الحالات، وبعد تحريرها من قبضة الكيبوتس - أن تعود منطقة تدريب عسكري، ويمنع أصحابها من الوصول إليها. أما في حالة إقرار قانون "التسوية" فإن مصيرها سيكون محسوماً مسبقاً.

صورة (9): صورة لبعض أراضي سهل قاعون التي يفتلحها سكان كيبوتس ميراف



نشرت بصحيفة هارتس بتاريخ 2016/9/21 وتظهر أحد العمال الأسيويين

الفصل الرابع الاجراءات التهويدية في القدس

- سياسة إسرائيل بشأن سحب الإقامة في القدس الشرقية.
- سياسة إسرائيل بالاستيلاء على العقارات.
- القطار الخفيف.
- التلفريك.



أ- سياسة إسرائيل بشأن سحب الإقامة في القدس الشرقية

جنسية من بلد اجنبي، وإسرائيل اليوم تعتبر الانتقال إلى الضفة الغربية وغزة بمثابة إقامة في الخارج، وعليه سحب حوالي 11350 إقامة خلال 19 عام.

ثالثاً : ما بعد 2006م، بالإضافة إلى سياسة "مركز الحياة" منح وزير الداخلية الإسرائيلي صلاحية سحب العقابي لإقامة فلسطيني القدس الشرقية الذين "خرقوا واجبهم في الولاء لدولة إسرائيل" وهذا جعل فلسطيني القدس الشرقية عرضةً لسحب الإقامة حتى لو لم يغادروا مدينة القدس- جرى سحب عقابي لـ 12 إقامة حتى الآن.

إن السحب العقابي للإقامة يمثل أكثر السياسات الحالية الهادفة إلى ترحيل فلسطيني القدس الشرقية قسرياً، وحتى الآن لا يعرف عدد الفلسطينيين الذين سحبت إقامتهم عقابياً على خلفية "خرق الولاء لدولة إسرائيل" ولكن فيما يلي بعض الأمثلة:

- حزيران 2006م: سحبت إقامة ثلاثة من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني وكذلك وزير ذلك أن قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية في التماس أبو عرفه رقم 7803/06 الذي جرى فيه الاعتراف على صلاحية وزير الداخلية في سحب الإقامة الدائمة لا يزال نافذاً.
- كانون ثاني 2016م: قام وزير الداخلية الإسرائيلي بسحب إقامة أربعة فلسطينيين من القدس الشرقية متهمين بتنفيذ أعمال عدائية بدون انتظار قرار المحكمة العليا.

ب- سياسة إسرائيل بالاستيلاء على العقارات.

مثّلت إجراءات الاستيلاء على العقارات أحد مكونات سياسة التهجير القسري للمقدسيين الفلسطينيين من مدينتهم، وتهويد وجهها العربي. وقد بلغ مجموع المباني العربية المستولى عليها من قبل المستعمرين الإسرائيليين حوالي 69 مبنى تضم 172 وحدة سكنية حتى نهاية العام 2016، في حين أن هناك العديد من المباني لا تزال تواجه خطر الاستيلاء عليها.

الادعاء الأساسي الذي تستند إليه غالبية الإجراءات هذه يقوم على قاعدة أن هناك العديد من المباني أو الأراضي المقامة عليها تلك المباني كانت مملوكة قبل عام 1948م من قبل مواطنين يهود منذ الفترة العثمانية والانتدابية، لكن وبعد النكبة جرى تأجير هذه المباني لـ (لاجئين من قرى القدس المهجرة) بواسطة حارس أملاك العدو.

قوات الاحتلال الإسرائيلي، وبعد حرب عام 1967، لم تمس بأولئك المواطنين المستأجرين خشية مطالبتهم بالسماح لهم بالعودة إلى بيوتهم في قرية لفتا التي لا تزال بيوتها قائمة - أو إلى قراهم الأخرى التي هجروا منها. ولكن وبفعل تصاعد الهجمة ضم المقدسيين، تم تجاوز هذه المخاوف، عبر رفض المحاكم الإسرائيلية لمطالبات المقدسيين المتضررين، وبدل ذلك قام مسؤول أملاك الغائبين (الذي تقع تلك المباني ضمن صلاحياته) بإعطاء الجمعية الاستعمارية (عطيروت كوهانيم) توكيلاً يسمح لها باتخاذ الإجراءات القانونية للسيطرة على مثل تلك العقارات.

تنتهج الحكومة الإسرائيلية سياسات تهدف إلى ضمان السيطرة عبر العمل على تكريس أغلبية ديمغرافية من خلال تهجير صامت استعماري للفلسطينيين، وقد اعتمدت إسرائيل سياسة حكومية واضحة للمحافظة على توازن ديمغرافي تقوم على أساس 60% يهود و40% عرب ضمن حدود مدينة القدس التي تم الإعلان عنها كعاصمة موحده لإسرائيل في العام 1980م، وقد اعتمدت إسرائيل جملة من الوسائل بهدف تقليل عدد السكان الفلسطينيين في المدينة شملت:

- 1- سحب الإقامة من فلسطيني القدس الشرقية.
- 2- مصادرة الأراضي والممتلكات، عدم إصدار رخص بناء، وهدم مساكن الفلسطينيين بشكل عنصري وممنهج.
- 3- تقييد صارم لجمع شمل العائلات، وتسجيل الأطفال من فلسطيني القدس الشرقية.
- 4- فصل القدس الشرقية طبيعياً، عن بقية الضفة الغربية عبر بناء جدار الضم والتوسع.

إن مجرد قيام إسرائيل بمنح الإقامة الدائمة للعيش في القدس، يعني أنها تعامل حوالي 320,000 فلسطيني كما لو كانوا مهاجرين، وأن دخولهم للقدس والإقامة فيها هي بمثابة امتياز قابل للسحب، بدل كونه حق موروث، ذلك أن وزير الداخلية الإسرائيلية يتمتع بصلاحيات سحب الإقامة.

ويعتبر إجراء سحب الإقامة هو الأداة المباشرة الأكثر استخداماً للتهجير القسري بحق الفلسطينيين من القدس الشرقية.

وتعتبر هذه السياسة التي جرى استخدامها من قبل إسرائيل أكثر من 14565 مرة ما بين 1967-2015 م غير شرعية بموجب القانون الدولي.

تطورت سياسة تهجير الفلسطينيين من القدس عبر سحب الإقامة خلال ثلاثة مراحل أساسية:

أولاً : 1967-1995م: قد يفقد الفلسطيني من القدس الشرقية إقامته في حالة «الاستقرار داخل إسرائيل» لمدة 7 سنوات، أو في حالة حصوله على إقامه أو جنسية من دولة أخرى، وعلى هذا الأساس سحبت 3150 إقامة على مدار 28 عام.

ثانياً : ما بعد 1995م تم تطوير المعيار السابق بحيث أصبح فجأة " يفقد الفلسطيني من شرقي القدس إقامته إذا ما نقل "مركز حياته" خارج إسرائيل، حتى لو كانت إقامته في الخارج أقل من 7 سنوات، ودون أن يحصل على إقامة أو

17 الهدف الديمغرافي 60% لليهود و40% للعرب تضمنه مخطط 2020 الذي نظّمته بلدية القدس في 2009.
18 هذه الأرقام تستند إلى معيّنات مؤسسة بتسليم «أرقام حول سحب الإقامة في القدس الشرقية 27 أيار 2015 وكذلك على معيّنات مؤسسة هموكيد. سحب الإقامة الدائمة من سكان مدينة القدس في 2015» 28 شباط 2016



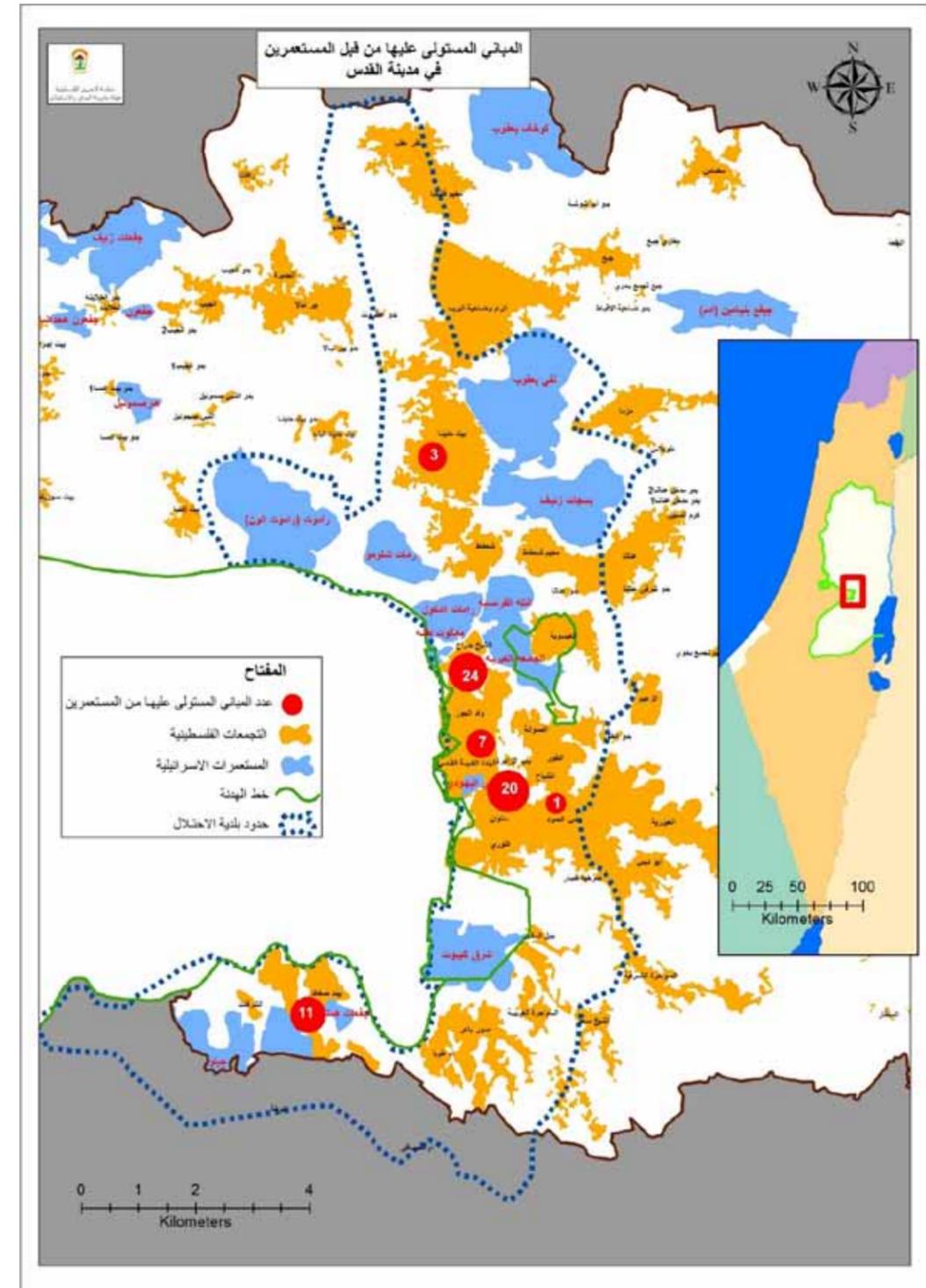
ج- القطار الخفيف

إن مشروع ما يعرف بـ **القطار الخفيف** في القدس يرمي إلى الإخلال بالتوازن الديمغرافي بين السكان الفلسطينيين في مدينة القدس والمستوطنين الاستعماريين، وذلك من أجل تكريس ضم القدس الشرقية المحتلة، عن طريق توصيل المستعمرات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة لبعضها البعض، وإلى وسط المدينة والمناطق الواقعة غرب الخط الأخضر بما في ذلك تلك التي شيدت على مشارف حدود بلدية القدس، حيث يعتبر القطار الخفيف حافز اقتصادي للمستعمرين في المستعمرات.

في تموز عام 2016م قامت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء في «بلدية القدس» بالموافقة على سياسة التخطيط الجديدة التي طرحها قسم التخطيط في البلدية وذلك بمنح المصادقة على زيادة مساحات البناء وتشديد الأبنية الجديدة بحيث ترتفع ما بين 6 إلى 30 طابق، وستشمل هذه الوحدات السكنية الجديدة، بالإضافة إلى مساحات للعمل، وغرف الفنادق، على طول خطوط السكك الحديدية القائمة والمستقبلية.¹⁹

وفي وقت سابق، في كانون الثاني 2016م، وافقت لجنة القدس للتخطيط والبناء على خطة «الخط الأزرق» رقم 0178129-101. الذي سيربط مستوطنة «راموت» الاستعمارية مع المستوطنات الاستعمارية «جفعات هموس» و«جيلو»، حيث سيجعل مستوطنة «راموت» المستعمرة متصلة بطريقة مباشرة مع المناطق الواقعة غرب الخط الأخضر.²⁰ وبالإضافة إلى ذلك في عام 2016م واصلت اللجنة عملية الموافقة على مخطط «الخط الأخضر» رقم 0209593-101 في لجنتها الفرعية للاعتراضات، هذا الخط سيوصل المستوطنة الاستعمارية «جيلو» مع كل من مستوطنة «معلوت دافناه»، «راموت إشكول» إضافة إلى التلة الفرنسية وجبل المكبر.²¹

خارطة (8): المباني المستولى عليها في القدس



19 100200 policy of construction around the Light Rail, The Ministry of Finance, unit for planning Administration, Regional Planning Office 26-07-2016 <https://www.jerusalem.muni.il/Residents/PlanningandBuilding/PlanningandBuilding/Pages/ConstructionLightRail.aspx>

20 Plan No. 101-0178129 Light rail Jerusalem – Blue Line, Ministry of Finance, <http://mavat.moin.gov.il/MavatPS/Forms/SV3.aspx?tid=3>

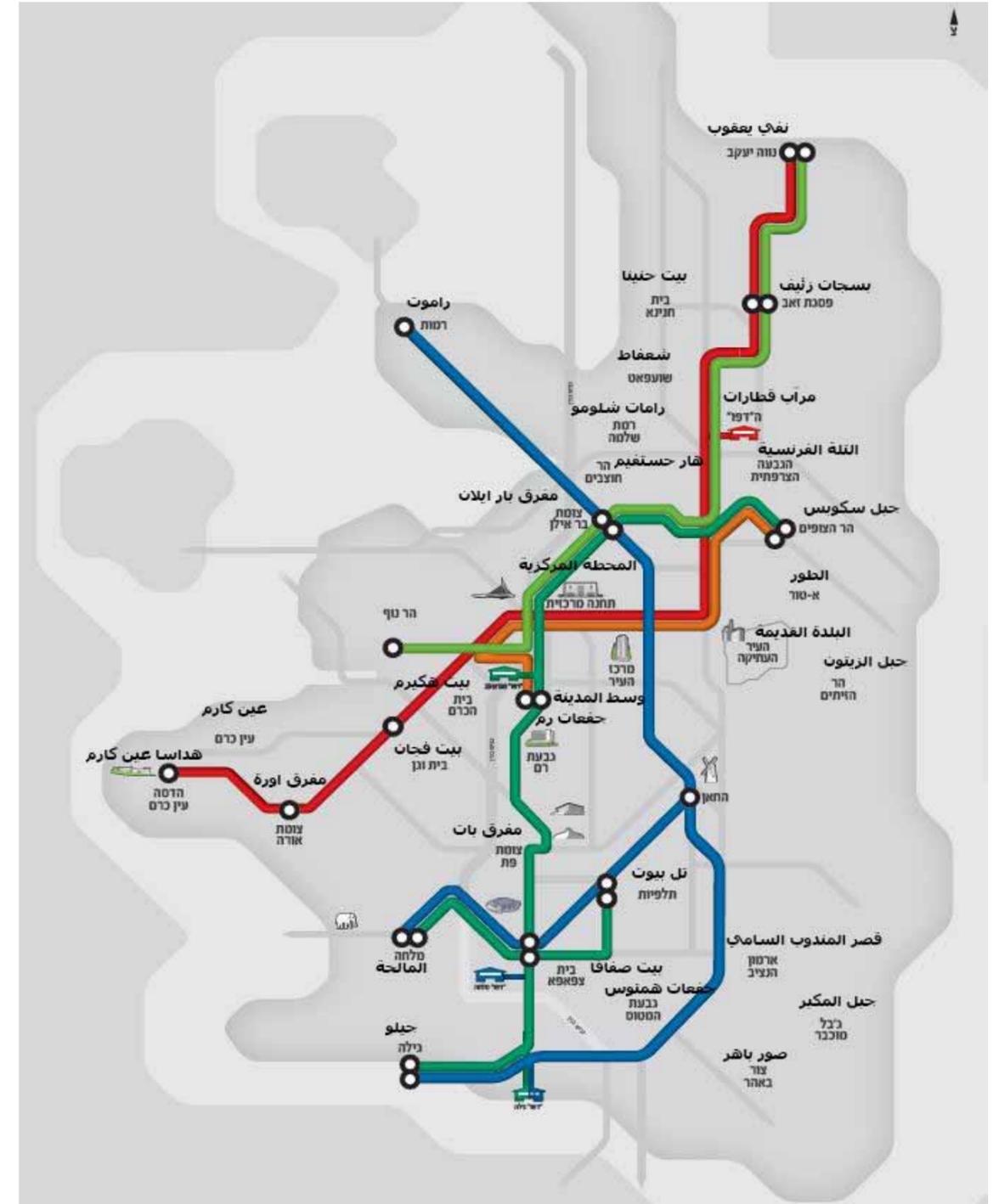
21 Plan No.101-0209593 Light rail Jerusalem – Green Line, Ministry of Finance, <http://mavat.moin.gov.il/MavatPS/Forms/SV3.aspx?tid=3>



د- التلفريك

قامت بلدية القدس بالتخطيط لمشروع التلفريك في القدس الشرقية المحتلة والذي سيتوقف في محطتين، في سلوان كما أشار رئيس بلدية القدس نير بركات بحيث ستكون النقطة الأولى في موقع كيدوم والنقطة الثانية في المركز السياحي الاستعماري في منطقة ار دافيد في موقع ينابيع سيلوام. النقطتين ستكونان داخل في مدينة دايفيد بارك الوطنية والتي ستتولى إدارتها منظمة العاد الاستعمارية. وبالنسبة لنير بركات فإن محطة التوقف في كيديم في سلوان ستكون نقطة انطلاق للسيارات أيضاً لثلاثة اتجاهات: سيلوام، وغيشيمان، والطور. بالإضافة إلى نقاط توقف جديدة سيتم إضافتها تشمل حديقة جيثسمان وفي جبل الطور والأخيرة إلى جانب بوابة الأسود على حافة المسجد الأقصى/ مجمع الحرم الشريف وأخرى إلى جانب مسرح الخان إلى الغرب من خط الهدنة 1948²³. المواقع السياحية الاستعمارية في القدس الشرقية المحتلة سيكون لها آثار كارثية على التجمعات الفلسطينية ضمن تلك التي يتم بناؤها.

الشكل () : مخطط يوضح المسار الحالي والمستقبلي لما يعرف بـ مشروع القطار الخفيف²²



23_ Mayor Nir Baraka's Facebook page, 19-08-2016 <https://www.facebook.com/nir.barkat/videos/vb.159416337497662/90107066666555/?type=2&theater>

Maps source: Apartments along the Light Rail Lines, Jerusalem Municipality Website, <https://www.jerusalem.muni.il/en/Municipality/Municipal%20-22info/AllNews/Pages/Diyur.aspx>

الفصل الخامس

أثر جدار الضم والتوسع على المدارس الواقعة
خلف الجدار.



صورة (10): طلاب مدارس يعبرون جدار الضم والتوسع إلى مدارسهم



● الاعتداءات على المدارس الواقعة خلف الجدار خلال العام 2016.

خلال العام 2016م تعرض (600) من الطلبة والمعلمين إلى اعتداءات من قبل سلطات الاحتلال في المدارس الواقعة خلف الجدار، حيث تنوعت الاعتداءات على هذه المدارس ما بين (استشهاد، جرح، اعتقال، احتجاز، الإقامة الجبرية، تأخير على الحواجز، التفتيش، والحرمان من الوصول الآمن للمدارس من خلال إغلاق الحواجز والبوابات، وإقامة الحواجز الطيارة، واقتحامات متكررة، وإطلاق الرصاص الحي والمطاط والغاز، وإلحاق الخسائر المادية بالمدارس، وتعطيل الدوام سواء كان بشكل كلي أو جزئي وإصدار الإخطارات بحق المدارس و يبين الجدول أدناه عدد المدارس الواقعة خلف الجدار وعدد بوابات الجدار التي يعبرها الطلبة يومياً.

جدول (9) : قائمة توضح عدد المدارس الواقعة خلف الجدار وعدد البوابات التي يعبرها الطلبة

الرقم	المنطقة او المديرية	عدد المدارس	عدد بوابات الجدار التي يعبرها الطلبة لمدارسهم
1	القدس	36	6
2	جنين	5	1
3	بيت لحم	2	1
4	قلقيلية	1	1

أثر جدار الضم والتوسع العنصري على المدارس الواقعة خلف الجدار

تعاني بعض المدارس في مديريات التربية والتعليم العالي في الضفة الغربية من تأثير جدار الضم والتوسع ، حيث خلف الجدار آثاراً سلبية عميقة على العملية التعليمية، فقد حرم الكثير من الطلبة والمدرسين الوصول إلى مدارسهم، كما ويتعرضون في المدارس المعزولة بالجدار لمضايقات كثيرة أثناء عبورهم بوابات الجدار تتمثل في: إعاقة الدخول والخروج عبر بوابات الجدار، والتأخير على الحاجز، وتفتيش الحقائب، واعتداءات جسدية ولفظية، مما يعمل على إرباك العملية التعليمية في العديد من المدارس.

● جدار الضم والتوسع والعملية التعليمية

يتبع لوزارة التربية والتعليم العالي (16) مديرية في الضفة الغربية، (9) منها لا تأثير للجدار على مدارسها وهي: قباطية، طوباس، نابلس، جنوب نابلس، أريحا، رام الله، الخليل، وشمال الخليل، وجنوب الخليل، ولكنها تعاني من استنزاف واعتداءات يومية من قبل المستعمرين وجيش الاحتلال، كما يعاني الطلبة في هذه المديرية من البوابات الإلكترونية، كما يحدث في مديرية الخليل حيث تعترض طريقهم يومياً. وهناك (7) مديريات للتربية والتعليم تعاني بعض مدارسها جزئياً أو كلياً من الجدار وهي: جنين، طولكرم، قلقيلية، سلفيت، وضواحي القدس، والقدس، وبيت لحم حيث يوجد فيها قرابة (48) مدرسة تعاني من تأثير الجدار، كما وبلغ عدد مدارس مديرية القدس داخل الجدار (36) مدرسة.

و بخصوص عدد طلبة التوجيهي المتأثرين بالجدار والذين يعبرون بوابات الجدار يومياً للوصول إلى مدارسهم للعام الدراسي 2017/2016م بلغ عددهم حوالي (100) طالباً وطالبة، ووصل أعلى رقم لتنقل الطلبة المتضررين عبر بوابات الجدار من عام 2003م حتى 2016م حوالي (2500) طالباً و طالبة يومياً خلال سنوات بناء جدار الضم والتوسع .

و حسب بيانات وزارة التربية والتعليم أفادت أن حوالي 209 مدارس في الضفة الغربية تبعد بمعدل كيلومتر عن المستعمرات الإسرائيلية الأمر الذي يستوجب انتباه الطلبة و الأهالي من الممارسات الوحشية التي يمارسها المستعمرين بشكل مستمر ضد أبناء شعبنا.

● واقع المدارس الواقعة خلف جدار الضم والتوسع العنصري:

إن بناء الجدار واستمرار سلطات الاحتلال في السيطرة على مناطق "ج" أدى إلى:

1. استمرار الاعتداء على المدارس وتسبب ذلك في إلحاق الخسائر البشرية، والمادية بين صفوف الطلبة والمعلمين من استشهاد وجرح واعتقال واحتجاز.
2. عدم وصول الطلبة والهيئات التدريسية بشكل آمن من وإلى مدارسهم وذلك بسبب إغلاق الحواجز والبوابات العسكرية ، وبوابات جدار الضم والتوسع والاعتداءات المتكررة سواء من قبل الجنود، أو المستعمرين.
3. انحصار الدعم المالي في إطار المساعدات الإنسانية والحالات الطارئة، كذلك التركيز الأكبر على قضايا البنية التحتية، في حين أن الحاجة إلى البناء المدرسي في غاية الأهمية.
4. الطلاب الذين يعيشون في مناطق "ج" عادة ما يتوجهون للدراسة في المدارس المتواجدة في المناطق المصنفة "أ" و "ب".

● أهم المعوقات اتجاه المدارس الواقعة خلف جدار الضم والتوسع:

1. عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.
2. تفشي ظاهرة عنف المستعمرين.
3. انتشار الحواجز، ونقاط وبوابات التفتيش الإسرائيلية.
4. جدار الضم والتوسع.
5. عدم إصدار تراخيص بناء، وعدم كفاية مباني المدارس.
6. اقتصار الدعم على الحالات الإنسانية والطارئة.
7. انتشار ظاهرة التسرب من المدارس.
8. إخطارات الهدم والإيقاف عن العمل.
9. تحريف المناهج الفلسطينية خاصة في القدس.

الفصل السادس

إجراءات وممارسات سلطات الاحتلال بحق المباني الفلسطينية

- عمليات الهدم.
- إخطارات الهدم .
- إخطارات الإخلاء المؤقت.



يوضح الشكل أعلاه أن محافظة القدس كانت من أعلى نسبة عمليات الهدم خلال العام 2016 و هذا يعكس حجم الاستهداف لمحافظة القدس في المشاريع الاحلالية الاستعمارية الاسرائيلية.

صورة (11): اطفال على ركام الغرفة الصفية التيهدمها الاحتلال في تجمع أبو نوار



صورة (12): توضح عملية هدم في منطقة عين الرشاش بمحافظة نابلس



أ- عمليات الهدم

على النقيض من ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه المستعمرين، كانت سياسة هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية، ولا تزال أحد الممارسات الممنهجة لها على امتداد الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي ابتدأت منذ أيام الاحتلال الأولى عام 1967م بتدمير قرى اللطرون الثلاث (عمواس، يالو، بيت نوبا) وتشريد أهلها الذين زاد عددهم حينها عن (7000) نسمة، إضافة إلى هدم حي المغاربة في القدس وتشريد أهله.

استراتيجية سلطات الاحتلال هدفت إلى السيطرة على الحيز المكاني لصالح إقامة المستعمرات الإسرائيلية واستجلاب المستعمرين اليهود، على حساب التجمعات السكانية العربية. فعلى مدار سنوات الاحتلال الـ 48 لم يتم إقامة مدينة فلسطينية واحدة على الأراضي الواقعة تحت سيطرة سلطات الاحتلال، بل إن العديد من القرى الفلسطينية التي كانت قائمة قبل عام 67 لم يتم الاعتراف بها، مقابل إقامة مئات المدن والبلدات والبيوت الإسرائيلية في الأراضي المحتلة التي تتواصل الاجراءات الاحتلالية الداعمة لها لتصبح تجمعات سكانية ضخمة.

بلغ مجموع عمليات الهدم التي قامت بها سلطات الاحتلال بحق المساكن والمنشآت الفلسطينية خلال العام 2016 (1114) عملية هدم موزعة على (594) عملية هدم مساكن (مساكن مأهولة، مسكن غير مأهولة، حمامات)، و(520) عملية هدم منشآت، (زراعية، تجارية، أخرى)، تركز حوالي 76% من عمليات الهدم في محافظات: القدس، نابلس، الخليل، وطوباس، وقد تضرر من عمليات الهدم 1620 مواطن من بينهم (772) طفل، في حين تأثر حوالي (7046) مواطن من بينهم (2131) طفل.

جدول(10) : توزيع عمليات الهدم على المحافظات خلال العام 2016 حسب نوع المنشأة

المحافظة	هدم مساكن			هدم منشآت		
	مساكن مأهولة	مساكن غير مأهولة	حمامات	زراعية	تجارية	أخرى
جنين	4	1	-	1	5	-
طوباس	23	18	20	59	4	17
قلقيلية	3	8	1	-	-	-
طولكرم	1	-	-	23	-	-
نابلس	68	10	21	78	14	18
رام الله	18	-	5	32	15	10
أريحا	35	28	11	26	2	5
القدس	115	71	20	37	38	69
بيت لحم	4	6	1	11	3	4
الخليل	64	17	21	32	5	12
المجموع	335	159	100	299	86	135



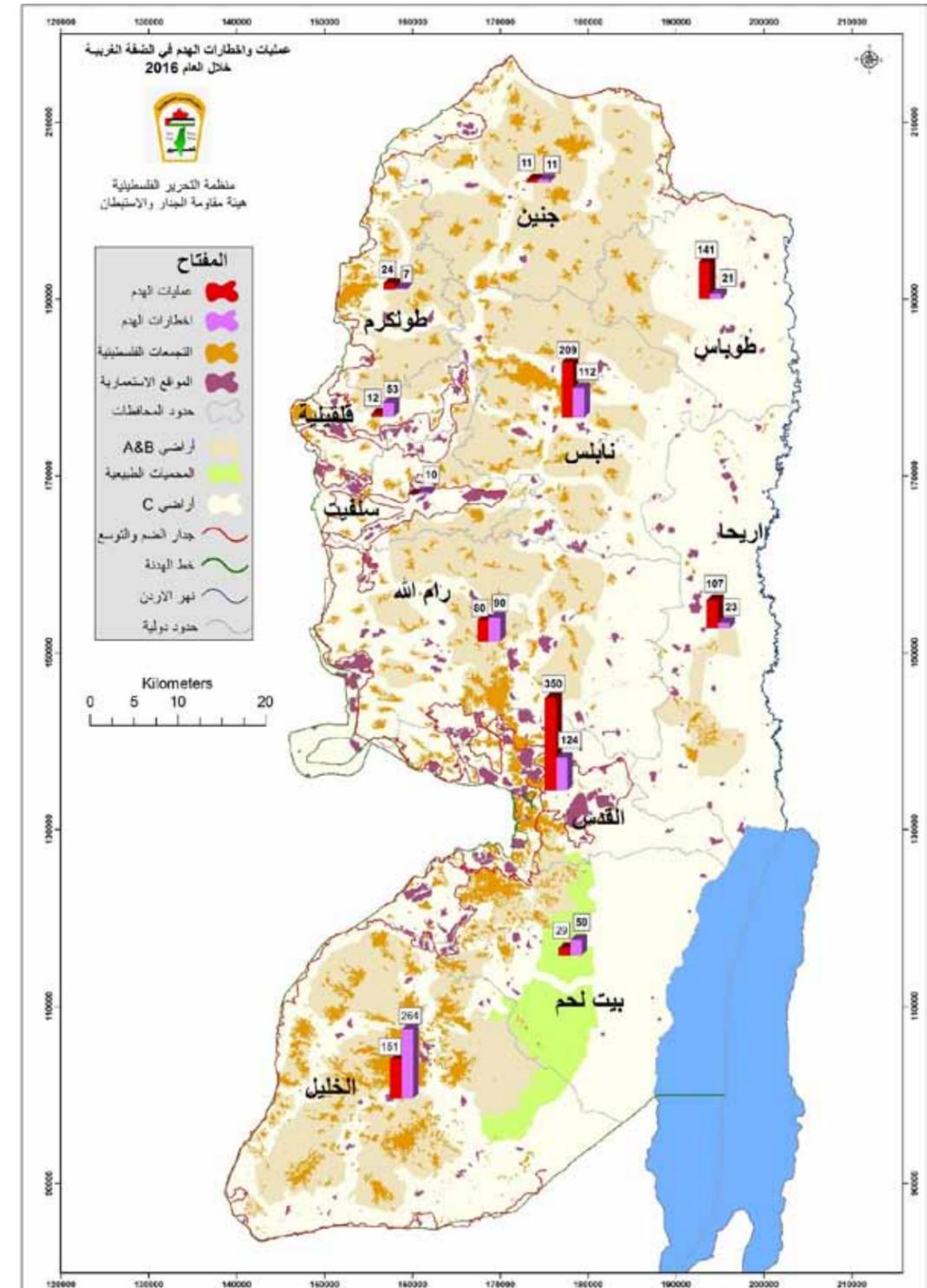
ب: إخطارات الهدم

أما بخصوص إخطارات الهدم فقد بلغت خلال الفترة التي يغطيها التقرير ما يقارب (774) إخطار موزعة على: (إخطارات هدم ، ووقف بناء، وإعطاء فرصة إضافية للإعتراض على أوامر هدم)، تركز حوالي 65 % منها في محافظات الخليل، والقدس، ونابلس.

جدول(11) : توزيع إخطارات الهدم على المحافظات خلال العام 2016م

المحافظة	عدد الإخطارات	النسبة المئوية %
جنين	11	1.4
طولكرم	7	0.9
طوباس	21	2.7
قلقيلية	53	6.8
سلفيت	10	1.3
نابلس	112	14.5
أريحا	23	3.0
رام الله	90	11.6
القدس	124	16.0
بيت لحم	59	7.6
الخليل	264	34.1
المجموع	774	100.0

خارطة(9): توضح توزيع عمليات واطارات الهدم خلال العام 2016م



الفصل السابع

اعتداءات المستعمرين

- الاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم
- الاعتداء على الأماكن الدينية .



جدول (13): اعتداءات المستعمرين على المواطنين والممتلكات خلال العام 2016م

المحافظة	مجموع الاعتداءات
القدس	28
رام الله	23
جنين	15
نابلس	89
طوباس	9
قلقيلية	16
سلفيت	23
أريحا	16
طولكرم	7
بيت لحم	24
الخليل	49
المجموع	299

جدول (14): توزيع اعتداءات المستعمرين حسب نوع الاعتداء خلال العام 2016م

نوع الاعتداء	مجموع الاعتداءات
دهس	33
الاعتداء بالضرب	52
إضرار النار	21
الاعتداء على ممتلكات	34
قطع اشجار وتجريف اراضي	20
رشق حجارة	39
إطلاق نار	12
الدخول إلى أراضي ومنع الوصول	38
اقتحام	50
الاعتداء على الاماكن الدينية	266
المجموع	565

من الواضح من الجدول أعلاه ان المستعمرين يمارسون شتى أشكال العنف ضد المواطنين الفلسطينيين و ممتلكاتهم حيث سجل هذا العام ما يقارب 52 اعتداء بالضرب على مواطنين عزل و حوالي 34 اعتداء على الممتلكات وكما كان للأماكن الدينية من مساجد و كنائس نصيب من هذه الاعتداءات و التي تركزت في المسجد الأقصى و الحرم الابراهيمي الشريف تمثلت باقتحامات متكررة و منع لرفع الاذان بهما.

اعتداءات المستعمرين

بلغ مجموع اعتداءات المستعمرين على السكان الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة خلال العام 2016م ما مجموعه (565) اعتداء تراوحت ما بين إطلاق النيران والاعتداء على الأملاك و اضرار النيران فيها، وقطع أشجار الزيتون وغيرها.

فقد تركزت هذه الاعتداءات من حيث المنطقة على المواطنين في محافظة نابلس حيث بلغ مجموع الاعتداءات (89) اعتداء تلتهها محافظة الخليل بـ (49) اعتداء ثم محافظة القدس بـ (28) اعتداء، و تمثلت هذه الهجمات في معظمها باقتحامات المستعمرين لمناطق مدنية فلسطينية بالإضافة إلى (266) اعتداء على الأماكن الدينية، كان معظمها اقتحامات نفذها ما يزيد عن (14500) مستعمر للمسجد الأقصى ، وأماكن دينية أخرى، بالإضافة لعمليات قطع الأشجار الممنهجة وخصوصاً الزيتون وتجريف الأراضي والاعتداء بالضرب وخصوصاً في موسم قطف الزيتون.

كما حدث في بلدة الجانية القريبة من رام الله. حيث تعرض ثلاثة مواطنين في منتصف تشرين ثاني 2016م إلى اعتداء جسدي من قبل المستعمرين، أدى إلى إصابة ثلاثة أشقاء بجراح، وصفت حالة أحدهم بالخطيرة، الأمر الذي استدعى نقلهم إلى مجمع فلسطين الطبي في مدينة رام الله.

بالإضافة إلى إضرار النيران في (21) حادثة منفصلة في أملاك مواطنين، واقتحام أماكن سكنية فلسطينية في (50) حادثة توزعت على بلدات وقرى المدن الفلسطينية المحتلة.

ولعل اللافت في موضوع اعتداءات المستعمرين المستمرة، هو غياب أدنى تدخل من قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي، التي تتكفل إما بالغياب تماماً عن مجرى الأحداث ، أو في لعب دور الحامي لهؤلاء المستعمرين أثناء تنفيذ هجماتهم.



الفصل الثامن

اثر الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة في العام
2016م



الوضع الإنساني في قطاع «غزة» للعام 2016.

بلغ عدد السكان الفلسطينيين المقدر منتصف العام 2016، حوالي 4.81 مليون نسمة، منهم 2,93 مليون نسمة في الضفة الغربية، بينما قدر عدد السكان في قطاع غزة بحوالي 1.88 مليون نسمة، هذا وتفيد الإحصائيات ان الكثافة السكانية في فلسطين مرتفعة بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، اذ بلغت الكثافة السكانية المقدره لعام 2016 نحو 800 فرد/ كم مربع في الضفة الغربية، مقابل 5,154 فرد/كم مربع في قطاع غزة.

عدد الشهداء الفلسطينيين في قطاع غزة بلغ (9) شهءاء منذ مطلع العام 2016م ،²⁴ في حين وصل عدد الجرحى من العام 2016م إلى حوالي (219) إصابة مختلفة²⁵ ومنذ مطلع العام أيضاً، تعرض الصيادون الفلسطينيون في القطاع لـ (100) حادثة إطلاق نار نفذتها قوات الاحتلال، خلّفت (8) إصابة، في حين اعتقلت قوات الاحتلال (111) صياداً فلسطينياً، واحتجزت (32) قارباً، وصادرت (6) شباك صيد، وأتلقت (9) قوارب صيد²⁶.

وكانت سلطات الاحتلال في العام 2016م قد اعتقلت (11) مواطناً من قطاع غزة، ومواطن تسلسل عبر الحدود إلى أراضي الخط الأخضر، و(4) تجار أثناء مروره على حاجز بيت حانون«أبرز²⁷».

هذا وقد واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حصار القطاع للعام التاسع على التوالي، وفرضت مزيداً من الإجراءات على السكان، كما استمرت في فرض قيود مشددة على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد. ولم يطرأ خلال العام 2016 تغيير هيكلي على إجراءات الحصار، حيث لم تمس التسهيلات المزعومة التي تعلنها سلطات الاحتلال جوهر القيود المفروضة على حرية الحركة للأفراد والبضائع. كما شهد عام 2016م ارتفاعاً في معدلات البطالة في قطاع غزة، فقد وصل معدل البطالة إلى 43.2% في الربع الثالث من عام 2016م وتجاوز عدد العاطلين عن العمل ما يزيد عن (218) ألف شخص²⁸، وعليه فإن معدلات البطالة في قطاع غزة تعتبر الأعلى عالمياً، وارتفعت معدلات البطالة بين فئة الشباب والخريجين في قطاع غزة لتتجاوز 50%.²⁹ كما لا يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ في قطاع غزة 43.2%، مقابل 19.6% في الضفة الغربية، أما على مستوى الجنس فقد بلغ 23.5% للذكور مقابل 47.3% للإناث.³⁰

و من الجدير ذكره أن قطاع غزة يعيش أزمات كبيرة منذ فرض الحصار الإسرائيلي عليه في العام 2007 و الذي طال جميع مناحي الحياة حيث ارتفعت معدلات الفقر والفقير المدقع لتجاوز 65% وتجاوز عدد الأشخاص الذين يتلقون

24 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، سجل الشهداء، 2016م

25 تجميع وكالات أنباء محلية وأجنبية

26 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرّر خاص حول: الاعتداءات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، 2016م

27 مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني، حصيلة العدوان الإ

سراييلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2016م

28 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج مسح القوى العاملة الربع الثالث، 2016

29 البنك الدولي، فلسطين: الآفاق الاقتصادية - أكتوبر 2016

30 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثالث 2016 (تموز - أيلول، 2016)

مساعدات إغاثية من الاونروا والمؤسسات الإغاثية الدولية أكثر من مليون شخص بنسبة تصل إلى 60% من سكان قطاع غزة، وتجاوزت نسبة انعدام الأمن الغذائي 72% لدى الأسر في قطاع غزة³¹

و في مجال الصحة بلغ عدد التحولات الطبية حتى منتصف العام 2016 م من قطاع غزة (1659) تحويلة إلى مستشفيات خاصة ، وأهلية في القطاع، وذلك بزيادة قدرها 20% مقارنة بالانصف الأول من عام 2015، وقد كان عدد التحويلات حينها (1388) تحويلة طبية³².

وبعد مرور أكثر من عامين على انتهاء عدوان صيف 2014م، فإن عملية إعادة الإعمار تسير ببطء شديد بسبب إدخال مواد البناء وفق آلية إعمار غزة GRM التي ثبت فشلها بالتطبيق على أرض الواقع حيث أن إجمالي كميات الإسمنت الواردة عبر معبر كرم أبو سالم للقطاع الخاص لإعادة الإعمار قد بلغت حوالي (1,160,776) مليون طن خلال الفترة السابقة وهذه الكمية تعتبر دليل قاطع على البطء الشديد في عملية إعادة الإعمار وفشل الآلية الدولية لإدخال مواد البناء GRM، كما أن هذه الكمية لا تمثل سوى 33% من احتياج قطاع غزة من الأسمنت، حيث يحتاج قطاع غزة إلى ما يزيد عن (3) مليون طن خلال الفترة السابقة في الوضع الطبيعي³³.

وانعكس ذلك بشكل واضح على بطء شديد في عملية الإعمار، وعلى سبيل المثال ما تم إنجازه في الوحدات السكنية المدمرة كلياً، إعادة بناء (2167) وحدة سكنية من جديد من أصل (11000) وحدة سكنية دمرت كلياً، وهي تمثل فقط 19.7% فقط من كافة الوحدات التي تم تدميرها بشكل كلي، وبلغ عدد الوحدات السكنية التي في مرحلة البناء (3002) والوحدات السكنية التي يتوفر لها تمويل لإعادة إعمارها (1839) والوحدات السكنية التي لا يتوفر لها تمويل لإعادة إعمارها (3992)، أما على صعيد القطاع الاقتصادي فهو مغيب كلياً عن عملية إعادة الإعمار، حيث بلغ عدد المنشآت الاقتصادية التي تم استهدافها في كافة القطاعات (التجارية، والصناعية، والخدماتية) 5153 منشأة اقتصادية، وبلغ حجم ضررها ما يزيد عن (152) مليون دولار وذلك وفقاً لتقديرات الفريق الوطني للإعمار، وقدرت تكاليف إنعاشها وإعادة إعمارها بحسب ما تم رصده في الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار بحوالي (566) مليون دولار، لكن حتى الآن هذا فإن المبالغ التي تم تخصيصها لإعادة إعمار القطاع الاقتصادي تقدر بحوالي (25) مليون دولار فقط من خلال المنحة القطرية والكويتية، وهي لا تتجاوز 16.5% من إجمالي أضرار القطاع الاقتصادي، وتم رصد معظم تلك المبالغ لإعادة إعمار وتعويض (3200) منشأة من المنشآت الصغيرة التي تضررت بشكل جزئي بسيط.³⁴

هذا وقد أغلقت اسرائيل المعبر التجاري الوحيد مع قطاع غزة خلال العام 2016م بنسبة 37 في المائة من عدد أيام العام. في حين أغلقت سلطان الاحتلال معبر كرم أبو سالم، المنفذ التجاري الوحيد للقطاع (132) يوماً خلال 2016م، كما وصل عدد الشاحنات الواردة إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم (107 آلاف و479) شاحنة خلال عام

31 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين . رام الله - فلسطين.

32 وزارة الصحة الفلسطينية، إحصائيات مهمة حول التحويلات الطبية، بيان صحفي، 2016/10/30

33 غرفة تجارة وصناعة غزة، التقرير السنوي الاقتصادي لمحافظة غزة، 2016

34 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، تقرير: قطاع غزة دخل مرحلة الانهيار الاقتصادي، 2016

2016م، مقارنة مع (93 ألفاً و123) شاحنة وردت إلى قطاع خلال عام 2015م من مختلف الأصناف المسموح دخولها، وبلغت نسبة الارتفاع في عدد الشاحنات الواردة 13.5 في المائة خلال عام 2016 م ، فيما بلغ متوسط عدد الشاحنات اليومية التي وردت إلى قطاع غزة (294) شاحنة خلال نفس العام، وعلى صعيد تصدير البضائع من قطاع غزة، بلغ عدد الشاحنات الصادرة (2129) شاحنة إلى أسواق الضفة الغربية وإسرائيل والخارج بما يمثل 42 في المائة من عدد الشاحنات الصادرة من القطاع قبل فرض الحصار عام 2007م.³⁵

واستمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال 2016م بإتباع سياسات وإجراءات «عقابية» بحق قطاع غزة بتشديد الخناق على تنقل التجار، ورجال الأعمال ، واعتقال العشرات منهم، في حين مازالت تمنع دخول العديد من السلع ، والبضائع ، والمواد الخام، والمعدات ، والآليات ، والماكينات وتقيّد دخول مواد البناء إلى قطاع غزة. في حين تعتبر عملية إعادة إعمار قطاع غزة عقب الهجوم الإسرائيلي الأخير صيف عام 2014م «تسير ببطء شديد» بسبب تقييد إدخال مواد البناء. وبلغ إجمالي كميات الإسمنت التي تم إدخالها لصالح القطاع الخاص في غزة لإعادة الإعمار منذ انتهاء الهجوم الإسرائيلي الأخير بلغت حوالي (مليوناً و160 ألفاً و776 طناً) بما لا يمثل سوى 33 في المائة من احتياجات غزة، كما «انعكس ذلك بشكل واضح على بطء شديد في عملية الإعمار، فما تم إنجازه في الوحدات السكنية المدمرة كلياً لم يزد على إعادة بناء (2167) وحدة سكنية من أصل (11) ألف وحدة سكنية مدمرة.³⁶

الفصل التاسع

مستعمرة «عمونا»

المثال الحي على سلب الأراضي الفلسطينية

35 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفاق، مصدر سبق ذكره

36 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفاق، مصدر سبق ذكره



تلك الادعاءات، وأصدرت قرارها بتاريخ 25 ديسمبر 2014م بوجوب إخلاء البؤرة حتى موعد أقصاه 25 ديسمبر 2016م.

في نهاية أكتوبر (تشرين أول) 2016م، تقدمت (الدولة) بطلب إلى المحكمة لتأجيل الهدم مدة سبعة شهور، وذلك من أجل نقل المستعمرين إما إلى أراضي قريبة سيتم الإعلان عنها "أملاك الغائبين"، أو إلى مستعمرة جديدة ستقام لهم بالقرب من مستعمرة "شفوت راحيل" قرب جالود وترمسعيا، ولكن المحكمة وبناءً على رد المواطنين الراضين للتأجيل في نوفمبر (تشرين ثاني) رفضت الطلب.

على أثر ذلك أعلنت الإدارة المدنية نيتها الإعلان عن (31) قطعة أرض مسجلة في الطابو بأسماء فلسطينيين من سلواد، والقرى المجاورة تقع بالقرب من بؤرة "عمونا" كأراضي غائبين. تم تقديم اعتراض مستعجل من قبل مالكي (22) قطعة، وانضم إليه بعد أيام مالكو (6) قطع أخرى ما قوض جوهر الادعاء بأن الحديث يدور عن أراضي غائبين. أما القطع الثلاث المتبقية (61، 69، 38) وجميعها في حوض 21 من أراضي سلواد) وبحكم أن تقديم الاعتراض يتطلب استصدار جملة من الوثائق فقد تطلبهم بعض الوقت لكي ينضموا إلى بقية المعترضين، على الرغم من أن الصور الجوية تبين أن القطعتين (61 و 69) كان يتم زراعتها قبل عام 1996م... أما القطعة (38) ومساحتها (5.5) دونم فهي أرض صخرية في غالبيتها.

مع اقتراب نهاية المهلة الممنوحة للإخلاء، وفي ظل تعنت مستوطني "عمونا" ورفضهم البدائل المطروحة من حكومتهم - الاقتراح الرسمي كان انتقالهم إلى تجمع "شيلو" الاستيطاني، وبالتحديد بالقرب من مستعمرة "شفوت راحيل"، حيث باشرت سلطات الاحتلال هناك بتسوية الأرض، وتحضير البنية التحتية فيها مقابل الإخلاء بدون مقاومة، ومنعاً لحدوث أزمة حكومية حدثت هناك العديد من التطورات:

الأول: موافقة لجنة التشريع في مجلس الوزراء الإسرائيلي على ما عرف بقانون «التسوية» أو تشريع مصادرة حق الاستعمال في الأراضي الخاصة الواقعة داخل المستوطنات أو المبني عليها بؤراً استعمارية. ففي 1 ديسمبر 2016م، تم اعتماد ثلاثة قرارات على التوالي هي: (2095 ، 2096 ، 2097)، لدعم مشروع قانون «تسوية المشروع الاستيطاني في يهودا والسامرة. وهذه القرارات الثلاثة جرى اعتمادها من قبل لجنة التشريع في الحكومة،» ثم المصادقة عليها كقرارات حكومية، بالقراءة التمهيدية، وتلا ذلك مصادقة الكنيست الإسرائيلي عليها بالقراءة الأولى.

الثاني: إصدار قائد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية (اللواء روني نوما) بتاريخ 3.12.2016م قراراً جاء فيه أنه بناء على الأمر العسكري رقم 1777 (أمر بشأن الموافقة على إقامة أبنية سكنية ذات قيمة إقليمية بدون ترخيص) الصادر بتاريخ 29.11.2016م فإنه يصادق على بناء وحدات سكنية في القطع (38، 61، 69) من أراضي سلواد تخفيفاً لأثر الإخلاء.

مستعمرة «عمونا»

المثال الحي على سلب الأراضي الفلسطينية



أقيمت هذه البؤرة عام 1996م على تلة ترتفع (940م) عن سطح البحر من أراضي بلدة سلواد، وتبعد حوالي (1) كم من مستعمرة "عوفرا"، بمبادرة من رئيس المجلس الإقليمي لمستعمرات "متيه بنيامين" في حينه "فلرشتاين".

في العام 1998م حولت وزارة الدفاع (300) ألف شيكل لتعبيد الطريق الموصلة إليها، وتم ربطها بالماء والكهرباء. وفي سنة 2001م شجع رئيس الوزراء حينها (شارون) المستوطنين هناك للبدء ببناء بيوت دائمة، حيث ضخت المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ملايين الشواكل في هذه البؤرة التي باتت تتمتع ببنية تحتية كاملة.

أوامر الهدم الأولى بشأنها صدرت عام 2000م، وفي سنة 2005م توجهت "حركة السلام الآن" باسم عدد من أصحاب الأراضي بالتماس لهدم وإزالة البؤرة. المحكمة أصدرت قرارها بوجوب هدم المباني الواقعة فقط في أراضي الملتزمين وعددها (9) وجرى تنفيذ الهدم في شباط 2006م.

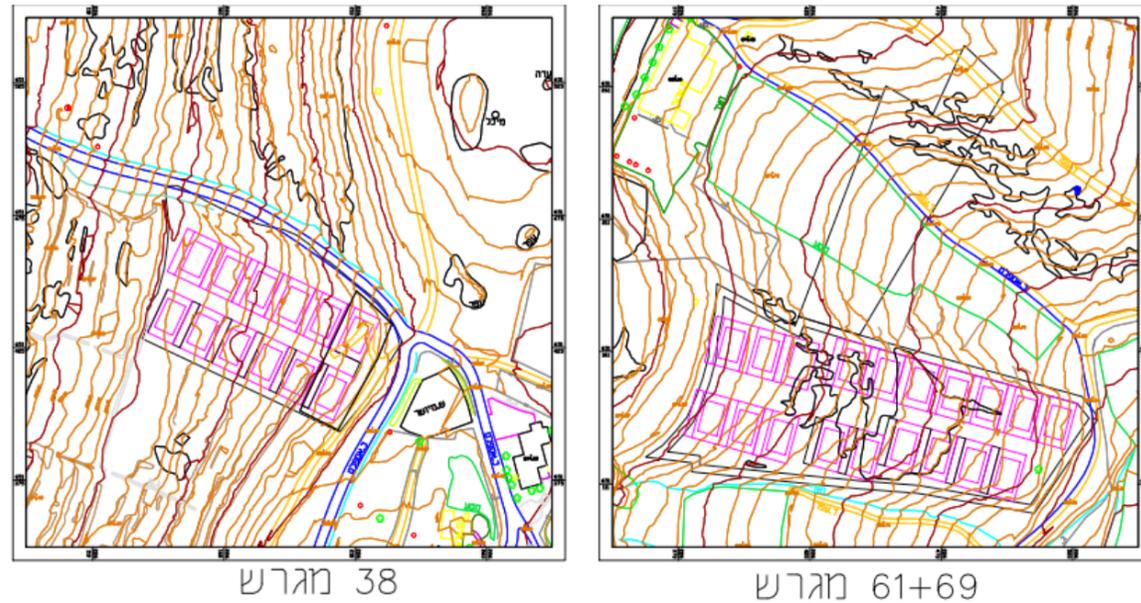
في سنة 2008م، تقدمت مؤسسة "يش دين" باسم عدد من أصحاب الأراضي بالتماس جديد تطلب فيه إخلاء جميع مباني البؤرة. وبعد حوالي (4) سنوات وافقت ممثلة دولة الاحتلال على إخلاء البؤرة حتى نهاية عام 2012م، وحين لم تلتزم بذلك أقرت المحكمة العليا إخلاء البؤرة حتى نيسان 2013م ولاحقاً تم تمديد الموعد إلى تموز من ذات العام.

في هذه الأثناء، ادعى المستعمرون أن شركة "وطن" الاستعمارية قامت بشراء عدد من قطع الأراضي المقامة عليها البؤرة من أصحابها، وهو ما سمح لسلطات الاحتلال بالتهرب من تنفيذ قرار المحكمة. ولكن بعد أن ثبت للمحكمة من خلال تقرير معهد البحث الجنائي الإسرائيلي والتابع للشرطة الإسرائيلية بأن وثائق البيع مزورة، رفضت المحكمة



صورة القرار الصادر بشأن مخطط البناء لصالح مستوطني عمونا

على القطع 38،61،69 من أراضي سلواد



מפקדת	פיקוד	המרכז
לשכת		האלוף
טל': 02024222		
תיק:	כללי	
סימוכין:	01135-01-2196	
ג':	כסלו	תשע"ז
03	דצמבר	2016



הנדון: אישור הקמת אתר מגורים בעל חשיבות אזורית

1. בהתאם לסעיף 2(א) לצו בדבר אישור הקמה ופטור מרישיון לאתרי מגורים ארעיים בעלי חשיבות אזורית (הוראת שעה) (יהודה ושומרון) (מס' 1777), התשע"ז-2016, שנחתם על ידי ביום ה-29.11.2016, הריני לאשר כי התכנית להקמת אתר מגורים ארעי בחלקות 38, 61 ו-69 בגוש 21 באדמות הכפר סילוואד מהווה תכנית בעלת חשיבות אזורית.
2. זאת, נוכח הצורך במתן מענה זמני לתושבי עמונה המפונים למשך פרק הזמן הנקוב בצו, על מנת לאפשר את השלמת פתרון הקבע להעתקם והרצון לצמצם את עוצמת ההתנגדות לפינוי.

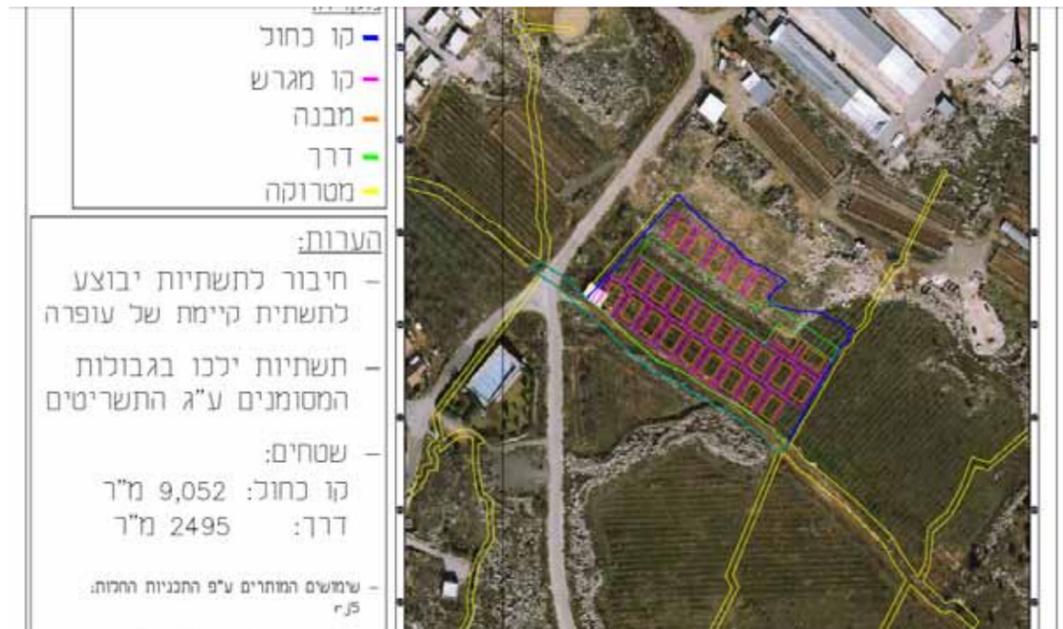
صورة لمخطط البناء المرفق بالقرار السابق للقائد العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية

المخطط على اليمين يشمل القطع (69 و 61) أما المخطط على اليسار فهو خاص بالقطعة رقم (38)

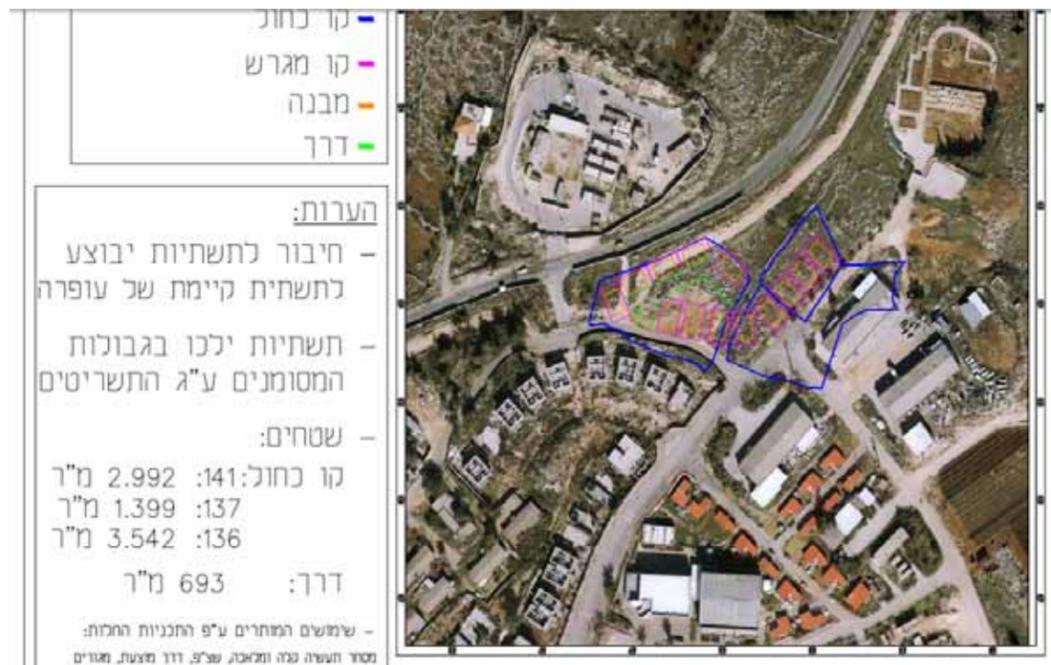
الثالث : إصدار القائد العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية (اللواء روني نوما) قراراً آخر بتاريخ 12.12.2016 يستند فيه إلى الأمر العسكري رقم 1778 (أمر بشأن الموافقة على إقامة أبنية سكنية ذات قيمة إقليمية بدون ترخيص) الصادر بتاريخ 7.12.2016م يصادق فيه على البناء على أربع قطع أخرى (132، 136، 137، 141) من أراضي سلواد تقع ضمن او في محيط مستعمرة «عوفرا» المقامة على أراضي سلواد وعين يبرود والتي لم تتمكن حتى اليوم من تنظيم مخطط هيكلي لها بحكم انها قائمة على أراضي فلسطينية خاصة، ولاعتراض اكثر من مئة فلسطيني على مشروع المخطط الأخير لها. إضافة إلى أن هناك بيوت قائمة فيها ولكن يمنع السكن فيها بقرار قضائي بعد ان نجح اصحاب الاراضي في التماسهم ضد إقامة بيوت إسرائيلية على أراضيهم الخاصة، كذلك فإن محطة تنقية المجاري الخاصة بالمستعمرة والمقامة منذ أكثر من عشر سنوات لم يتم تشغيلها بحكم قرار قضائي نجح أصحاب الأراضي من عين يبرود في استصداره وكان يقضي بإزالتها في حينه ولكنه لم ينفذ واكتفي بعدم تشغيل المحطة التي كلفت أكثر من (12) مليون شيكل.



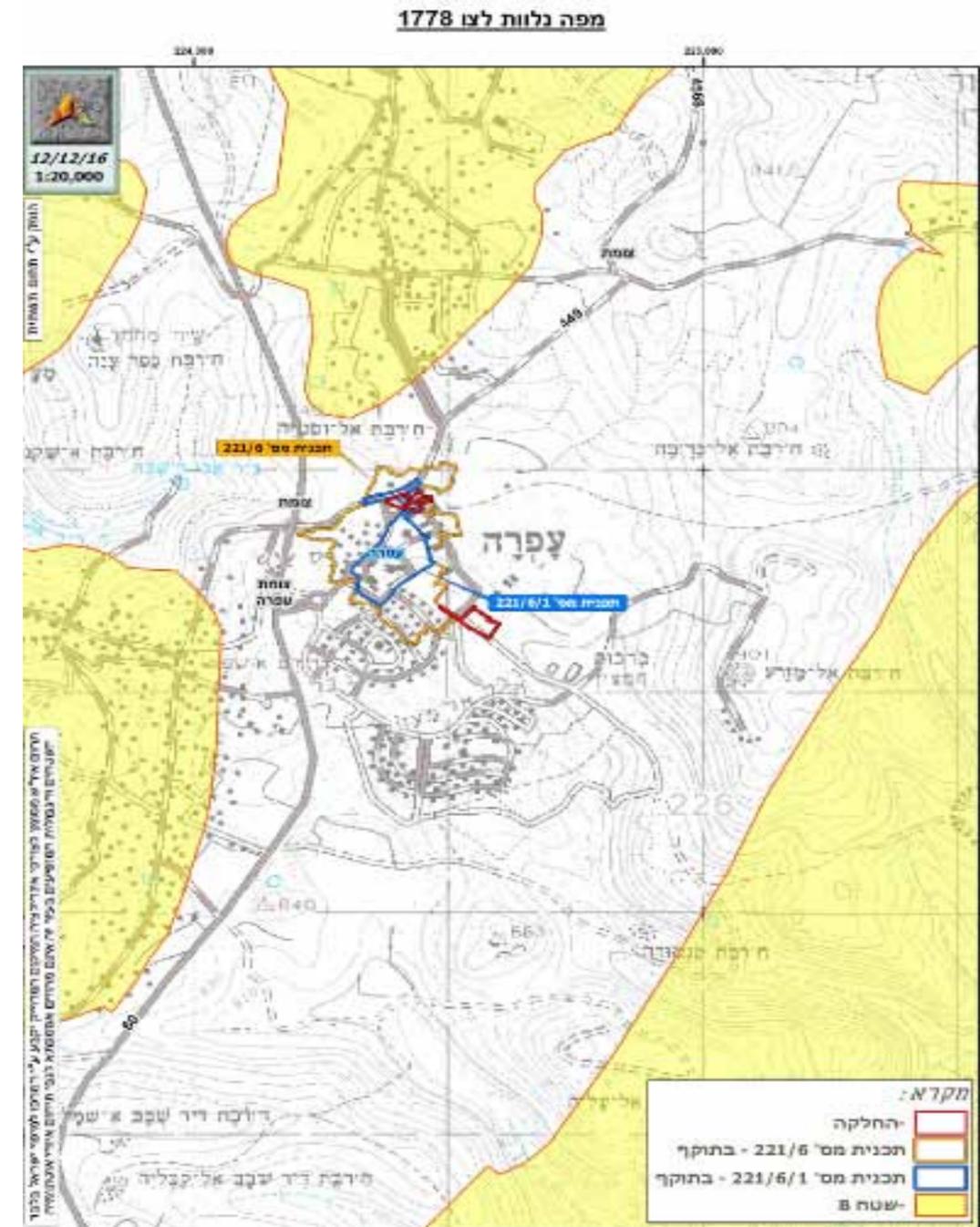
صورة تيبين مواقع وحدود القطع الرابع (باللون الأحمر) التي شملها الأمر العسكري 1778 إضافة الى حدود مشروع مخطط مستعمرة عوفرا المعترض عليه (باللون الأزرق)



صورة جوية رسم عليها مواقع البيوت المقترحة لمستوطني عمونا على القطع (136,137,141)



تم تقديم اعتراضات ضد كل واحد من هذين المخططين في الوقت المحدد (48 ساعة) ولكن جرى ردهما من قبل الإدارة المدنية بعد (24) ساعة فقط. علماً أن نقاش الاعتراضات تم بدون حضور أي من المعارضين أو المحامين الذين يمثلونهم، واكتفت



صورة جوية رسم عليها مواقع البيوت المقترحة لمستوطني عمونا على القطعة (132)

الإدارة المدنية بإرسال الرد للمحامين مرفقاً ببروتوكولات الجلسات. والآن يتم إعداد التماسات لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية بهذا الشأن على الرغم من أن سلطات الاحتلال أعلنت أنه إذا وجد هناك وريث حقيقي لمالك الأرض فلن يتم التعامل معه باعتباره ممثلاً لمجموع الورثة، بل سيتم تحديد قيمة حصته الإرثية في الأرض واقتطاعها له من طرف قطعة الأرض!!!.

سلطات الاحتلال الإسرائيلية تدعي بشأن القطع الأربع التي شملها الأمر العسكري (1778) أن ثلاث من بين تلك القطع كان قد جرى استملاكها من قبل السلطات الأردنية لأغراض عسكرية سنة 1966م، وهي تقع ضمن المخطط الهيكلي لمستعمرة عوفرا الذي يحاول مستوطنوها هذه الأيام بالتواطؤ مع مجلس التنظيم الأعلى التابع للإدارة المدنية من تمرير المصادقة عليه. غير أن ممثلي أصحاب الأراضي تقدموا بالتماس ضد ذلك المخطط، وصدر قرار من محكمة العدل العليا الإسرائيلية بوقف إجراءات المصادقة عليه، وإعطاء سلطة الاحتلال مهلة للرد بشأن سبب عدم إلغاء هذا المخطط.

أما القطعة الرابعة المسجلة في سجلات الطابو باسم أحد مواطني قرية عين بيرود، والتي لم يشملها قرار الاستملاك الأردني ولا أي قرار آخر، فإن هناك ادعاء من إحدى الشركات الاستعمارية (شركة وطن) والمملوكة من قبل الجهات التي قامت بإنشاء بؤرة «عمونا» الاستعمارية، بملكية قطعة الأرض تلك، علماً أنه سبق لهذه الشركة أن تورطت في تزوير وثائق نقل ملكية العديد من قطع الأراضي في تلك المنطقة (أراضي برقا، دير دبوان، دورا القرع، البيرة، وحتى في أراضي سلواد نفسها) والمنظورة الآن أمام المحكمة المركزية في القدس التي اقرت بوقوع جرائم التزوير، قبل أيام محدودة من انتهاء التاريخ النهائي للإخلاء، وبعد أن استجاب المستوطنون للعرض السخي من حكومتهم والمتمثل بمنح كل عائلة مبلغ نصف مليون شيكل مع بيت بديل لها على أرض فلسطينية خاصة في محيط المستعمرة، أو بالقرب منها، أصدرت حكومة نتنياهو القرار الحكومي رقم (2178) بتاريخ 18.12.2016 تحت عنوان: (إقامة مباني سكنية لسكان «عمونا»، والمباني التسعة في عوفرا، وتقديم دعم للسكان)³⁷.

بعد أيام من إصدار قرار الحكومة الإسرائيلية آنف الذكر، تقدم رئيس الحكومة «نتنياهو» ووزير الأمن «ليبرمان» ومعهما المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية «مندلبليت» بالتماس لمحكمة العدل العليا يطلبون فيه تمديد الموعد النهائي لإخلاء مستعمرة «عمونا» لمدة (45) يوم كي يتمكنوا من تنفيذ الإخلاء بشكل هادئ.

اعتراض ممثلي أصحاب الأراضي على طلب التمديد لم يجد إنذاراً صاغية لدى قضاة المحكمة، الذين انصبّ جلّ إصرارهم على أن يقوم كافة مستوطني تلك المستعمرة بالتعهد بالالتزام بالإخلاء الهادئ قبل الموعد الجديد. وبعد أن تم لها ذلك منحت الجيش مهلة إضافية لتنفيذ الإخلاء حتى (8) شباط 2017م.

37 – النص الكامل للقرار الحكومي موجود تحت بند قرارات حكومية. ومن المهم الملاحظة هنا أن القرار لم يعالج مشكلة عمونا المقامة على أرض فلسطينية خاصة بل عالج أيضاً قرار الإخلاء بشأن عدد من بيوت مستعمري البؤرة الاستعمارية «ديرخ هابوت» في محافظة بيت لحم، والقرار القضائي الخاص بالبيوت التسعة في مستعمرة عوفرا، وصادق على إقامة حي استعماري جديد في مستعمرة «شفوت راحيل» شمال رام الله.

قائمة الملاحق



الظروف الخاصة المحيطة بهذا الموضوع ، ومن أجل مساعدة السكان في إعادة تنظيم وتأهيل حياتهم.

(2). للسكان الذين كانوا يسكنون المباني موضوع القرار القضائي الخاص بعوفرا حتى تاريخ 2015/2/8م، وذلك أخذاً بالاعتبار الظروف الخاصة المحيطة بهذا الموضوع ومن أجل مساعدة السكان في إعادة تنظيم وتأهيل حياتهم، وكذلك لجمعية عوفرا المشتركة (مستوطنة عوفرا) التي هي صاحبة المباني التي سيتم إخلاؤها.

يتم بلورة المبادئ والمعايير والمواعيد الزمنية التي تحكم منح المساعدة المذكورة خلال (45) يوم بواسطة مكتب رئيس الوزراء بالتشاور مع المجلس الإقليمي، وبالتنسيق مع وزارتي العدل والمالية، وسيتم في إطار المبادئ التطرق إلى أن تنفيذ دفعات المساعدة والتعويض للسكان وللمستوطنة عوفرا وفقاً لهذا البند، مشروط بتوقيع السكان، والمستوطنة، خلال (90) يوم من تخصيص الأموال للمجلس الإقليمي وقبل أن يتم الصرف، على كتاب تنازل يصيغه المجلس الإقليمي والذي بموجبه يتنازلون عن أية مطالبات، أو ادعاءات ضد الدولة ومن يمثلها فيما يتعلق بالاستثمارات، الممتلكات، سواء في عموناه، أو في عوفرا في كل ما يتعلق بموضوع قرار الإخلاء.

المبادئ المحددة في هذا البند ستسحب أيضاً في حالة تنفيذ القرار القضائي الخاص بضاحية "ننيف هابوت".

(3). تحول وزارة المالية لوزارة الداخلية مبلغ (15) مليون شيكل لتحويلها فوراً حال استلامها إلى المجلس الإقليمي لتمويل التكاليف الخاصة بتنفيذ هذا القرار بما فيها إقامة وتأهيل مبان عامة والتي ستكون ضرورية نتيجة استيعاب سكان جدد في المستوطنة بحكم الإخلاء.

(4). وزارة الأمن (وفقاً لما جاء في البند 1)، ووزارة المالية (وفقاً لما جاء في البنود 2 و 3)، يخصصوا الموازنات المطلوبة بشكل يمكن من تنفيذ القرار بالسرعة الممكنة.

قرار الصرف يتم حسب تنفيذ الأهداف المذكورة في القرار، وبناءً على تقارير تفصيلية يتم تقديمها من قبل المجلس الإقليمي.

2. توجيه وزارة الأمن للعمل من أجل نقل الأبنية غير الثابتة والمعدات من الموقع الذي سيتم إخلاؤه وتخزينها في موقع يتم الاتفاق عليه مع المجلس الإقليمي.

3. توجيه وزارة الداخلية في ظل الأوضاع الخاصة والمستعجلة ووفقاً للقواعد والقوانين النافذة بشأنها، وأية تشريعات أخرى تخص إجراءات منح المجلس الإقليمي صلاحية التعامل مع المقاولين، ومزودي الخدمات من أجل استئجار غرف لاستضافة من يتم إخلاؤهم، ومبان عامة، وتنفيذ النشاطات الجماعية ونشاطات الأطفال في الفترة الانتقالية وإقامة المبنى السكني المؤقت كما ورد في بند ب (1) بدون عطاء.

4. وارتباطاً بالمصادقة على مخطط رقم 205/3/1 من قبل مؤسسات التخطيط ذات العلاقة وفقاً للقانون، القيام بأعمال التطوير والتأهيل المطلوبة لإقامة حي سكني في "شفوت راحيل شرق" في مستوطنة شيلو. ومن أجل ذلك ستخصص وزارة المالية موازنة بقيمة (55) مليون شيكل يتم تحويلها إلى الوزارة الحكومية التي يتم تحديدها لتنفيذ هذا البند، بالتنسيق مع وزارة المالية، ووزارة البناء، والإسكان، ووزارة الزراعة، والتنمية الريفية. كذلك تخصص وزارة المالية مبلغ (5) مليون شيكل

ملحق رقم (1)

قرار الحكومة رقم (2178)

على إثر قرارات محكمة العدل العليا، 9949/08 بشأن عموناه و 5023/08 بشأن البيوت التسعة في مستوطنة عوفرا، ونظراً للظروف الخاصة بهذا الموضوع، واستجابة لاحتياجات السكان تقرر ما يلي :

1. من أجل توفير مباني سكنية مؤقتة بالسرعة الممكنة لاستخدام المواطنين الذين سكنوا في عموناه بشكل دائم، وفي المباني موضوع التماس عوفرا، وإقامة موقع سكني مؤقت ضمن حدود مستوطنة عوفرا، وذلك بالشكل الذي يضمن استيعاب السكان بالسرعة الممكنة فقد تقرر ما يلي :

- أ- تكليف مؤسسات التخطيط لإنجاز إجراءات التخطيط التنظيمية المطلوبة لإقامة الموقع السكني المؤقت بالسرعة الممكنة وفقاً للقانون.
- ب- واستناداً لما جاء في البند (أ) :

1. تحول وزارة المالية إلى وزارة الداخلية حتى تاريخ 2016/12/31م مبلغ (9) مليون شيكل والتي ستحولها مباشرة إلى المجلس الإقليمي لمستوطنات "متيه بنيامين" كمساعدة للمجلس في إقامة بنية تحتية، ومبان عامة مؤقتة في الموقع السكني الجديد.

2. تكليف وزارة الأمن بإقامة مبانٍ متنقلة في الموقع السكني الجديد، بالسرعة الممكنة ومباشرة بعد الإنتهاء من إنشاء البنية التحتية من قبل المجلس الإقليمي. بعد إقامة المباني المتنقلة تنتقل ملكيتها لصالح المجلس الإقليمي الذي سيكون مسؤولاً عن تهيئتها للاستخدام وصيانتها بشكل دائم. كذلك يتم تنظيم واستخدام هذه المباني من خلال إتفاقية بحري بموجبها جباية أجرة شهرين بواسطة المجلس الإقليمي وبالسعر الدارج.

وللتوضيح، فإن الدولة لن تتحمل المسؤولية، ولا التكاليف الإضافية في كل ما يتعلق بالسكن في الموقع الجديد.

3. حيثما يقرر موقع سكني في أراضٍ متروكة كما صودق عليه من قبل المستشار القضائي للحكومة، فإن المصادر والميزانيات المطلوبة، يتم الاتفاق عليها فيما بين وزارة الأمن ووزارة المالية، وفي حالة الخلاف يتم حسم ذلك بواسطة رئيس الحكومة.

2. تحويل موازنات إضافية للمجلس الإقليمي - مئيه بنيامين - في سنة 2017م كما يلي :

أ- تخصص وزارة الأمن مبلغ (3.5) مليون شيكل يتم تحويلها في سنة 2016م بشكل قانوني كمساعدة خاصة للمجلس الإقليمي من أجل استئجار غرف لاستضافة العائلات التي يتم إخلاؤها لمدة شهر ونصف (الفترة الانتقالية)، واستئجار مبان عامة ومبانٍ أخرى يتم استخدامها خلال الفترة المؤقتة كمؤسسات ثقافية لمن يتم إخلاؤهم من "عموناه" وتمويل نشاطات جماهيرية.

ب- تحول وزارة المالية إلى وزارة الداخلية مبلغ (40) مليون شيكل والتي ستقوم بتحويلها فوراً إلى المجلس الإقليمي (متيه بنيامين) من أجل تقديم مساعدة لمرة واحدة ونهائية كالتالي :

(1). لسكان عموناه الذين كانوا يسكنون فيها بشكل دائم حتى تاريخ 2014/12/25م وذلك أخذاً بالاعتبار



لوزارة البناء والإسكان من أجل إقامة مباني عامة بواسطة المجلس الإقليمي.

1. توجيه كافة الأجسام ذات العلاقة للعمل بكل الوسائل من أجل التنفيذ الفوري والعاجل لهذا القرار وفقاً للقوانين النافذة³⁸.

ملحق رقم (2)

الملحق (A): القرار رقم 1527

تحديد الأولويات الوطنية فيما يتعلق بتوفير المزايا في مجال البناء والإسكان .

1- تحديد المستوطنات المدرجة أدناه والتي ستعلن كمجالات عمل لوزارة البناء والإسكان في مجالات النشاط المحددة في هذا القرار، كمستوطنات ذات أولوية وطنية فيما يتعلق بتوفير الامتيازات في مجال البناء والإسكان من أجل تعزيز تحقيق الأهداف التالية:

أ- تخفيف حدة النقص في السكن في مناطق مختلف من الدولة

ب- تعزيز مناطق المحيط الجغرافي، ولا سيما الجليل والنقب.

ج- تشجيع الهجرة الإيجابية للمستوطنات.

د- تشجيع البناء في المستوطنات.

هـ- تعزيز القوة الاقتصادية للمستوطنات.

2- ومن خلال تحقيق هذه الأهداف سيتم الحصول على هذه النتائج في مجال التخطيط والتنمية؛

ستقوم وزارة الإسكان والبناء بدعم نفقات التخطيط والتطوير للمباني الجديدة، الأبنية المشبعة، والأبنية المفردة للأسرة الواحدة، على أراضي الدولة وفقاً للتوزيع التالي:

المستوطنات الاستعمارية المصنفة مستعمرات ريفية (أ1) وعددها (25) مستعمرة وهي: (أرغمان، أفنات، الجلجال، حجابي، الحمراء، الخليل- المستوطنات اليهودية، حمدات، كاليا، مسكيوت، مسواه، متسبيه شاليم، نعمة، نحلئيل، نيجوهوت، نتيف هجدود، متسائيل، بني حيفر، روعي، روتم، شيدموت ميحولا، تومر، فيرد يريحو، يافت، ياتاف).

المستوطنات الاستعمارية المصنفة مستعمرات ريفية (أ2) وعددها (46) وهي: (علي زهاف، عيلي، ألون موريه، أصفر، عتئيل، أفنيه حيفتس، بات عين، بيكاعوت، براخا، كرم، دوليف، عينايف، إشكولوت، جيتيت، حلاميش، حرميش، ايتمار، كرمي تسور، كفار تفوح، نطافيم، معاليه عاموس، معاليه أفرام، معاليه ليونا، معاليه شومرون، ماعون، مفوء دوتان، ميحولا، ميحورا، مجدال عوز، مجداليم نيلي، نيران، بدوئيل، بسغوت، راموت، رحاليم، ريمونيم، سنسنة، اشتموع، شاني (جزئياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة)، شافي شومرون، شيلو، سوسيا، تيلم، تينه، ويتسهار).

المستوطنات الاستعمارية المصنفة مستعمرات ريفية (ب) وعددها (15) وهي: (عطيرت، بروخيم، جيفا بنيامين، كوخاف هاشاعار، كوخاف يعقوب، معاليه مخماس، متسبيه يريحو، نعالاه، نوفيم، نوكديم، عوفرا، رفافا، تالمون، تقوع وياكير).

المستوطنات الاستعمارية المصنفة كمستعمرات حضرية (أ1) وعددها (5)، أربع منها مصنفة (أ1) وهي: (ارائيل، بيت إيل، عمانويل، كريات أربع، كرني شمرون) في حين تم ضم كدوميم لقائمة المستعمرات الحضرية المصنفة (أ2).³⁹



الملحق (C):

القرار 1652 المسمى خطة المساعدة الخاصة بمستوطنة كريات أربع والمستوطنية اليهودية في الخليل

بالمليون شيكل	الأجسام الحكومية المشككة لتميرير الأموال للمستعمرات ضمن القرار 1562
3	وزارة المساواة الاجتماعية.
6	وزارة التعليم.
0.12	وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية.
ليس أقل من 3	وزارة الثقافة والرياضة.
1	وزارة التنمية والجليل والنقب.
3	وزارة المهاجرين والاستيعاب .
0.4	وزارة العلوم والتكنولوجيا والفضاء.
-	وزارة الصحة .
0.25	وزارة الأمن العام .
4.5	وزارة الداخلية.
2.25	وزارة الداخلية.
2	وزارة المساواة الاجتماعية.
2	وزارة المساواة الاجتماعية.
0.6	وزارة الشؤون الدينية.
ستأخذ بعين الاعتبار بناء حضانة أطفال في الخليل	وزارة التعليم.
6	وزارة القدس والتراث.
1.5	وزارة الاقتصاد والصناعة.
1.5	وزارة الزراعة والتنمية الريفية.
1.5	وزارة السياحة .
0.04	وزارة السياحة.
4.5	وزارة البيئة.
6.5	وزارة الاسكان والبناء.
49.66	المجموع

ملحق رقم (3)

الملحق (B):

القرار رقم 1561 المعنون بتقديم مساعدات خاصة في العام 2016م لمنطقة يهودا والسامرة

بالمليون شيكل	الأجسام الحكومية المشككة لتميرير الأموال للمستعمرات ضمن القرار 1561
15	وزارة الداخلية.
10	وزارة الزراعة والتنمية الريفية.
2	وزارة الأمن العام .
سيتم رفع نشاطاتها	وزارة الثقافة والرياضة.
10	وزارة المواصلات.
	مراكز الصمود .
	وزارة الصحة.
	وزارة التعليم.
12	وزارة المالية.
6	وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية.
2	وزارة المساواة الاجتماعية.
6	وزارة التعليم.
1.5	وزارة الأمن الداخلي.
1	وزارة العلوم والتكنولوجيا والفضاء.
1	وزارة الاقتصاد والصناعة.
2	وزارة المالية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
0.5	وزارة المساواة الاجتماعية ووزارة المساواة الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والصناعة
5.5	وزارة السياحة .
74.5	المجموع



ملحق رقم (5)

ملحق تفصيلي بالمدارس الواقعة خلف الجدار والاعتداءات الإسرائيلية على العملية التعليمية

الرقم	المحافظة	المدرسة
1	القدس	دار الأيتام الإسلامية الثانوية
2	القدس	الحسن الثاني
3	القدس	الأيتام الأساسية الثوري
4	القدس	الأيتام الأساسية / ج
5	القدس	دار الأيتام الإسلامية الأساسية/د
6	القدس	ذكور الهدى الأساسية
7	القدس	دار الأيتام الإسلامية الأساسية/أ
8	القدس	النظامية الثانوية
9	القدس	النهضة الإسلامية الأساسية/أ»
10	القدس	الروضة الحديثة الإسلامية
11	القدس	الجيل الجديد
12	القدس	دار الأيتام الإسلامية الأساسية/ب
13	القدس	الدوحة الأساسية
14	القدس	الشابات المسلمات الثانوية
15	القدس	جبل المكبر
16	القدس	الفتاة اللاجئة الأساسية/ ج
17	القدس	الشابات المسلمات الثانوية/واد الجوز
18	القدس	النهضة الإسلامية الأساسية (ب)
19	القدس	دار الفتاه اللاجئة الأساسية/د
20	القدس	دار الفتاه اللاجئة الأساسية/ أ
21	القدس	الأقصى الإسلامية الثانوية / الضاحية
22	القدس	الفتاة الثانوية الشاملة
23	القدس	ذكور أبو عبيدة الأساسية
24	القدس	بنات عمر بن عبد العزيز
25	القدس	ذكور علي بن أبي طالب
26	القدس	بنات أبو بكر الصديق
27	القدس	شرفات الثانوية المختلطة
28	القدس	النظامية الأساسية/شعفاط
29	القدس	بنات عثمان بن عفان
30	القدس	ذكور عمر بن الخطاب
31	القدس	مدرسة النهضة / ج . المختلطة

ملحق رقم (4)

الملحق (D): القرار 1973:

برنامج المساعدة للسلطات المحلية في الحد من مخاطر داء الليشمانيات ("وردة أريحا")

التجمعات الاستعمارية الواردة في القرار 1973م	
مجلي محلي ألفي منشييه	(0.5) مليون شيكل
المجلس الإقليمي بيت أرييه	(0.5) مليون شيكل
المجلس الإقليمي بينيامين	(2) مليون شيكل
مجلس محلي الكانا	(0.5) مليون شيكل
المجلس الإقليمي غوش عتصيون	(1) مليون شيكل
بلدية القدس	(2) مليون شيكل
المجلس الإقليمي كرنيه شومرون	(1) مليون شيكل
بلدية معاليه أدوميم	(2) مليون شيكل
مجلس محلي معاليه أفرام	(1) مليون شيكل
المجلس المحلي أورانيت	(0.5) مليون شيكل
المجلس الإقليمي شومرون	(3.5) مليون شيكل
المجموع	(14.5) مليون شيكل



الاعتداءات على المدارس الواقعة خلف الجدار خلال العام 2016

الرقم	المديرية	المدرسة	تاريخ الاعتداء	وصف الإعتداء
1	القدس	مديرية التربية والتعليم	2016/10/17م	احتجاز الأستاذ «سمير جبريل» مدير التربية والتعليم في مركز القشلة للتحقيق معه.
2		دار الأيتام الأساسية الثوري	2016/1/31م	اعتقال الطالب «عبدالله بسم رجب صيام» في الصف العاشر من المنزل
3		الأيتام الأساسية	2016/2/28م	اعتقال الطالب «نصري فيراوي» في الصف التاسع من المنزل
4			2016/1/31م	الاعتداء على الطلاب خارج المدرسة وإصدار قرار إقامة جبرية بحقهم لمدة (10) أيام.
5		دار الأيتام الإسلامية.	2016/2/10م	حبس بيتي لمدة أسبوع على الطالب «يوسف مشاركة» في الصف التاسع.
6			2016/2/10م	حبس بيتي لمدة أسبوع على الطالب «محمد الطويل» في الصف التاسع.
7		مدرسة الشرفات	2016/2/9م	الحبس البيتي على الطالبة ملك سلمان في الصف العاشر
8		الأمة الثانوية	2016/1/16م	الحبس البيتي على الطالب «ميلاد صلاح الدين» في الصف الحادي عشر من مدرسة الأمة الثانوية.
9		النظامية الثانوية		إصابة المعلمة «رابعة جفال» بشظية قنبلة مسيلة للدموع أثناء عودتها من المدرسة إلى البيت.
10		الجيل الجديد	طوال شهر شباط	تأخير (16) طالباً على الحواجز العسكرية.
11		الروضة الحديثة	2016/2/29م	منع وصول (27) طالبة إلى المدرسة بسبب إغلاق معبر عناتا.
12		الدوحة الأساسية	2016/2/3م	إقامة جنود الاحتلال للحواجز والمكعبات الإسمنتية.
13		النظامية الأساسية	2016/3/3م	اعتداء جنود الاحتلال على المدرسة، وتأخير الدوام بسبب الحواجز.
14			2016/10/10م	احتجاز الطلبة (أمير جبريل، جهاد شلبي، جبريل بلاوي) في محيط المدرسة.
15			2016/10/17م	اعتقال الطالب «عبد الرحمن مازن أبو نجيب» في الصف العاشر من محيط المدرسة.
16			2016/10/17م	اعتقال الطالب «منجد حسن أبو هدوان» في الصف الحادي عشر من محيط المدرسة.
17		الأيتام الثانوية	2016/10/17م	اعتقال الطالب «عبد الملك موسى غزاله» في الصف الثاني عشر من محيط المدرسة.
18			2016/10/17م	اعتقال الطالب «يوسف يعقوب الرشق» في الصف العاشر من محيط المدرسة.
19			2016/10/17م	اعتقال الطالب «منذر امير التيمي» في الصف الحادي عشر من محيط المدرسة.
20			2016/10/17م	اعتقال الطالب «خضر فضل العجلوني» في الصف الثاني عشر من محيط المدرسة.

32	القدس	ذكور أم طوبا الثانوية
33	القدس	النبى صموئيل الأساسية المختلطة
34	القدس	صلاح الدين الأساسية المختلطة
35	القدس	شرفات الأساسية المختلطة
36	القدس	بنات المسيرة الثانوية
37	جنين	أم الريحان الثانوية المختلطة
38	جنين	بنات برطعة الثانوية
39	جنين	بنات برطعة الأساسية
40	جنين	ذكور برطعة الأساسية
41	جنين	ذكور برطعة الثانوية
42	قليلية	عرب الرماضين الجنوبي
43	بيت لحم	الخاص والنعمان الأساسية المختلطة

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي - رام الله/2016



الرقم	المديرية	المدرسة	تاريخ الاعتداء	وصف الاعتداء
38		الدوحة الأساسية	2016/9/21م	حجز المرشدة «ليلي بشارت» وتفتيشها والتكيل بها من قبل جنود الاحتلال اللذين تواجدوا على أبواب البلدة القديمة.
39		مديرية القدس	2016/7/1م	اعتقال الموظف «محمد بصبوص» والإفراج عنه بتاريخ 2016/7/7م بكفالة مالية وحبس بيتي إلى أجل غير مسمى.
40				احتجاز المعلمة «جمانة أيوب عودة» من الساعة 2:00-10 مساءً في مركز الشرطة في عطروت بسبب عدم وجود هوية مقدسية.
41	القدس	الفتاة اللاجئة (د)	2016/9/19م	احتجاز المعلمة «ميساء الشريف» وتعرضها لتصويب الأسلحة والصراخ وتهيب نفسي.
42				احتجاز المعلمات (إيمان داود، منار عياد، فانتة داود، غدير زاوم، أماني عباس، ألفت) من الساعة 7:00-8:30
43			2016/8/14م	اعتقال الطالبة «أمل جمال محمد قبيها» في الصف العاشر من مدرسة أم الريحان المختلطة على حاجز أم الريحان .
44	جنين	أم الريحان الثانوية	2016/9/8م	احتجاز (5) معلمين لمدة نصف ساعة.
45			2016/1/3م	تأخير (10) طلبة على الحاجز صباحاً ومساءً، وبشكل متكرر.
46	بيت لحم	الخاص والنعمان الثانوية	2016/3/9م	قيام جنود الاحتلال بوضع الحواجز العسكرية، ومنع وصول (10) طلاب إلى المدرسة.
47			2016/3/17م	احتجاز المعلم «عرار فلاح عرار» مدة ساعة.
48			2016/3/17م	احتجاز (5) طالبات مدة ساعة بعد عودتهن من سباق الضاحية.
49	قلقيلية	الرماضين الأساسية المختلطة	2016/4/10م	احتجاز الطالبة «مرام نمر رشيد عبد الغني على» بوابة حيلة الزراعية وتوبيخها.
50			2016/2/8م	تفتيش (8) معلمين وإجبارهم على خلع معاطفهم..

الرقم	المديرية	المدرسة	تاريخ الاعتداء	وصف الاعتداء
21			2016/10/17م	اعتقال الطالب «أحمد اشرف شرباتي» في الصف الحادي عشر من محيط المدرسة.
22			2016/10/17م	اعتقال الطالب «مصطفى صلاح الدين بلبيسي» في الصف الثاني عشر من محيط المدرسة
23			2016/10/17م	اعتقال الطالب «أمير باسم نوفل» في الصف الثاني عشر من محيط المدرسة.
24			2016/10/17م	اعتقال الطالب «فارس أشرف الرازم» في الصف العاشر من محيط المدرسة.
25			2016/10/11م	اعتقال الطالب «عبد الحفيظ جبران» في الصف الحادي عشر من محيط المدرسة.
26			2016/10/11م	اعتقال الطالب «محمود عيد» في الصف الحادي عشر من محيط المدرسة
27			2016/9/8م	احتجاز الطالب «حمزة أبو دياب» مدة 6 ساعات لارتدائه زي الكشافة من أجل المشاركة في نشاط كشفي للمدرسة بزيارة مستشفى الفرنساوي حيث تم اصطحابه إلى التحقيق للاعتراف بإلقاء الحجارة.
28			2016/9/8م	احتجاز مدير المدرسة مدة (6) ساعات بسبب المشاركة في نشاط كشفي للمدرسة بزيارة مستشفى الفرنساوي حيث تم اصطحابه إلى التحقيق للضغط على المدير للاعتراف بقيام الطالب بإلقاء الحجارة.
29			2016/10/17، 23، 24م	قيام جنود الاحتلال باقتحام المدرسة الساعة التاسعة صباحاً بحجة قيام الطلبة بإلقاء الزجاج عليهم علماً بأن الشبايك محمية بشيك مما أدى إلى وقوع حالة من الخوف والرعب لدى الطلبة.
			2016/9/18م	تعطيل كلي للمدرسة بعد حادثة الطعن بمجموع (230) طالباً و(19) معلماً
			2016/10/19م	تم احتجاز الطالب «معاذ خليل» من المدرسة.
30		جبل المكبر الأساسية المختلطة	2016/7/19م	تسليم أمر إزالة المظلة الموجودة في ساحة المدرسة بقيمة (50000) شيقل.
31				
32		الايتم الاساسية/ أ	2016/9/18م	تعطيل كلي للمدرسة بعد حادثة الطعن بمجموع (92) طالباً و(7) معلمين.
33				
34		رياض الأقصى الإسلامية الثانوية	2016/10/11م	تغيب (90) طالبة بسبب منع التجوال بعد هدم منزل الشهيد «مصباح أبو صبيح».
35				
36		الايتم/ أ	2016/10/10م	قيام حوالي (30) جندياً باقتحام المدرسة الساعة الحادية عشرة مما أدى إلى وقوع حالة من الخوف والرعب لدى الطلبة.
37		الروضة الحديثة الإسلامية	2016/10/9م	تواجد لجنود الاحتلال أمام المدرسة، والشوارع المجاورة مما أدى إلى حالة من الخوف والرعب لدى الطلبة، وأدى إلى مكوث الطالبات في المدرسة، وتأخيرهن عن بيوتهن.



مطلبة التوجيهي الذين يعبرون بوابات الجدار يومياً للوصول إلى مدارسهم للعام الدراسي 2017/2016				
ذ. الجيب / ث	بوابة النبي صمويل	النبي صمويل	2	ضواحي القدس
ذ. الملك غازي/ث	حاجز بيت اكسا	بيت اكسا	4	
بنات الأموية الثانوية	حاجز بيت اكسا	بيت اكسا	4	
بنات شهداء حزمة الثانوية	حاجز حزما	حزما	1	
بنات رقعة الثانوية	بوابة زيف	زيف	6	يطا
ذكور رقعة الثانوية	بوابة زيف	زيف	7	
منيزل الثانوية المختلطة	بوابة بيت يتير	منيزل	1	
بنات يطا الثانوية	بوابة زيف	زيف	1	
لا يوجد طلبة توجيهي يعبرون بوابات الجدار				طولكرم

مطلبة التوجيهي الذين يعبرون بوابات الجدار يومياً للوصول إلى مدارسهم للعام الدراسي 2017/2016				
اسم المدرسة	اسم بوابة الجدار	اسم التجمع السكني	عدد طلبة التوجيهي	المديرية
الفتاة الثانوية الشاملة	حاجز زعيم	العيزرية	2	القدس
	حاجز مخيم شعفاط	مخيم شعفاط	3	
الشابات المسلمات الثانوية/واد الجوز	قلنديا	الرام	1	
	قلنديا	كفر عقب	1	
	الزعيم	ابوديس	2	
	الزعيم	العيزرية	3	
	مخيم شعفاط	عناتا	2	
	مخيم شعفاط	مخيم شعفاط	5	
	ذ. الأمة الثانوية	حاجز قلنديا	القدس(البلدة القديمة+سلوان+بيت حنينا)	
الشابات المسلمات الثانوية	قلنديا	الرام+كفر عقب	3	
	الزعيم	العيزرية+الزعيم	5	
	معبر مخيم شعفاط	عناتا+ مخيم شعفاط+راس خميس	7	
أبو بكر الصديق	حاجز النفق-بيت جالا	بيت لحم	1	
	حاجز مزوريا	بيت لحم+بيت ساحور	4	
رياض الأقصى-المختلطة-الضاحية	حاجز الزعيم	الطور	1	
مدرسة رياض الأقصى - الضاحية	حاجز جبع	حزما	1	
	حاجز جبع	جبع	3	
النظامية الثانوية للبنات	قلنديا	رام الله	3	
النظامية الثانوية للبنات	معبر مخيم شعفاط	مخيم عناتا	2	
ذكور طورا الثانوية	أم الريحان	ظهر المالح	1	جنين
ذكور دار صلاح الثانوية	حاجز مزوريا	الخاص والنعمان	1	بيت لحم
بنات حبة الثانوية	عرب الرماضين	عرب الرماضين	1	قلقيلية
بنات النبي الياس الثانوية المختلطة	عرب الرماضين	عرب الرماضين	1	

©جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الاشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، تقرير ملخص للانتهاكات السنوية 2016، رام الله - فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، الادارة العامة للتوثيق والنشر، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان- المصيون (مقابل دوار محمود درويش-رام الله.

هاتف: (02-2989132)

فاكس: (02-2989130)

جوال (0595011186)